قانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٧

بربط موازنة صندوق الطوارئ للسنة المالية ١٩٧٧

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه .

(المادة الأولى)

تقررت كل من استخدامات وإيرادات صندوق الطوارئ عن السنة المالية ١٩٧٧ بمبلغ ٧٦٤٠٠٠٠٠ ج (سبعمائة وأربعة وستين مليونا من الجنيهات) .

(المادة الثانية)

تحدد استخدامات أموال الصندوق لمواجهة احتياجات الطوارئ كما تحدد الاعتمادات الإجمالية لكل منها بقرار من رئيس الجمهورية ويكون لوزير المالية توزيع مصروفات الصندوق وفقا لهذه الاستخدامات بعد موافقة اللجنة الوزارية العليا للتخطيط .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به إعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٧ .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برياسة الجمهورية فى ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٩٧ (٢٨ فبراير سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

قانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٧

بشأن اعتماد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٧٧

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يعتمد الإطار العام لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٧٧ طبقا لما يلى :

(ا) تزيد قيمة الإنتاج بالتكلفة و بأسعار عام ١٩٧٥ بنسبة ٧,١ ٪ بالمقارنة إلى المتوقع تحقيقه فى عام ١٩٧٦ وتصل نسبة تلك الزيادة بالأسعار الجارية إلى نحو ٩,١ ٪ .

(ب) تزيد قيمة الناتج المحلى بتكلفة عوامل الإنتاج ومقوما بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ بنسبة ٨,٤٪ بالمقارنة إلى المتوقع تحقيقه فى عام ١٩٧٦ وتصل نسبة تلك الزيادة بالأسعار الجارية إلى نحو ١١,٦ ٪ .

(جـ) يزيد الاستهلاك العائلى بالأسعار الجارية بنسبة ١٥,١ ٪ بالمقارنة بالمستوى المتوقع لعام ١٩٧٦
ويزيد الاستهلاك الحكومى بالأسعار الجارية بنسبة ١٥,٦ ٪ بالمقارنة بالمستوى المتوقع لعام ١٩٧٦
ويزيد الاستهلاك الكلى بالأسعار الجارية بنسبة ١٥,٢ ٪ بالمقارنة بالمستوى المتوقع لعام ١٩٧٦

(د) تزيد العمالة بنسبة ٢,٧ ٪ ومجموع الأجور ومافى حكمها بنسبة ١٦,٥ ٪ بالمقارنة إلى المتوقع لعام ١٩٧٦

(هـ) يعتمد برنامج الاستثمار لعام ١٩٧٧ بمجموع قدره ١٥٧٤,٩ مليون جنيه استثمارات فى الأصول الثابتة (منها ٢٥٥ مليون جنيه للقطاع الخاص والباقى للقطاع العام) و ٢٤٤,٥ مليون جنيه زيادة فى المخزون السلعى واحتياطى لمشروعات المشاركة و يعتمد مجموع الاستخدامات الاستثمارية ١٦٢٢,٦ مليون جنيه منها ١٣٦٧,٦ مليون جنيه للقطاع العام يرخص بالانفاق فى حدودها ابتداء من أول يناير ١٩٧٧ وفقا للمشروعات المحددة الواردة فى التقرير المرفق .

(المادة الثانية)

تفصل أهداف الخطة فى حدود الإطار المشار اليه فى المادة الأولى وفقا للبيانات والجداول الواردة فى التقرير المرفق بهذا القانون .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٧

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برياسة الجمهورية فى ١٠ ربيع الأول سنة ١٣٩٧ (٢٨ فبراير سنة ١٩٧٧)

أنور السادات

مشروع
خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسنة ١٩٧٧

يعتبر عام ١٩٧٧ ثانى أعوام الخطة الخمسية ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠ ، ولذلك فان خطته السنوية تأتى مرتبطة بما تم انجازه فى عام ١٩٧٦ ، وتوخية السير نحو تحقيق الأهداف الأساسية المرجوة للفترة الخمسية .

وفى ضوء المناقشات التى جرت حول المعالم العامة للخطة الخمسية فى أوائل ١٩٧٦ حددت مجموعة الأهداف الأساسية للخطة الخمسية التى تحقق هدف المرحلة الأولى من مراحل التطور بعيد المدى ، وهو اصلاح المسار الاقتصادى .

لذلك فانه من المفيد أن نذكر بايجاز السمات الرئيسية لمشروع الخطة الخمسية ، كما أنه من الضرورى الاشارة الى بعض مؤشرات انجازات خطة السنة الأولى كتمهيد لوضع الخطة السنوية الثانية فى موضعها المناسب ، وبيان المحددات التى تشكل حدود الحركة من خلالها نحو الأهداف بعيدة المدى .

السمات الرئيسية لمشروع الخطة الخمسية ١٩٧٦ــ١٩٨٠ :

تعتبر مرحلة السنوات الخمس ١٩٧٦ ــ ١٩٨٠ أدق مراحل تطبيق الاستراتيجية الحضارية بعيدة المدى اللازمة لضمان اللحاق بدول العالم المتقدمة . ففى هذه المرحلة يتم استكمال البناء السياسى للدولة على الأسس الديموقراطية التى أكدها الهدف السادس لثورة ٢٦ يوليو ، وخلالها تجرى متابعة الجهود من أجل تحقيق الهدف القومى الأول وهو تحرير الأرض العربية المغتصبة وضمان حقوق شعب فلسطين مع مايقتضيه ذلك من مواصلة الاستعداد العسكرى بأعبائه الضخمة ، وبين هذا وذاك فان عليها تقع تبعة مهمة اصلاح المسار الاقتصادى للدولة وتهيئة المناخ الملائم لسياسة الانفتاح . وما يتطلبه ذلك من تطوير فى نظم ادارة الاقتصاد القومى ووحداته المختلفة ، بما يكفل رفع كفاءة الأداء وربطه بالأهداف بصورة علمية سليمة .

وقبل التعرض للأهداف العامة للخطة الخمسية يحسن أن نستعرض بايجاز ابعاد التركة التى خلفتها أحداث الفترة الماضية لاستبيان ماهية التغيرات الواجب احداثها وتوجيه الخطة للعمل على تحقيقها سواء كانت تتصل بالظروف الذاتية للمجتمع المصرى أو تتعلق بعوامل خارجية :

١ ــ استمرار تزايد الالتزامات السياسية والعسكرية للدولة سنة بعد أخرى .

٢ ــ ارتفاع معدلات النمو السكانى التى تزايدت مع تقديم الخدمات الصحية وما صاحب ذلك من اقتطاع المزيد من أراضى الوادى الخصبة لأغراض الاسكان والاستخدامات الاقتصادية الأخرى .

٣ ــ التزايد فى الاستهلاك النهائى من السلع الزراعية الغذائية الأساسية نتيجة للزيادة فى السكان وارتفاع متوسط استهلاك الفرد منها . مما أدى الى زيادة الاعتماد على الخارج بمعدلات متزايدة سنة بعد أخرى ، وقد صاحب تزايد الواردات من تلك السلع ارتفاع فى أسعارها العالمية انعكس فى الزيادة المطردة فى العجز الجارى لميزان المدفوعات .

٤ ــ ورغبة فى المحافظة على مستوى الأسعار المحلية اعتقادا بأن ارتفاع الأسعار العالمية محدود الأجل ، اتبعت سياسة اعانة المواد الأساسية ومستلزمات الانتاج الضرورية الأمر الذى كبد الموارد العامة للدولة مبالغ فاقت الخمسمائة مليون جنيه فى كل من السنتين الأخيرتين وبالتالى زادت الهوة بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية ، وأصبح من الصعب تصحيحها بدون احداث ارتفاع كبير فى الأسعار .

٥ ــ وبالاضافة الى ذلك تزايدت أعباء الأهداف الاجتماعية للتحول الاشتراكى والتزام الدولة بتعيين الخريجين الذين تزايدت أعدادهم بمعدلات أسرع من توافر الفرص الانتاجية .

٦ ــ كما حدث تغليب للاعتبارات الاجتماعية على هيكل الأسعار والأجور ، الأمر الذى غلف معايير الكفاءة الاقتصادية بغموض ترتب عليه استمرار العمالة الزائدة التى أثقلت كاهل كل من القطاعين الحكومى والعام .

٧ ــ وقد أدت زيادة العجز الحكومى المترتب على توسع الانفاق العام وتزايد أعباء الاعانات الى تزايد الالتجاء الى التمويل بالعجز مما كان له أثره على ارتفاع الأسعار رغم محاولات تفاديها ، الأمر الذى أدى الى زيادة الخلل ما بين السلع المعانة والسلع غير المعانة .

٨ ـ وانعكس كل ذلك على الاستهلاك النهائى فى مجموعه ، حيث أتى على غالبية الناتج المحلى ، فعجزت المدخرات المحلية عن تلبية احتياجات الاستثمارات لأغراض الاحلال والتجديد للطاقة الانتاجية القائمة ، ولمواجهة متطلبات المحافظة على البنية الأساسية التى زادت أعباؤها بسبب الحرب والاستعداد لها ، وعن تدبير المرافق الأساسية والاسكان اللازم لمواجهة التزايد السكانى المطرد ، مع السير فى استكمال وتنفيذ المشروعات الأخرى التى فى مرحلة التنفيذ أو الجديدة للحفاظ على معدلات نمو مقبولة .

٩ ـ فى الوقت الذى عانى جهاز التشييد والبناء والتركيبات من محدودية امكانياته وقصور الاعتمادات اللازمة لتطويره وتدعيمه،مع استخدام القوات المسلحة لجزء من طاقاته ، انخفضت قدراته المتاحة لتنفيذ مشروعات التنمية فى التوقيتات الزمنية المحددة .

١٠ ـ ونظرا لاشتداد الهجرة بين العاملين فى قطاع التشييد والبناء ، فان محاولات رفع معدلات الاستثمار ظلت محدودة الفاعلية بسبب تناقص أعداد المهرة منهم وارتفاع أجورهم مع ارتفاع أسعار المواد ، مما أنقص القيمة الحقيقية للانفاق الاستثمارى ، وساعد على ذلك نظام التكليف المباشر الذى قصد به سرعة الانجاز . وانعكس ذلك على استثمارات قطاع الاسكان الذى زادت فيه حدة الضاربة .

١١ ـ وكان لزيادة الطلب على اليد العاملة المصرية فى المنطقة ، وارتفاع الهجرة التلقائية ، أثره على هيكل القوى العاملة المحلية وعلى أجور العديد من المهن ، بما فى ذلك العمال الزراعيين ، الأمر الذى أثر على العلاقة بين الدخول المهنية والدخول الثابتة رغم المحاولات المتكررة لرفع هذه الأخيرة .

١٢ ـ مما أصبح من الضرورى معه ربط السياسات الأجرية والسياسات السعرية والانتاجية ومراعاة أثر كل منها على توزيع الدخل بين مختلف الفئات المساهمة فى الانتاج ، ومراقبة أثر التحول التدريجى نحو الاعتماد على مؤشرات السوق واستخدام الربحية كمؤشر للدلالة على الكفاءة الاقتصادية .

١٣ ـ كما تراكمت الالتزامات وأعباء خدمة الديون الخارجية بحيث فاقت لأول مرة حجم التصدير ، بينما تقضى الاعتبارات الاقتصادية بألا يتجاوز حجمها ٢٠٪ من قيمة الصادرات .

١٤ ـ ومع تنافس الالتزامات مع الاحتياجات المتجددة للاستيراد زادت أعباء التمويل : وأضيف الى ارتفاع أسعار الواردات ارتفاع آخر بسبب الفوائد على احتياجات التمويل قصير الأجل .

١٥ ـ وكمحاولة لاجتذاب الموارد عن طريق السياحة وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج ، ولافساح المجال أمام الاستيراد للقطاعات التى تتحمل ارتفاع الأسعار ، اتبع نظام تعدد أسعار الصرف رغم ثبات السعر الرسمى الأساسى . وأدى هذا الى فقدان فاعلية هذا الأخير كمؤشر لترشيد استخدامات الصرف الأجنبى المتاح .

بعد هذا الاستعراض السريع لتركه الماضى ، ننتقل الى عرض موجز للأهداف الرئيسية للخطة الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠

لقد وضعت الخطة الخمسية على أساس تحقيق الأهداف التالية :

١ ـ زيادة الانتاج خلال الخطة بنسبة تبلغ نحو ٥٥ر٥٪ ، أى بمعدل سنوى متوسط قدره ٩ر٠٪ ، كما تبلغ الزيادة المستهدفة للناتج المحلى الاجمالى نحو ٥٩ر٥٪ ، أى بمعدل سنوى قدره ٩ر٧٪ .
وهذه المعدلات تقرب من ضعف المعدلات المتحققة خلال الخمس السنوات السابقة على هذه الخطة (٧٠/٧١ ـ ١٩٧٥) .

٢ ـ قدرت استثمارات الخطة الخمسية بنحو ٨٠٢٠ مليون جنيه أى نحو ٦ر٢ مثل حجم الاستثمارات المحققة خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥ ، وترجع هذه القفزة الكبيرة فى حجم الاستثمارات خلال خطة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ بالمقارنة بالفترة الخمسية السابقة عليها الى أن مواجهة العجز الكبير المتزايد فى ميزان التعامل مع العالم الخارجى فى السنوات الأخيرة السابقة على الخطة والعمل على تخفيضه تدريجيا يقتضى ضرورة اعطاء دفعة كبيرة فى مجال التنمية الاقتصادية والارتفاع بمعدلات النمو الاقتصادى بما يمكن من زيادة حصيلة الصادرات والاقلال من المدفوعات عن الواردات .

٣ ـ هذا وقد استهدفت الخطة زيادة الصادرات السلعية بنسبة تبلغ نحو ٣١٪ ، فى حين أنها جمدت تقريبا فى السنوات الخمس السابقة على الخطة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٥) ، كما استهدفت خفض نسبة الزيادة فى الواردات السلعية من ٧٢٪ فى السنوات الخمس السابقة على الخطة الى نحو ٦٧٪ خلال فترة الخطة .

هذا وتجدر الاشارة أيضا الى الزيادة المستهدفة فى فائض ميزان الصادرات والواردات غير المنظورة نتيجة للزيادة الكبيرة فى الصادرات غير المنظورة المترتبة على تزايد حصيلة قناة السويس وتشغيل خط الأنابيب (سوميد) .

٤ ـ زيادة الاستهلاك النهائى بنسبة ١ر٣٧٪ أى بمعدل سنوى قدره ٥ر٦٪ الأمر الذى يعنى انخفاض نسبة الاستهلاك النهائى الى الناتج من ٩٣٪ فى عام ١٩٧٥ الى نحو ١ر٨٠٪ فى عام ١٩٨٠ ، ولا شك أن تخفيض نسبة الاستهلاك النهائى الى الناتج المحلى يمثل تصحيحا أساسيا فى مسار حركة النمو الاقتصادى والاجتماعى فى الاقتصاد المصرى ، ويزيد من قدرة الاقتصاد المحلى على توليد مدخرات توجه لأغراض التنمية •

٥ ـ ايجاد فرص عمالة جديدة تقدر بنحو ١٢٣٢ ألف فرصة عمل مابين عام ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ مع الزيادة فى حجم الأجور بنسبة ٤٧٪ وفى متوسط الأجر السنوى للمشتغل بنحو ٢ر٢٨٪ الأمر الذى يعكس الارتفاع بمعدلات الأجور على النحو الذى يؤدى تدريجيا الى تحسين أوضاع العاملين وتوزيع الدخل القومى توزيعا أكثر عدالة ، واذا كانت الزيادة فى الأجور لاتجارى الزيادة فى الناتج المحلى فان هذا مرجعه الى تزايد وزن القطاعات ذات الفائض الكبير خاصة قطاعات البترول وقناة السويس وخط الأنابيب وهى القطاعات التى تسهم بصورة مباشرة فى تحسين ميزان المدفوعات وفى رفع معدلات الادخار المحلى •

هذا وتجدر الاشارة الى أن الأهداف السابقة للخطة الخمسية تمثل اطارا مبدئيا قد تدخل عليه بعض التعليلات فى ضوء الاعتبارات التالية :

١ ـ ما تسفر عنه الاتصالات الجارية حاليا مع المجموعة الاستشارية الدولية والهيئات العربية المالية ، والتى سوف تحدد حجم الموارد الأجنبية المتاحة لاستثمارات الخطة الخمسية •

٢ ـ ان مجموعة الاجراءات المطروحة لتصحيح المسار الاقتصادى سوف تكون لها آثارها على تحديد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية فى الخطة الخمسية •

ولا شك أن ما تسفر عنه هذه الاتصالات ، وما يتقرر من سياسات، سوف يمكن من وضع الخطة الخمسية فى صورتها النهائية لتصبح صالحة للعرض والمناقشة •

مؤشرات إنجازات خطة السنة الأولى ١٩٧٦ :

شهد عام ١٩٧٦ سلسلة من الاجراءات الاقتصادية التى تسير بالاقتصاد القومى نحو الاصلاح الاقتصادى والمالى المنشود من أجل تحقيق الاستقرار والاستقامة فى البنيان الاقتصادى والاجتماعى الذى عرضته الأحداث المحلية والانفلسة والدولية المتتالية الى قدر لايستهان به من الخلل •

ورغم غياب بيانات نهائية عما تحقق خلال عام ١٩٧٦ من نتائج ، تجدر الاشارة الى المؤشرات التالية :

(أ) كان تدبير تمويل العجز فى ميزان المدفوعات لا يعتمد فقط على مصادر الدعم التقليدى (حسب قرارات الخرطوم) وعلى مايتحقق من معونات ومساهمات رأسمالية ، ولكن على تجوب الأشقاء العرب فى تدبير جانب هام فى عجز الموارد يواجه احتياجات الخطة الخمسية ، ويتركز معظمه فى السنوات الأولى للخطة التى يتعاظم خلالها العجز ، وارتبطت امكانية تمويل الشريحة الثانية لخطة عام ١٩٧٦ بتوفر مثل هذه الموارد • وكان لتأخر الاتفاق وعدم بلوغ الحدود المرجوة أثره فى عدم الوصول بالاستثمارات الى المستوى الكلى المقدر لها •

(ب) ان ما تم الموافقة عليه من الاستثمارات المستهدفة يبلغ نحو ٨٨٠ مليون جنيه أى بما يزيد بنحو ١٠٠ مليون جنيه عن حجم استثمارات الشريحة الأولى وذلك بخلاف ما ينفذه القطاع الخاص زيادة عن المدرج له فى الشريحة الأولى ، ويقدر بحوالى ٦٠ مليون جنيه ، ولا شك أن عدم وصول الاستثمارات الى المستوى المخطط لها أصلا سوف ينعكس أثره على أهداف الانتاج والنشاط الاقتصادى لسنة ١٩٧٦ ومايليها •

(جـ) لم تحقق قناة السويس الايرادات المتوقعة لها ، وان عوض ذلك الزيادات فى العوائد من السياحة ومن تحويلات العاملين فى الخارج •

(د) كان للقوانين التى صدرت لتصحيح أوضاع العاملين فى القطاع الحكومى أثرها فى ازالة جانب من التباينات التى أصابت هيكل الأجور ، خاصة تلك التى نتجت عن النمو السريع فى أجور الفئات التى يشتد عليها الطلب فى الخارج •

(هـ) تنص قانون الميزانية العامة للدولة على اتخاذ الاجراءات التى من شأنها خفض العجز المقدر فى بداية العام بحيث يخفض حجم الانفاق الجارى وترفع الايرادات • وقد تم اتخاذ عدد من الاجراءات التى حدت من انفاق الباب الثانى ومن التحويلات التى تأخذ شكل اعانات سلعية رغم استثناء اعانات السلع الضرورية للاستهلاك الشعبى • كما زادت حصيلة الضرائب بزيادة كفاءة التحصيل وتعديل أسس حساب الرسوم الجمركية لتتمشى مع التغيرات فى قواعد حساب تكلفة الواردات

(و) كذلك حصول بعض الواردات التى لاتمس بصورة مباشرة متطلبات الحياة الأساسية للجماهير الى حيز التعامل بالأسعار المعدلة للعملات الأجنبية ، وهى الأسعار التى روعى فيها تحقيق التوازن فى الاسواق التى يجرى التعامل فيها بغير الأسعار الرسمية ، وفى نفس الوقت خفضت أو أزيلت قيود الاستيراد وتبع ذلك توفير مستلزمات كثير من فروع الانتاج وتعديل هيكل الأسعار المحلية وعلاقاتها بمستويات الأسعار العالمية .

ويمكن أن نخلص مما سبق الى أنه وان كانت الاجراءات التى أتخذت بموافقة السلطات المحلية ولقيت تقدير المنظمات الاقتصادية الدولية قد ساعدت على انهاء العام الماضى بصورة مكنت الاقتصاد من مواجهة احتياجاته الأساسية الداخلية والخارجية – رغم تزايد أعباء الأخيرة – الا أنه من المتوقع أن لاتحقق خطة ١٩٧٦ الأهداف الموضوعة لها بالكامل الأمر الذى يعنى أيضا ضرورة دفع عجلة التنمية فى عام ١٩٧٧ بما يعوض مالم يتم تحقيقه فى عام ١٩٧٦ ، بحيث يمكن تحقيق أهداف الخطة الخمسية فى السنة الأخيرة منها .

الملامح الرئيسية لخطة عام ١٩٧٧ :

لاشك أن الخروج من الضائقة الاقتصادية التى يمر بها الاقتصاد المصرى فى الوقت الحاضر والحاجة الى زيادة دفع عجلة التنمية فى عام ١٩٧٧ فى ضوء مؤشرات انجازات خطة ١٩٧٦ وأهداف الخطة الخمسية يتطلب جهدا مضاعفا منا ، كما يحتاج الى تقدير واع من المجتمع الدولى وفى مقدمته الاخوة العرب ، كذلك فانه يعتبر شرطا أساسيا لتهيئة المناخ الملائم من أجل انجاح المشاركة الخارجية التى يأتى بها رأس المال العربى والأجنبى فى عصر الانفتاح .

ومن هنا كانت الأولويات التى يجب على خطة هذا العام أن تراعيها أمرا يمليه المنطق وتفرضه طبيعة الأمور . ويمكن إيجاز هذه الأولويات فيمايلى :

الاولوية الأولى :

هى للقضية القومية ، فان مصر عازمة على المضى فى سعيها للسلام مسلحة بالاستعداد للنضال معتمدة على ذاتها وعلى اسهام الأشقاء العرب فى سبيل تعزيز موقفها فى هذه الفترة الحاسمة .

والاولوية الثانية :

هى لتدبير المرافق الأساسية اللازمة لسلامة عمل الجهاز الانتاجى وتوفير متطلبات القيام بالاستثمارات الضرورية لدفع عجلة التنمية ومقابلة متطلبات التوسع العمرانى والاقتصادى .

والاولوية الثالثة :

هى لتدبير المتطلبات الأساسية لحياة الانسان المصرى ، ولمواجهة مشاكل الجماهير التى فرضتها السنون المتلاحقة من تعبئة الموارد وتوجيهها نحو الوفاء بالواجب الوطنى الأول ، وتأتى فى مقدمتها مشاكل الاسكان والمواصلات والغذاء ، وفى المجال الأخير استهدفت خطة عام ١٩٧٧ العمل على زيادة الاعتماد على الانتاج المحلى من السلع الزراعية الغذائية مع تحقيق الاكتفاء الذاتى بالنسبة لبعضها مثل الفول والعدس مما يرفع الناتج المحلى ويساعد فى نفس الوقت على خفض الاستيراد من السلع الاستهلاكية تدريجيا وترشيد القائمة الغذائية بزيادة البروتينات الحيوانية (الدواجن والبيض) ويجب أن يلاحظ فى هذا الشأن أن الحل التام لهذه المشاكل لابد وأن يستغرق بعض الوقت ولايمكن أن يتم بصورة نهائية خلال سنة واحدة .

والاولوية الرابعة :

هى لدفع معدلات التنمية ذاتها وتحقيق تحسن فى ميزان المدفوعات لتوفير متطلبات القطاعات التصديرية الأساسية ذات العائد السريع وذات الأثر الملموس فى بناء قاعدة الانتاج للاقتصاد المصرى كقطاعى البترول وقناة السويس ولم يقصد بترتيب الأولويات أن أحدها يسبق الآخر تماما بل أنها تتزاحم كلها على المقدمة مما يجعلها جميعا فى شبه المحتميات ، ومع هذه الأولويات تمضى بالضرورة بقية القطاعات فى الحصول على نصيبها العادل حتى يمكن استكمال مابدىء فيه ودفعه الى حيز الانتاج وتحقيق العائد منه ، فى صورة متناسقة ومتكاملة فى كافة أبعادها .

ولقد اهتمت خطة عام ١٩٧٧ بارساء مجموعة متكاملة من السياسات والاجراءات التى تعمل على اصلاح الخلل الهيكلى فى الاقتصاد القومى بما فى ذلك التباينات الشديدة بين المستويات الداخلية والمستويات العالمية للأسعار والأجور مع تفادى التغيرات المفاجئة التى قد تحدث اضطرابا فى مجموعة العلاقات الانتاجية والاجتماعية .

وفى هذا الشأن يجدر الاشارة بادىء ذى بدء الى أن معالجة هذه المشكلة يتطلب معالجة شاملة وليست على أسس جزئية أو مطالب فئوية .

فكما أن للأسعار مدلولا اجتماعيا قد لايقل أهمية عن مدلولها الاقتصادى ، الا أنه يختلف عنه ، فالمدلول الاقتصادى يعكس تكاليف الانتاج الحقيقية بمختلف عناصرها ، أما المدلول الاجتماعى فيراعى احتياجات فئات الشعب المختلفة .

وعليه فان تصحيح مسار الاقتصاد القومى يتطلب بالضرورة معالجة الأسعار على أسس اقتصادية بحتة أولا ، وعلى أن يلى ذلك ادخال

الاعتبارات الاجتماعية فى تحديدها ، اما باتباع أسلوب اعانات الانتاج ووضع نظم لها محددة ودقيقة ، أو باتباع أسلوب زيادة الأجور الحقيقية للفئات الدنيا منها عن طريق رفع الأجور النقدية أو تخفيض العبء الضريبى عليها •

ولاشك أن ذلك يتطلب التنسيق والربط بين أسعار السلع وأسعار عوامل الانتاج وأسعار الصرف الأجنبى وما يرتبط بذلك من سياسات الاعانات والأجور والنظام الضريبى على النحو الذى يحقق الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى المنشود •

وجدير بالذكر أن هذه المعالجة الشاملة تمكن من تحديد الأعباء الاقتصادية التى تترتب على الأخذ باعتبارات اجتماعية فى وضع سياسة الأسعار ، فضلا عن التعرف على مستوى الأداء الاقتصادى فى الوحدات الانتاجية وأوجه القصور ووسائل معالجتها •

وفيما يلى المتغيرات الاقتصادية الرئيسية لخطة عام ١٩٧٧

أولا : أهداف الإنتاج والدخل

الإنتاج والناتج بالأسعار الثابتة :

ا ـ الانتاج :

يقدر أن يبلغ اجمالى الانتاج بالتكلفة المستهدف فى مشروع خطة عام ١٩٧٧ مقوما بأسعار سنة ١٩٧٥ نحو ١٠٤٨٢ر٧ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٣٤٤ر٤ مليون جنيه عن المحقق فى عام ١٩٧٥ ونحو ٦٦٦ر٤ مليون جنيه عن المقدر تحقيقه فى عام ١٩٧٦ أى بمعدل نمو قدره ١٤ر٧٪ عن سنة ١٩٧٥ ونحو ٦ر٨٪ عن سنة ١٩٧٦ مقابل معدل نمو قدره ٧ر٤٪ لسنة ١٩٧٦ عن ١٩٧٥ .

ومن المستهدف أن تساهم مجموعة القطاعات السلعية بنحو ٤١١ر٩ مليون جنيه أى مايوازى نحو ٦١ر٨٪ من اجمالى الزيادة المستهدفة فى الانتاج لعام ١٩٧٧ ، وتساهم مجموعة التوزيع بنحو ١١١ر٨ مليون جنيه وبنسبة ١٦ر٨٪ ، ومجموعة قطاعات الخدمات بنحو ١٤٢ر٧ مليون جنيه وبنسبة ٢١ر٤٪ من اجمالى الزيادة .

ب ـ الناتج المحلى :

تستهدف خطة عام ١٩٧٧ أن يصل الناتج المحلى الاجمالى مقوما بالأسعار الثابتة الى نحو ٥٥٥٦ مليون جنيه مقابل ٥١٤٢ر٩ مليون جنيه ينتظر تحقيقها فى عام ١٩٧٦ بزيادة قدرها نحو ٤١٣ر١ مليون جنيه وبمعدل نمو ٨٪ .

وتساهم مجموعة القطاعات السلعية بنحو ٥٧ر٨٪ من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى فى سنة ١٩٧٧ اذ يقدر الدخل المتولد فى هذه القطاعات بنحو ٣٢٠٨ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٧ مقابل ٣٠١٢ر٦ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٦ بزيادة قدرها ١٩٥ر٤ مليون جنيه ومعدل زيادة ٥ر٦٪ ، أما قطاعات التوزيع فيبلغ الدخل المتولد فيها فى سنة ١٩٧٧ نحو ١٠٢٣ر٩ مليون جنيه مقابل ٩٤٦ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٦ بزيادة قدرها ٧٧ر٩ مليون جنيه ومعدل ٢ر٨٪ وتقدر مساهمة هذه القطاعات فى توليد الدخل فى كل من السنتين ١٩٧٦ و ١٩٧٧ بنحو ١٨ر٤٪ من اجمالى الناتج المحلى ، أما بالنسبة للقطاعات الخدمية فيقدر مساهمتها فى توليد الناتج المحلى بنحو ٢٣ر٨٪ فى سنة ١٩٧٧ اذ يقدر أن يصل الناتج المحلى منها الى ١٣٢٤ر١ مليون جنيه مقابل ١١٨٤ر٣ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٦ بزيادة قدرها ١٣٩ر٨ مليون جنيه بمعدل زيادة ١١ر٨٪ .

الإنتاج والناتج بالأسعار الجارية :

ا ـ الانتاج :

يقدر اجمالى الانتاج فى خطة عام ١٩٧٧ ـ بالأسعار الجارية ـ نحو ١١١٦٣ر٢ مليون جنيه بزيادة تقدر بنحو ٩٠٤ر٥ مليون جنيه عما ينتظر تحقيقه فى عام ١٩٧٦ وبمعدل نمو ٨ر٨٪ ، وينخفض هذا المعدل الى ٨ر٥٪ عند استبعاد انتاج كل من قناة السويس والبترول والذى يقدر لهما نحو ٨١٢ر٥ مليون جنيه فى عام ١٩٧٧ مقابل ٧١٤ر٥ مليون جنيه ينتظر تحقيقها فى عام ١٩٧٦ بمعدل نحو ١٣ر٧٪

ويقدر انتاج مجموعة القطاعات السلعية فى عام ١٩٧٧ نحو ٧٥٠٢ مليون جنيه مقابل ٦٩٧٥ر٨ مليون جنيه مقدرة لعام ١٩٧٦ بمعدل نحو ٧ر٥٪ ، وأما مجموعة قطاعات التوزيع فيقدر أن يصل الانتاج فيها الى ١٤٢١ر٨ مليون جنيه فى سنة ١٩٧٧ مقابل ١٣٠٣ر٣ مليون جنيه ينتظر تحقيقه فى عام ١٩٧٦ وبمعدل نحو ٩ر١٪ .

أما مجموعة القطاعات الخدمية فيقدر مساهمتها فى الانتاج لعام ١٩٧٧ بنحو ٢٢٣٩ر٤ مليون جنيه مقابل ١٩٧٩ر٦ مليون جنيه ينتظر تحقيقه فى عام ١٩٧٦ أى بزيادة قدرها ٢٥٩ر٨ مليون جنيه وبمعدل يبلغ نحو ١٣ر١٪ .

ويلاحظ أن أهم القطاعات الاقتصادية التى ينتظر أن تساهم فى تحقيق انتاج عام ١٩٧٧ هى القطاعات ذات الطابع الانتاجى التى تساهم فى حل كثير من المشاكل الاقتصادية التى تواجه البلاد فى هذه المرحلة كقطاع الصناعة والتعدين الذى يقدر له انتاجا فى سنة ١٩٧٧ نحو ٣٧٥٤ر١ مليون جنيه بزيادة قدرها ٣٣٢ر٧ مليون جنيه عما ينتظر تحقيقه فى سنة ١٩٧٦ ، وقطاع البترول ومنتجاته الذى يقدر انتاجه فى عام ١٩٧٧ بنحو ٦٥٦ مليون جنيه بزيادة قدرها ٨٧ر٤ مليون جنيه عن سنة ١٩٧٦

أما القطاعات ذات الطابع الخدمى التى تساهم فى حل مشاكل الجماهير الحالية كقطاع (خدمات التنمية) فينتظر أن يحقق انتاجا يقدر بنحو ٢٠٥٢ر٢ مليون جنيه بزيادة قدرها ٢٥٠ر٩ مليون جنيه عن سنة ١٩٧٦

ويقدر انتاج قطاع النقل والمواصلات بنحو ٤٦٤ر٨ مليون جنيه بمعدل نحو ١٤ر٢٪ .

أما قطاع المبانى السكنية فينتظر أن يحقق انتاجا يقدر بنحو ١٤٩ر٨ مليون جنيه بمعدل نحو ٤٪ .

كذلك قطاع المرافق العامة الذى يقدر له انتاجا بنحو ٣٧ر٤ مليون جنيه بمعدل نحو ٧ر٨٪ .

ويوضح الجدول التالى رقم (١) تقديرات الانتاج لخطة عام ١٩٧٧ بالمقارنة بالمتوقع تحقيقه فى عام ١٩٧٦ بالأسعار الجارية .

جدول رقم (١)

تقديرات الإنتاج المستهدف لعام ١٩٧٧ مقارنا بالمتوقع تحقيقه فى عام ١٩٧٦ م بالأسعار الجارية

(القيمة بالمليون جنيه)

القطاعات	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٧/٧٦
			٪
الزراعة	٢٣٣٠ر٠	٢٤٠٠ر٠	٣ر٠
الصناعة والتعدين	٣٥٢١ر٤	٣٧٥٤ر١	٦ر٦
البترول ومنتجاته	٥٦٨ر٦	٦٥٦ر٠	١٥ر٤
الكهرباء	١٠٠ر٨	١٢٢ر٩	٢١ر٩
التشييد	٤٥٥ر٠	٥٦٩ر٠	٢٥ر١
المجموع	٦٩٧٥ر٨	٧٥٠٦ر٠	٧٠ر٥
نقل ومواصلات	٤٠٧ر٠	٤٦٤ر٨	١٤ر٢
قناة السويس	١٤٥ر٩	١٥٦ر٥	٧ر٣
التجارة	٥٧٥ر٠	٦٠٨ر٠	٥ر٧
المال	١٧٥ر٤	١٩٢ر٥	٩ر٧
المجموع	١٣٠٣ر٣	١٤٢١ر٨	٩ر١
الإسكان	١٤٤ر٠	١٤٩ر٨	٤ر٠
المرافق	٣٤ر٣	٣٧ر٤	٨ر٧
الخدمات	١٨٠١ر٣	٢٠٥٢ر٢	١٣ر٩
المجموع	١٩٧٩ر٦	٢٢٣٩ر٤	١٣ر١
الإجمالى	١٠٢٥٨ر٧	١١١٦٣ر٢	٨ر٨
القناة والبترول	٧١٤ر٢	٨١٢ر٥	١٣ر٧
الإجمالى بدون القناة والبترول ...	٩٥٤٤ر٢	١٠٣٥٠ر٧	٨ر٥

كما يتضح من الجدول السابق أنه بالرغم من أن معدل نمو الإنتاج فى مجموعة القطاعات السلعية فى عام ١٩٧٧ عنه فى عام ١٩٧٦ هو دون معدل نمو إجمالى الإنتاج فى تلك السنة إلا أن هذا المعدل يظهر تحسنا عن معدله فى السنة السابقة على عام ١٩٧٧ . أما بالنسبة لانخفاض معدلات نمو الانتاج فى قطاعى الإسكان والمرافق فى عام ١٩٧٧ عنها فى عام ١٩٧٦ فان الاستثمارات الكبيرة التى خصصت لهذين القطاعين فى عام ١٩٧٧ لا يظهر آثارها بالكامل إلا فى العام التالى عليها .

توزيع الانتاج بين عام وخاص :

وتستهدف الخطة أن يساهم القطاع العام بنحو ٦٣٤٢,٦ مليون جنيه من إجمالى الإنتاج المستهدف تحقيقه فى عام ١٩٧٧ وقدره ١١١٦٣,٢ مليون جنيه أى مايوازى نحو ٥٦,٨ ٪ منه وبزيادة تبلغ نسبتها ١٢,٢ ٪ عن مستوى المقدر تحقيقه فى عام ١٩٧٦ بينما يساهم القطاع الخاص بنحو ٤٨٢٠,٦ مليون جنيه من إجمالى الإنتاج المستهدف فى عام ١٩٧٧ أى مايوازى نحو ٤٣,٢ ٪ منه وبزيادة تبلغ نسبتها ٤,٧ ٪ عن مستواه المقدر تحقيقه فى عام ١٩٧٦ وذلك كما يتضح من البيان التالى :

البيان	١٩٧٦		١٩٧٧	
	عام	خاص	عام	خاص
مجموعة القطاعات السلعية ...	٣٢٩٤,٦	٣٦٨١,٢	٣٦٤٨,٢	٣٨٥٣,٩
مجموعة قطاعات التوزيع	٨٩٥,٣	٤٠٨,٠	٩٨٧,٤	٤٣٤,٤
مجموعة قطاعات الخدمات ...	١٤٦٣,٧	٥١٥,٨	١٧٠٧,٠	٥٣٢,٤
إجمالى عام	٥٦٥٣,٦	٤٦٠٥,١	٦٣٤٢,٦	٤٨٢٠,٦

ويوضح البيان التالى نسبة مساهمة كل من القطاعين العام والخاص فى إجمالى الإنتاج المستهدف فى مشروع خطة عام ١٩٧٧ بالمقارنة بالمقدر تحقيقه فى عام ١٩٧٦ :

البيان	١٩٧٦		١٩٧٧	
	عام	خاص	عام	خاص
	٪	٪	٪	٪
مجموعة القطاعات السلعية ...	٤٧,٢	٥٢,٨	٤٨,٦	٥١,٤
مجموعة قطاعات التوزيع ...	٦٨,٧	٣١,٣	٦٩,٤	٣٠,٦
مجموعة قطاعات الخدمات ...	٧٣,٩	٢٦,١	٧٦,٢	٢٣,٨
إجمالى عام	٥٥,١	٤٤,٩	٥٦,٨	٤٣,٢

ويتضح من البيان السابق أن هناك تحسنا ملموسا فى مساهمة القطاع العام فى إجمالى الإنتاج المستهدف فى عام ١٩٧٧ بالمقارنة بمساهمته المقدر تحقيقها فى عام ١٩٧٦ إذ ترتفع مساهمته من ٥٥,١ ٪ فى عام ١٩٧٦ إلى نحو ٥٦,٨ ٪ فى عام ١٩٧٧ ويرجع هذا التحسن إلى ارتفاع مساهمته فى مجموعة القطاعات السلعية من ٤٧,٢ ٪ فى عام ١٩٧٦ الى نحو ٤٨,٦ ٪ فى عام ١٩٧٧ نتيجة لبدء ظهور إنتاج بعض المشروعات الكبيرة مثل مشروع الالومنيوم والحديد وفحم الكوك .

ويوضح الجدول التالى رقم (٢) تقديرات الإنتاج المستهدفة بالأسعار الجارية حسب القطاعات الاقتصادية موزعا بين قطاع عام وقطاع خاص فى عام ١٩١٧ بالمقارنة بالمتوقع تحقيقه فى عام ١٩٧٦ :

جدول رقم (٢)

توزيع تقديرات الإنتاج المستهدف لعام ١٩٧٧ مقارنا بالمتوقع تحقيقه فى عام ١٩٧٦ بين القطاعين العام والخاص

القيمة بالمليون جنيه

البيان	١٩٧٦			١٩٧٧		
	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص
الزراعة	٢٣٣٠	٧٥,٦	٢٢٥٤,٤	٢٤٠٠	٨٥,٧	٢٣١٤,٣
الصناعة والتعدين	٣٥٢١,٤	٢٢٧٤,١	١٢٤٧,٣	٣٧٥٤,١	٢٤٣٢,٠	١٣٢٢,١
البترول ومنتجاته	٥٥٨,٦	٥٠٤,١	٦٤,٥	٦٥٦,٠	٥٨٣,٦	٧٢,٤
الكهرباء	١٠٠,٨	١٠٠,٨	—	١٢٢,٩	١٢٢,٩	—
التشييد	٤٥٥,٠	٣٤٠,٠	١١٥,٠	٥٦٩,٠	٤٢٤,٠	١٤٥,٠
جملة	٦٩٧٥,٨	٣٢٩٤,٦	٣٦٨١,٢	٧٥٠٢,٠	٣٦٤٨,٢	٣٨٥٣,٨
النقل والمواصلات	٤٠٧,٠	٣٦٥,٠	٤٢,٠	٤٦٤,٨	٤١٨,٤	٤٦,٤
قناة السويس	١٤٥,٩	١٤٥,٩	—	١٥٦,٥	١٥٦,٥	—
التجارة	٥٧٥,٠	٢٠٩,٠	٣٦٦,٠	٦٠٨,٠	٢٢٠,٠	٣٨٨,٠
المال	١٧٥,٤	١٧٥,٤	—	١٩٢,٥	١٩٢,٥	—
جملة	١٣٠٣,٣	٨٩٥,٣	٤٠٨,٠	١٤٢١,٨	٩٨٧,٤	٤٣٤,٤
إسكان	١٤٤,٠	١٣,١	١٣٠,٩	١٤٩,٨	١٣,٤	١٣٦,٤
مرافق	٣٤,٣	٣٤,٣	—	٣٧,٤	٣٧,٤	—
خدمات	١٨٠١,٣	١٤١٦,٣	٣٨٥,٠	٢٠٥٢,٣	١٦٥٦,٢	٣٩٦,٠
جملة	١٩٧٩,٦	١٤٦٣,٧	٥١٥,٩	٢٢٣٩,٤	١٧٠٧,٠	٥٣٢,٤
إجمالى عام	١٠٢٥٨,٧	٥٦٥٣,٦	٤٦٠٥,١	١١١٦٣,٢	٦٣٤٢,٦	٤٨٢٠,٦
القناة والبترول	٧١٤,٥	٦٥٠,٠	٦٤,٥	٨١٢,٥	٧٤٠,١	٧٢,٤
الإجمالى بدون القناة والبترول	٩٥٤٤,٢	٥٠٠٣,٦	٤٥٤٠,٦	١٠٣٥٠,٥	٥٦٠٢,٥	٤٧٤٨,٣

ويتضح من الجدول السابق أن النشاط الإنتاجى للقطاع العام يتركز فى قطاعات كل من البترول والكهرباء والتشييد والمال والنقل والمواصلات بينما يتركز إنتاج القطاع الخاص فى قطاعات الزراعة والتجارة والإسكان .

تقديرات الناتج المحلى الإجمالى :

تستهدف الخطة أن يصل الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٧٧ مقوما بالأسعار الجارية نحو ٦٠٠٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ٦٠٣,٤ مليون جنيه عن المقدر تحقيقه فى عام ١٩٧٦ و بمعدل نمو قدره ١١,٢ ٪ مقابل معدل نمو قدره ٨,٠ ٪ بالأسعار الثابتة أى بفرق قدرة ٣,٢ ٪ و يهبط هذا الفرق إلى ٢,٠ ٪ فقط إذا استبعدنا ناتج قناة السويس والبترول و يرجع سبب ذلك إلى الزيادة الكبيرة فى ناتج قطاع البترول بالأسعار الجارية عنه بالأسعار الثابتة .

و يستهدف أن تساهم فى تلك الزيادة فى الناتج البالغ قدرها ٦٠٣,٤ مليون جنية مجموعة القطاعات السلعية بنحو ٢٧٨,٧ مليون جنيه بنسبة ٤٩,٢ ٪ منها ، ومجموعة قطاعات التوزيع بنحو ٨٢,٢ مليون جنيه بنسبة ١٣,٦ ٪ ، ومجموعة قطاعات الخدمات بنحو ٢٤٢,٥ مليون جنيه بنسبة ٤٠,٢ ٪ من إجمالى الزيادة كما يتضح من البيان التالى :

البيان	١٩٧٦	١٩٧٧	معدل النمو
	مليون جنيه	مليون جنيه	٪
مجموعة القطاعات السلعية	٣١٩٤,٠	٣٤٧٢,٧	٨,٧
مجموعة قطاعات التوزيع	٩٥٩,٨	١٠٤٢,٠	٨,٦
مجموعة قطاعات الخدمات ..	١٢٤٢,٨	١٤٨٥,٣	١٩,٥
الإجمالى	٥٣٩٦,٦	٦٠٠٠,٠	١١,٢

و يوضح الجدول التالى (٣) توزيع الناتج المحلى المستهدف فى عام ١٩٧٧ موزعا حسب القطاعات الاقتصادية بالمقارنة بالمتوقع تحقيقه فى عام ١٩٧٦ مقوما كل ذلك بالأسعار الجارية :

جدول رقم (٣)

تقديرات الناتج المستهدفة فى خطة ١٩٧٧ مقارنة بالمتوقع تحقيقه فى عام ١٩٧٦ و بالأسعار الجارية

(القيمة بالمليون جنيه)

	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٧ / ١٩٧٦
			٪
الزراعة	١٦٦٥,٠	١٧٢٠,٠	٣,٣
الصناعة والتعدين	٩٣٨,٢	١٠٢٤,٣	٩,٢
البترول ومنتجاته	٣١٩,٧	٤١٢,٩	٢٩,٢
الكهرباء	٧٨,١	٨٥,٥	٩,٥
التشييد	١٩٣,٠	٢٣٠,٠	١٩,٢
جملة	٣١٩٤,٠	٣٤٧٢,٧	٨,٧
نقل ومواصلات	٢٣٥,٠	٢٧٠,١	١٤,٩
قناة السويس	١٣٧,٦	١٤٧,٢	٧,٠
التجارة	٤٣٢,٠	٤٥٦,٠	٥,٦
المال	١٥٥,٢	١٦٨,٧	٨,٦
جملة	٩٥٩,٨	١٠٤٢,٠	٨,٥
المبانى السكنية	١٣٦,٣	١٤٠,٧	٣,٢
المرافق	٢١,٢	٢٣,١	٩,٠
الخدمات	١٠٨٥,٣	١٣٢١,٥	٢١,٧
جملة	١٢٤٢,٨	١٤٨٥,٣	١٩,٥
الإجمالى العام	٥٣٩٦,٦	٦٠٠٠,٠	١١,٢
القناة والبترول	٤٥٧,٣	٥٦٠,١	٢٢,٥
الإجمالى بدون القناة والبترول ..	٤٩٣٩,٣	٥٤٣٩,٩	١٠,١

توزيع الناتج المحلى بين قطاع عام وخاص :

يساهم القطاع العام بنحو ٣١١٨,٢ مليون جنيه فى الناتج المحلى المستهدف فى مشروع خطة عام ١٩٧٧ والبالغ قدره نحو ٦٠٠٠,٠ مليون جنيه أى ما يوازى نحو ٥٢,٠ ٪ منه ويزيد بنسبة تبلغ نحو ١٦,٤ ٪ عن مستوى المقدر تحقيقه فى عام ١٩٧٦ ، وتبلغ مساهمة القطاع الخاص فيه نحو ٢٨٨١,٨ مليون جنيه أى ما يوازى نحو ٤٨ ٪ منه وبنسبة زيادة تبلغ نحو ٦,١ ٪ عن مستوى المقدر تحقيقه فى عام ١٩٧٦ وذلك كما يتضح من الجدول التالى :

البيان	١٩٧٦		١٩٧٧	
	عام	خاص	عام	خاص
مجموعة القطاعات السلعية ..	١١٦٨,٥	٢٠٢٥,٥	١٣١٣,٣	٢١٥٩,٤
مجموعة قطاعات التوزيع	٦٨٥,٠	٢٧٤,٨	٧٤٩,٣	٢٩٢,٧
مجموعة قطاعات الخدمات ...	٨٢٦,١	٤١٦,٧	١٠٥٥,٦	٤٢٩,٧
الإجمالى ..	٢٦٧٩,٦	٢٧١٧,٠	٣١١٨,٢	٢٨ ر٨

وكان للزيادة المستهدفة لمساهمة القطاع العام فى الإنتاج فى عام ١٩٧٧ ، أثرها على زيادة مساهمته فى الناتج فى تلك السنة إذ ترتفع نسبة مساهمته فى الناتج من ٤٩,٧ ٪ فى عام ١٩٧٦ إلى نحو ٥٢,٠ ٪ فى عام ١٩٧٧ كما يتضح من البيان التالى :

البيان	١٩٧٦		١٩٧٧	
	عام	خاص	عام	خاص
	٪	٪	٪	٪
مجموعة القطاعات السلعية ...	٣٦,٦	٦٣,٤	٣٧,٨	٦٢,٢
مجموعة قطاعات التوزيع	٧١,٤	٢٨,٦	٧١,٩	٢٨,١
مجموعة قطاعات الخدمات ...	٦١,٥	٣٣,٥	٧١,١	٢٨,٩
الإجمالى ...	٤٩,٧	٥٠,٣	٥٢,٠	٤٨,٠

ويوضح الجدول التالى (٤) تقديرات الناتج بالأسعار الجارية حسب القطاعات الاقتصادية فى مشروع خطة عام ١٩٧٧ بالمقارنة بالمتوقع تحقيقه فى عام ١٩٧٦ وموزعا بين القطاعين العام والخاص :

جدول رقم (٤)

توزيع تقديرات الناتج المستهدف لعام ١٩٧٧ مقارنا بالمتوقع تحقيقه فى عام ١٩٧٦ بين القطاعين العام والخاص

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	١٩٧٦			١٩٧٧		
	جملة	عام	خاص	جملة	عام	خاص
الزراعة	١٦٦٥,٠	٢٤,٥	١٦٤٠,٥	١٧٢٠,٠	٢٦,٦	١٦٩٣,٤
الصناعة والتعدين	٩٣٨,٢	٦٥٢,٧	٢٨٥,٥	١٠٢٤,٣	٧١٦,١	٣٠٨,٢
البترول ومنتجاته	٣١٩,٧	٢٦٢,٢	٥٧,٥	٤١٢,٩	٣٤٢,١	٧٠,٨
الكهرباء	٧٨,١	٧٨,١	—	٨٥,٥	٨٥,٥	—
التشييد	١٩٣,٠	١٥١,٠	٤٢,٠	٢٣٠,٠	١٤٣,٠	٨٧,٠
جملة	٣١٩٤,٠	١١٦٨,٥	٢٠٢٥,٥	٣٤٧٢,٧	١٣١٣,٣	٢١٥٩,٤
النقل والمواصلات	٢٣٥,٠	٢١٠,٦	٢٤,٤	٢٧٠,١	٢٤٢,٠	٢٨,١
قناة السويس	١٣٧,٦	١٣٧,٦	—	١٤٧,٢	١٤٧,٢	—
التجارة	٤٣٢,٠	١٨١,٦	٢٥٠,٤	٤٥٦,٠	١٩١,٤	٢٦٤,٦
المال	١٥٥,٢	١٥٥,٢	—	١٦٨,٧	١٦٨,٧	—
جملة	٩٥٩,٨	٦٨٥,٠	٢٧٤,٨	١٠٤٢,٠	٧٤٩,٣	٢٩٢,٧
إسكان	١٣٦,٣	١١,٦	١٢٤,٧	١٤٠,٧	١٢,٠	١٢٨,٧
مرافق	٢١,٢	٢١,٢	—	٢٣,١	٢٣,١	—
خدمات	١٠٨٥,٣	٧٩٣,٣	٢٩٢,٠	١٣٢١,٥	١٠٢٠,٥	٣٠١,٠
جملة	١٢٤٢,٨	٨٢٦,١	٤١٦,٧	١٤٨٥,٣	١٠٥٥,٦	٤٢٩,٧
إجمالى عام	٥٣٩٦,٦	٢٦٧٩,٦	٢٧١٧,٠	٦٠٠٠,٠	٣١١٨,٢	٢٨٨١,٨
القناة والبترول	٤٥٧,٣	٣٩٩,٨	٥٧,٥	٥٦٠,١	٤٨٩,٣	٧٠,٨
الإجمالى بدون القناة والبترول	٤٩٣٩,٣	٢٢٧٩,٨	٢٦٥٩,٥	٥٤٣٩,٩	٢٦٢٨,٩	٢٨١١,٠

الإنتاج الكمى :

يوضح الجدول رقم (٥) الإنتاج الكمى المستهدف فى مشروع خطة عام ١٩٧٧ وقيمته من أهم السلع الزراعية والصناعية وكذلك الأهداف النوعية لخدمات التنمية الاجتماعية .

جدول رقم (٥)

الإنتاج الكمى والأهداف النوعية فى مشروع خطة عام ١٩٧٧

الكمية بالألف وحدة
القيمة بالألف جنيه

	الوحدة	الكمية	القيمة
الإنتاج النباتى :			
القمح	أردب	١٢٥٤٠	٩٦٥٥٨
الذرة الشامية	»	١٩١٤٨	١٣٥٨٣٩
الذرة الرفيعة	»	٦١٠٠	٤٠٥٦٥
الأرز	طن	٢٦٥٠	١٠٦٩٦٧
القصب	»	٩٩٨٥	٧٤٦٨٥
قطن زهر	قنطار متري	٨٤٠٠	٢٠٧١٤٨
كتان	طن	١٥١	٢٤٣٥
الإنتاج الحيوانى والسمكى :			
إنتاج اللحوم	طن	٣٢٧	٢٥٢٧٥٧
إنتاج دواجن	»	١٣٧	٩٤١١٩
إنتاج سمكى	»	١٤٠	٤٢٠٠٠

أهم السلع الصناعية المستهدف إنتاجها فى عام ١٩٧٧

(القيمة بالألف جنيه)

البيان	الوحدة	الكمية	القيمة
أولا ـ الصناعات الغذائية :			
سكر مكرر	ألف طن	٦٤٤,٠	٧٦٥٦٢,٠
زيت بذرة القطن	» »	١٦٤,٦	٨٠٤٢,٨
مسلى صناعى	» »	١٤٢,٠	٢٥٨٤٤,٠
جبن أبيض	» »	١٣٤,٠	٦٦٨٣٠,٠
بيرة	مليون لتر	٣٦,٠	١١١٩٨,٠
مياه غازية	مليون زجاجة	١٠٨٨,٠	٣٠٢٠,٠
سجاير	« سيجارة	٢٥٦٥١,٠	٢٨٦٣٦٨,٠
ثانيا ـ الغزل والنسيج :			
غزل قطن	ألف طن	٢١٠,٠	٢٢٤٠٠٠,٠
نسيج قطن	» »	١٣٧,٠	٢٤٨٠٠٠,٠
غزل صوف	» »	١٣,٨	٣١٠٠٠,٠
نسيج صوف	» »	٤,٠	٢٤٠٠٠,٠
غزل حرير	» »	١٤,٠	٢٥٠٠٠,٠
نسيج حرير	» »	١٠,٠	٣٨٠٠٠,٠
أحذية جلدية	مليون زوج	٤٢,٧	٩٨٥٠٠,٠
ثالثا ـ الصناعات الكيماوية :			
لحم الكوك	ألف طن	٧٢٠,٠	٣٨١٦٠,٠
أسمدة أزوتية ٥ر١٥٪	» »	١١٠٠,٠	٢١٠٠٠,٠

الإنتاج الكمى لأنشطة قطاع النقل والمواصلات في خطة ١٩٧٧

(القيمة بالألف جنيه)

البيان	الوحدة	الكمية	القيمة
تابع الصناعات الكيماوية :			
إطارات سيارات وجرارات ...	ألف إطار	٤٦٠,٠	١٢٥٥٨,٠
صودا كاوية	ألف طن	٤٠,٠	٤٦٠٠,٠
ورق كتابة وطباعة	» »	٤٣,٠	١٣٠٠٠,٠
صابون	» »	٢٢٥,٠	٣٠٧٥٧,٠
رابعا ـ الصناعات المعدنية الأساسية :			
حديد تسليح	ألف طن	٣٢٠,٠	٤١٧٤٥,٠
مواسير صلب ملحومة طوليا ...	» »	٢٧,٥	١٠١٦٠,٠
مواسير صلب ملحومة حلزونيا	» »	١٥,٠	٣٩٠٠,٠
قطاعات صلب ثقيلة	» »	٧٢,٠	٧٧٠٠,٠
قطاعات صلب خفيفة	» »	٥١,٠	٧٩٠٥,٠
ألواح وشرائط على الساخن ...	» »	٩٠,٠	١٦٢٥٠,٠
ألواح وشرائط على البارد ...	» »	١٥٠,٠	٣٢٣٠٠,٠
ألواح وصاج صلب	» »	٤٧,٠	٨٣٤٥,٠
كتل ألمونيوم	» »	٧٥,٠	٣١٥٠٠,٠
خامسا ـ الهندسية والالكترونية :			
أتوبيسات	عدد	٥٠٠,٠	٨١٩١,٠
لوارى	» »	١٦٨٠,٠	١٤٢٢٥,٠
سيارات ركوب نصر	» »	١٢٣٢٠,٠	٢١٢٢٠,٠
كابلات وأسلاك كهربائية ...	ألف طن	١٦,٣	١٦٥٣٦,٠
ثلاجات كهربائية (إيديال + المصانع)	عدد	١٢٧٠٥٠,٠	١٥٨٨٣,٠
تلفزيون	» »	٧٠٠٠٠,٠	٦٣٠٠,٠
عدادات كهربائية	» »	٢٠٠٠٠٠,٠	١٠٠٠,٠
عدادات المياه	» »	١٠٠٠٠٠,٠	٩٠٠,٠
البترول الخام والغازات	مليون طن	٢٢,٥	٤١٦,٠
المنتجات البترولية	» »	١٠,٥	٢٤٠,٠

(القيمة بالألف جنيه)

البيان	الوحدة	الكمية	القيمة
قطاع النقل والمواصلات :			
السكة الحديد :			
بضائع	مليون طن / كم	٢٥٦٥	١٥٠٠٧
ركاب	مليون راكب / كم	٩٣٠٤	٣٣١٨٠
النقل بالطرق :			
بضائع	مليون طن / كم	٦٥٢٠	٧٢٧٣٦
ركاب	مليون راكب / كم	٢٦٢٧٠	٨٦٧٥٩
النقل النهرى :			
بضائع	مليون طن / كم	٣٥٥٨	١٠١٠٨
النقل الجوى :			
بضائع	مليون طن / كم	٢١٠	٧٥٠٠
ركاب	مليون راكب / كم	١٩٥٠	٤٢٥٠٠
النقل البحرى :			
بضائع	مليون طن / ميل بحرى	١٢٥٠٠	٣٢٤
ركاب	مليون راكب / ميل بحرى	٨٨	٩٠٠
المواصلات السلكية واللاسلكية			
تليفون	ألف خط	٣٩١	١٠٥٠٠
تلغراف	مليون برقية	٢٠٠	٥٠٠٠

جدول

تقديرات بأهداف النوعية للخدمات

سنة الاخيرة فى عام ١٩٧٧

	وحدة	مقبولين	مقيدين
الخدمات التعليمية			
التعليم الإبتدائى	بالألف طالب	٨٣٤,٣	٤٣٥٠
التعليم الإعدادى	» »	٥٥٤,٠	١٥٨٩,٠
التعليم الثانوى وما فى مستواه	» »	٢٩٤,٤	٨٩٥,٠
التعليم الجامعى	» »	٩١,٨	٤١٣,٩
معاهد إعداد المعلمين	» »	١٨,٧	٣١,٤
جامعة الأزهر	» »	١٠,٤	٥٥,٢
المعاهد الأزهرية	» »	٥٠,٤	١٤٦,٨
الخدمات الصحية :			
عدد الأسرة	سرير		١٦٣٠
الخدمات الاجتماعية :			
الوحدات الاجتماعية القروية	بالعدد		١٠
وحدات اجتماعية بالمجمعات السكنية	»		١٠
جمعيات تنمية المجتمع بسيناء			٥
جمعيات تنمية المجتمع بالوحدات المجمعة			١٠٠

العمالة والأجور

العمالة :

تقدر فرص العمل الجديدة التى سوف تتيحها خطة ١٩٧٧ بحوالى ٣٤٢,٥ ألف فرصة عمل وبذلك يرتفع إجمالى عدد المستغلين فى المجتمع من حوالى ٩٥٧٢,٢ ألف فرد فى سنة ١٩٧٦ الى ٩٨١٤,٧ ألف فرد فى سنة ١٩٧٧ بزيادة تبلغ نسبتها ٢,٥ .

ويبين الجدول التالى إجمالى عدد المشتغلين فى خطة ١٩٧٧ مقارنا بالمتوقع تحقيقه فى سنة ١٩٧٦ موزعا على القطاعات الرئيسية للاقتصاد القومى ومنه يتضح أن مجموعة القطاعات السلعية يقدر لها أن تستوعب حوالى ١٠٦,٤ ألف مشتغل بنسبة قدرها ٤٣,٩ ٪ من إجمالى الزيادة يليها مجموعة قطاعات التوزيع ٧٠,٧ ألف مشتغل بنسبة ٢٩,١ ٪ والباقى وقدره ٦٥,٤ ألف مشتغل وبنسبة قدرها ٢٧ ٪ سوف تستوعبه مجموعة قطاعات الخدمات .

ويترتب عن ذلك تغير هيكل العمالة تغيرا طفيفا لصالح قطاعات التوزيع على حساب القطاعات السلعية إذ تنخفض نسبة المشتغلين فى جملة القطاعات السلعية من ٦١,٤ ٪ فى سنة ١٩٧٦ إلى ٦١,٠ ٪ سنة ١٩٧٧ بينما ترتفع هذه النسبة فى قطاعات التوزيع من ١٤,٧ ٪ سنة ١٩٧٦ الى ١٥,١ ٪ سنة ١٩٧٧ وتظل قطاعات الخدمات محتفظة بأهميتها النسبية كما هى .

ويعكس ذلك اهتمام الخطة بقطاعات التوزيع وخاصة قطاع النقل والمواصلات والعمل على تطويرها بما يؤدى إلى توفير تلك الخدمات بصورة أفضل سواء للسكان أو للمستثمر الأجنبى وبما يخدم ويدعم القطاعات السلعية ويمكنها من النمو فى المستقبل بالمعدلات المرتفعة المستهدفة .

جدول يبين توزيع العمالة على إجمالى القطاعات الاقتصادية وهيكلها النسبى وكذلك الزيادة المستهدفة فى خطة ١٩٧٧

(العدد بالألف)

القطاعات الاقتصادية	١٩٧٦		١٩٧٧		مقدار الزيادة	
	جملة عدد المشتغلين	الهيكل النسبى	جملة عدد المشتغلين	الهيكل النسبى	عدد	هيكل نسبى
		٪		٪		٪
القطاعات السلعية ...	٥٨٧٦,٧	٦١,٤	٥٩٨٣,١	٦١,٠	١٠٦,٤	٤٣,٩
قطاعات التوزيع ...	١٤١٠,٩	١٤,٧	١٤٨١,٦	١٥,١	٧٠,٧	٢٩,١
قطاعات الخدمات ...	٢٢٨٤,٦	٢٣,٩	٢٣٥٠,٠	٢٣,٩	٦٥,٤	٢٧,٠
الإجمالى العام ...	٩٥٧٢,٢	١٠٠	٩٨١٤,٧	١٠٠	٢٤٢,٥	١٠٠

الأجور :

تستهدف الخطة أن يرتفع إجمالى الأجور السنوية من ٢٣٠٩,٣ مليون جنيه متوقع تحقيقه فى سنة ١٩٧٦ إلى ٢٦٨٦,٣ مليون جنيه سنة ١٩٧٧ بزيادة قدرها ٣٧٧ مليون جنيه وبنسبة تبلغ ١٦,٣ ٪ من إجمالى الأجور فى سنة ١٩٧٦ وتنعكس هذه الزيادة فى ارتفاع نسبة إجمالى الأجور السنوية إلى إجمالى الناتج المحلى من حوالى ٤٢,٧ ٪ فى سنة ١٩٧٦ إلى حوالى ٤٥,٢ ٪ فى سنة ١٩٧٧

ويبين الجدول التالى إجمالى الأجور فى خطة ١٩٧٧ مقارنا بالمتوقع تحقيقه فى سنة ١٩٧٦ موزعا على القطاعات الرئيسية الاقتصاد القومى ويتضح منه أن أعلى نسبة زيادة فى الأجور ستكون فى مجموعة قطاعات الخدمات يليها مجموعة قطاعات التوزيع فمجموعة القطاعات السلعية على التوالى ويرجع ذلك إلى ما اتخذته الدولة من إجراءات لرفع أجور العاملين وتحسين أوضاعهم بما يساعدهم على مواجهة ظروف التضخم السائد

مع التزامها بتشغيل الخريجين والمسرحين . ترتب عليه أن بلغت الزيادة فى الأجور فى القطاع العام فى ١٩٧٧ نحو ٣٠٧ مليون جنيه ممثلة نحو ٨١,٤ ٪ من إجمالى الزيادة فى الأجور على المستوى القومى ، ومع اختلاف وزن القطاع العام فى القطاعات الاقتصادية وتتدرج أهميته النسبية (مقيسة بنسبة المشتغلين فيه إلى جملة المشتغلين بالقطاع فى ١٩٧٧) مابين ٥٨ ٪ فى مجموعة قطاعات الخدمات إلى ٣٦ ٪ فى مجموعة قطاعات التوزيع إلى ٢١ ٪ فى مجموعة القطاعات السلعية يقدر تدرج نسب الزيادة فى أجور مجموعات القطاعات بالصورة المشار إليها .

(القيمة بالمليون جنيه)

القطاعات السلعية	الأجور		الزيادة فى ٧٧ عن ١٩٧٦	
	١٩٧٦	١٩٧٧	قيمة	نسبة ٪
القطاعات السلعية	٩١٦,٣	١٠٣٤,٨	١١٨,٥	١٢,٩
قطاعات التوزيع	٤٢٤,٧	٤٨٣,٠	٥٨,٣	١٣,٧
قطاعات الخدمات	٩٦٨,٣	١١٦٨,٥	٢٠٠,٢	٢٠,٧
جملة القطاعات	٢٣٠٩,٣	٢٦٨٦,٣	٣٧٧,٠	١٦,٣

متوسط أجر المشتغل ومتوسط إنتاجيته :

فى ضوء الزيادات الأجرية السابق الإشارة إليها فإنه من المقدر أن يرتفع متوسط أجر المشتغل من حوالى ٢٢٣,٣ جنيه فى سنة ١٩٧٦ الى حوالى ٢٥٤,٢ جنيه فى سنة ١٩٧٧ بزيادة تبلغ نسبتها ١٣,٨ ٪ على مستوى إجمالى الاقتصاد القومى كما تستهدف زيادة متوسط إنتاجية المشتغل من ٥٦٣,٨ جنيه متوقع فى سنة ١٩٧٦ إلى ٦١١,٣ جنيه فى سنة ١٩٧٧ وبنسبة تبلغ ٨,٣ ٪

ويلاحظ أن نسبة الزيادة فى متوسط أجر المشتغل تجاوز نسبة الزيادة فى متوسط انتاجيته على مستوى إجمالى الاقتصاد القومى وعلى مستوى جميع القطاعات الرئيسية للاقتصاد القومى ويرجع ذلك أساسا إلى الأخذ بسياسة التشغيل الكامل للخريجين والمسرحين واستمرار رفع الأجور لمساعدة العاملين على مواجهة ارتفاع نفقات المعيشة .

ويبين الجدول التالى كلا من متوسط أجر المشتغل ومتوسط إنتاجيته فى خطة ١٩٧٧ مقارنا بالمتوقع تحقيقه فى سنة ١٩٧٦ على مستوى كل من مجموعة القطاعات الرئيسية للاقتصاد القومى :

جدول يبين متوسطات الأجور والإنتاجية فى خطة ١٩٧٧ مقارنا بالمتوقع تحقيقه فى سنة ١٩٧٧

(القيمة بالجنيه)

مجموعة القطاعات	متوسطات الأجور		متوسطات الإنتاجية		الزيادة فى متوسط الأجور		الزيادة فى متوسط الإنتاجية	
	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٦	١٩٧٧	قيمة	نسبة ٪	قيمة	نسبة ٪
القطاعات السلعية	١٥٥,٩	١٧٣,٠	٥٤٣,٥	٥٨٠,٤	١٧,١	١١,٠	٣٦,٩	٦,٨
قطاعات التوزيع	٣٠١,١	٣٢٦,٠	٦٨٠,٢	٧٠٣,٢	٢٤,٩	٨,٣	٢٣,٠	٣,٤
قطاعات الخدمات	٣٤٨,٥	٤١٥,٩	٥٤٤,٠	٦٣٢,٠	٦٧,٤	١٩,٣	٨٨,٠	١٦,٢
الإجمالى العام	٢٢٣,٣	٢٥٤,٢	٥٦٣,٨	٦١١,٣	٣٠,٩	١٣,٨	٣٩,٠	٨,٣

توزيع عدد المشتغلين وأجورهم السنوية بين القطاعين العام والخاص :

من المقدر أن يستوعب القطاع العام حوالى ٣٠٤٨,٥ ألف مشتغل فى سنة ١٩٧٦ بنسبة ٣١,٨٪ من إجمالى المشتغلين فى الاقتصاد القومى والمتوقع أن تبلغ أجورهم السنوية حوالى ١٤٢٠,٩ مليون جنيه بنسبة ٦١,٥٪ من إجمالى الأجور السنوية وتقدر خطة سنة ١٩٧٧ أن يرتفع ماينخص القطاع العام من العمالة إلى ٣١٧٢,٨ ألف مشتغل بنسبة ٣٢,٣٪ وارتفاع أجورهم إلى ١٧٢٧,٧ مليون جنيه بنسبة ٦٤,٣٪ من إجمالى الأجور فى الاقتصاد القومى .

وبينما تبلغ نسب الزيادة فى عدد المشتغلين وفى أجورهم فى القطاع العام ٤٪ ، ٢١,٦٪ على التوالى ما بين عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ نجدها تقتصر فى القطاع الخاص على ١,٨٪ ، ٧,٩٪ على الترتيب .

ويوضح الجدول التالى توزيع عدد المشتغلين وأجورهم السنوية بين القطاعين العام والخاص فى خطة ١٩٧٧ مقارنا بالمتوقع تحقيقه فى سنة ١٩٧٦

جدول

بين جملة عدد المشتغلين وجملة الأجور السنوية فى كل من إجمالى القطاعات الاقتصادية فى خطة ١٩٧٧ بالمقارنة بسنة ١٩٧٦

(القيمة بالألف والأجور بالمليون جنيه)

القطاعات الاقتصادية	جملة عدد المشتغلين				جملة الأجور السنوية			
	١٩٧٦	١٩٧٧	الزيادة		١٩٧٦	١٩٧٧	الزيادة	
			عدد	نسبة ٪			قيمة	نسبة ٪
جملة القطاعات السلعية :								
عام	١٢٢١,٥	١٢٧١,١	٤٩,٦	٤,١	٤٢٢,٤	٥٠٤,٨	٨٢,٤	١٩,٥
خاص	٤٦٥٥,٢	٤٧١٢,٠	٥٦,٨	١,٢	٤٩٣,٩	٥٣٠,٠	٣٦,١	٧,٣
جملة	٥٨٧٦,٧	٥٩٨٣,١	١٠٦,٤	١,٨	٩١٦,٣	١٠٣٤,٨	١١٨,٥	١٢,٩
جملة قطاعات التوزيع :								
عام	٥٠٥,٢	٥٣٩,١	٣٣,٩	٦,٧	٢٢٠,٣	٢٦٤,٥	٤٤,٢	٢٠,١
خاص	٩٠٥,٧	٩٤٢,٥	٣٦,٨	٤,١	٢٠٤,٤	٢١٨,٥	١٤,١	٦,٩
جملة	١٤١٠,٩	١٤٨١,٦	٧٠,٧	٥,٠	٤٢٤,٧	٤٨٣,٠	٥٨,٣	١٣,٧
جملة قطاعات الخدمات :								
عام	١٣٢١,٨	١٣٦٢,٤	٤٠,٦	٣,١	٧٧٨,٢	٩٥٨,٤	١٨٠,٢	٢٣,٢
خاص	٩٦٢,٨	٩٨٧,٦	٢٤,٨	٢,٦	١٩٠,١	٢١٠,١	٢٠,٠	١٠,٥
جملة	٢٢٨٤,٦	٢٣٥٠,٠	٦٥,٤	٢,٩	٩٦٨,٣	١١٦٨,٥	٢٠٠,٢	٢٠,٧
الإجمالى العام :								
عام	٣٠٤٨,٥	٣١٧٢,٦	١٢٤,١	٤,٠	١٤٢٠,٩	١٧٢٧,٧	٣٠٦,٨	٢١,٦
خاص	٦٥٢٣,٧	٦٦٤٢,١	١١٨,٤	١,٨	٨٨٨,٤	٩٥٨,٦	٧٠,٢	٧,٩
جملة	٩٥٧٢,٢	٩٨١٤,٧	٢٤٢,٥	٢,٥	٢٣٠٩,٣	٢٦٨٦,٣	٣٧٧,٠	١٦,٣

أولا ــ الاستثمارات

تمثل الاستثمارات إحدى الإدارات الرئيسية لتحقيق بعض أهداف الخطة . الأمر الذى يعنى أن تنفيذها يمثل البرنامج الفعلى لتحقيق هذه الأهداف ومن ثم فإن هذا يقتضى ضرورة التعرف على توزيعاتها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة مع بيان ما يخص القطاع والمشروعات المدرجة تحت كل منها . هذا وتجدر الإشارة أيضا إلى ضرورة التعرف على ما يتطلبه تنفيذها من توفير لنقد محلى أو نقد أجنبى . وأخيرا ضرورة توزيعها على مكوناتها من مبانى وتشييد وعـــدد وآلات ووسائل نقل ... الخ من مكونات ، بهدف التعرف على حجم المبانى والتشييد فى الخطة بالمقارنة إلى طاقة جهاز المقاولات المتاحة ، وعلى حجم ما يلزم استيراده من الخارج فى شكل عدد وآلات ، ووسائل نقل بالمقارنة إلى إمكانيات استيرادها .

١ ــ إجمالى حجم الاستثمارات :

وقد حرصت الحكومة ، لمواجهة المطالب الملحة لحل مشاكل الجماهير خاصة فى مجالات النقل والمواصلات والإسكان والمرافق والتعليم والصحة والكهرباء والرى على بلوغ حجم الاستخدامات الاستثمارية فى مشروع خطة عام ١٩٧٧ إلى نحو ١٥٩٤ مليون جنيه بزيادة قدرها ٣٠٩ مليون جنيه عما ورد فى بيان الحكومة .

ولا شك أن هذا الحجم من الاستخدامات الاستثمارية يزيد كثيرا عن المتوقع تنفيذه فى خطة السنة الأولى (١٩٧٦) من الخطة الخمسية الذى يقدر أن يبلغ نحو ٩٥٠ مليون جنيه إلا أن الفرق مابين إجمالى استثمارات ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ لا يمثل زيادة فى حجم الإستثمار الكلى بنفس القدر ويرجع ذلك إلى أن المكون الأجنبى تم حسابه على أساس السعر التشجيعى للنقد الأجنبى الحر منه والذى ترتب عليه زيادة فى إجمالى الاستثمارات بنحو ٣٤٨ مليون جنيه .

ونجدر الإشارة إلى أن الزيادة الحقيقية فى حجم استثمارات خطة عام ١٩٧٧ عن المتوقع تحقيقه فى عام ١٩٧٦ وإن كانت من وجهة النظر التخطيطية غير كافية لتعويض النقص فى الاستثمارات المتوقع تحقيقها فى السنة الأولى (١٩٧٦) من الخطة الخمسية ١٩٧٦/١٩٨٠ عما كان مقررا لها فى تلك الخطة وللتدرج المناسب فى السير نحو تحقيق أهداف الخطة الخمسية إلا أن تغطية العجز فى الميزانية قد اقتضى فى ضوء ما اتخذ من إجراءات نحو إعادة الهيكل العام للموازنة العامة وتصحيح موقف ميزانية النقد الأجنبى وإحداث التوازن الكلى أن يكون الحد الأقصى للاستثمار فى عام ١٩٧٧ هو الحجم الذى تضمنه مشروع الخطة .

وقد أخذ فى الاعتبار عند تحديد ذلك الحجم الاستثمارى أن يكون فى حدود طاقة جهاز المقاولات المتاحة حتى يتمكن من الاضطلاع بتنفيذ ذلك الحجم بالكامل وفى حدود الموارد المالية المتاحة لتمويل الاستثمار وبما يسمح بمجالات عمل جديدة لأكبر عدد ممكن فى مجالات الإنتاج السلعى للتخفيف من عبء الاستهلاك الجماعى .

كما أخذ فى الاعتبار استخدام أكبر قدر ممكن من موارد التمويل الأجنبى المتاحة سواء الجارية أو عن طريق القروض التى سبق عقدها فى السنوات الماضية إما لتغطية المكون الأجنبى بالكامل أو جزئيات لمشروعات محددة ، بشرط أن يتم الاستفادة من هذه الموارد وفقا لمتطلبات الخطة .

٢ ــ توزيع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص :

لقد خصص من إجمالى الاستخدامات الاستثمارية نحو ١٣٣٩ مليون جنيه للقطاع العام (متضمنا نحو ٢١ مليون جنيه لغير الموزع) ونحو ٢٥٥ مليون جنيه للقطاع الخاص أى ما يوازى نحو ٨٤ ٪ ، ١٦ ٪ من إجمالى الاستثمارات لكل من القطاعين العام والخاص على التوالى .

هذا وتجدر الإشارة إلى أن استثمارات القطاع الخاص المتوقع تنفيذها فى عام ١٩٧٦ تبلغ نحو ١٠٠ مليون جنيه . الأمر الذى يعنى زيادة فى استثمارات هذ القطاع فى عام ١٩٧٧ بنحو ١٥٥ مليون جنيه وهو ما يتمشى مع سياسة تشجيع القطاع الخاص الوطنى والأجنبى .

٣ ــ المكون الأجنبى فى الاستثمار :

يبلغ إجمالى المكون الأجنبى فى مشروع خطة عام ١٩٧٧ نحو ٨٠٣ مليون جنيه أى مايوازى نحو ٥٠,٤ ٪ من إجمالى الاستثمارات ويرجع ارتفاع نسبة المكون الأجنبى فى خطة سنة ١٩٧٧ عنها فى السنوات السابقة أساسا إلى حساب ذلك المكون الأجنبى بالسعر التشجيعى بالنسبة للعملات الحرة فضلا عن أن أغلب المشروعات التى تتضمنها الخطة هى فى مراحلها الأخيرة وبالتالى تعتمد على استكمال الكثير من المعدات المستوردة التى لم تدرج فى السنوات السابقة . هذا بالإضافة إلى التوسع فى استخدام المتاح من موارد أجنبية سواء فى شكل قروض أو إعانات أو مساهمات وخاصة من العملات الحرة وتجدر الإشارة إلى أن العملات الحرة أصبحت تكون معظم المكون الأجنبى فى مشروع الخطة المعروضة إذ تبلغ قيمتها نحو ٧٨٧ مليون جنيه (منها نحو ٤٧٣ مليون جنيه نقدا ، ونحو ٣١٤ مليون جنيه تسهيلات) بينما يبلغ إجمالى قيمة عملات الاتفاقات نحو ١٥,٤ مليون جنيه فقط (منها ٨,٥ مليون جنيه نقدا ونحو ٦,٩ مليون جنيه تسهيلات) ويقدر جملة المكون الأجنبى فى إجمالى استثمارات القطاع العام بنحو ٧١٢,٩ مليون جنيه منها نحو ٣٢١,١ مليون جنيه تسهيلات ، ويقدر المكون الأجنبى فى إجمالى استثمارات القطاع الخاص نحو ٩٠ مليون جنيه جميعها نقدا .

ويوضح البيان التالى توزيع إجمالى النقد الأجنبى بين مكوناته فى استثمارات كل من القطاع العام والقطاع الخاص فى مشروع خطة عام ١٩٧٧ :

(بالمليون جنيه)

المكون الأجنبى	قطاع عام	قطاع خاص	إجمالى
نقدا :			
حـ	٣٨٣,٣	٩٠,٠	٤٧٣,٣
اتفاقات	٨,٥	—	٨,٥
مجموع النقدى	٣٩١,٨	٩٠,٠	٤٨١,٨
تسهيلات :			
حـ	٣١٤,٢	—	٣١٤,٢
اتفاقات	٦,٩	—	٦,٩
مجموع التسهيلات ...	٣٢١,١	—	٣٢١,١
إجمالى المكون الأجنبى ...	٧١٢,٩	٩٠,٠	٨٠٢,٩

ويتضح من الجدول السابق أن :

(ا) النقد الأجنبى الحـــر يمثل نحو ٩٨,٢ ٪ من جملة المكون الأجنبى بينما تمثل الاتفاقات نحو ١,٨ ٪ منه .

(ب) المكون الأجنبى النقدى يمثل نحو ٦٠ ٪ من جملة المكون الأجنبى بينما التسهيلات تمثل نحو ٤٠ ٪ منه .

ويوضح الجدول رقم (٦) توزيع الاستخدامات الاستثمارية للقطاع العام حسب جهات الإسناد بين نقد محلى وأجنبى بمكوناته ، ويوضع المرفق رقم (١) تلك الاستخدامات بالسعر الرسمى .

جدول رقم (٦)

الاستخدامات الاستثمارية للقطاع العام فى خطة عام ١٩٧٧ موزعة حسب جهات الإسناد

وبين نقد محلى وأجنبى بمكوناته (مقوما بالسعر التشجيعى ومتضمنا الزيادة فى الرسوم الجمركية)

(القيمة بالألف جنيه)

جهات الإسناد	جملة الاستثمار	جملة المحلى	المكون الأجنبى				
			جملة	نقدا		تسهيلات	
				حر	اتفاقات	حر	اتفاقات
وزارة الزراعة	١٦٠٢٠,٠	٥١٧٥٧,٠	١٤٢٦٣,٠	٩٠٠٧,٠	١٣١٨	٣٩٣٨	—
« الرى	٤٨٣٠٠,٠	٣١١٤٣,٠	١٧١٥٧,	٩١٢١,٠	١٢٢٠	٦٧٤٨	٦٠
« الصناعة والتعدين	١٦٥٠٦٢,٩	٩٤٧٢٦,٩	٧٠٣٣٦,٠	٤٠٠٤٥,٠	١٢٨١	٢٥٠٠٩	٣٨٠١
« الإنتاج الحربى	٢١٥٩٧,٠	٩٧٢٨,٠	١٦٨٦٩,٠	١٣٥٠٤,٠	٥٨٣	١٨٧٢	٩١٠
« الكهرباء	١٠٢٠٤١,٢	٤٠١٩٤,٢	٦١٨٥٥,٠	٢٥٦٣٨,٠	٣٩٧٣	٣٠٩٩٤	١٢٥٠
« البترول	١٤٠٤٠٩,٦	٣٨٢٠٢,٦	١٠٢٢٠٧,٠	٨٠٥٨٦,٠	٧٦	١٦٨٧١	٦٧٤
« النقل	١٢٠٧٣٧,٨	٣٩٣١٢,٨	٨١٤٢٥,٠	١٧٦٦٤,٠	٥٠	٦٣١١١	—
« المواصلات	٥١٨٠٧,٩	١٦٨٧٩,٩	٣٤٩٢٨,٠	١٢١١٩,٠	—	٢١٨٠٩	—
« النقل البحرى	٤٠١٢٤,٥	١٠٥٤٤,٥	٢٩٥٨٠,٠	٩١٧٢,٠	—	٢٠٤٠٨	—
« الطيران المدنى	١٩٧٣٢,٦	٩١٧١,٦	١٠٥٦١,٠	٨٢٣٤,٠	—	٢٣٢٧	—
« السياحة	١٠١٩٤,٠	٥٥٩٤,٠	٤٦٠٠,٠	٤٦٠٠,٠	—	—	—
« التموين	٢٥٤٣٥,٨	٩٣٨٤,٨	١٦٠٥١,٠	٨٨١١,٠	—	٧١٦٠	—
« المالية	٥١٥,٠	٢٨٢,٠	٢٣٣,٠	٢٣٣,٠	—	—	—
« الاقتصاد والتعاون الاقتصادى	٦٣٤٠,٦	٤٠٠٩,١	٢٣٣١,٥	٥٤١,٥	—	١٧١٠	—
« التجارة	٢٠٢١٦,٨	٨١٦٤,٨	١٢٠٥٢,٠	٢٩٥٥,٠	—	٩٠٤٧	—
« التأمينات	٢٠٣١,١	٩٠٧,١	١٠٧٤,٠	١٠٧٤,٠	—	—	—
« الإسكان والتعمير	٢٠٣٨١٠,٥	١٠٨٨٢٩,٥	٩٥٠٢١,٠	٧٥٠٥٩,٠	—	١٩٠٢١	٢٥٠
« التربية والتعليم	١٧٦٩٦,٥	١٦٠٨٥,٥	١٦١١,٠	١٦١١,٠	—	—	—
« التعليم العالى	٢٧٢٠٢,٠	١٠٧٤٢,٠	١٠٥٢٠,٠	١٢٥٣٠,٠		—	—
« البحث العلمى	٤٠٠٨,٠	٢٥٧٦,٠	١٤٣٢,٠	١٤٣٢,٠	—	—	—
« الثقافة والإعلام	١٤٨٨٢,٥	٥٥٤٤,٥	٩٣٣٨,٠	٤٤٠٧,٠	—	٤٠٠١	—
« الصحة	٢٢٠٨١,٨	١٠٦٢٦,٨	٨٠٥٥,٠	٨٠٥٥,٠	—	—	—
« الشئون الاجتماعية	١٠٤٦,٩	٩٥١,٩	١٥,٠	٦٢,٠	—	—	—
« القوى العاملة	١٦٠٠,٠	١٦٠٠,٠	—	—	—	—	—

ج) الاستخدامات الاستثمارية

(المبلغ بالألف جنيه)

البيان	جملة الاستثمار	جملة المحلى	المكون الأجنبي			تسهيلات	
			الجملة	نقدا			
				حر	اتفاقات		اتفاقات
وزارة الأوقاف	٨٧٥	٨٧٥	—	—	—	—	—
وزارة الداخلية	٥٦٣٩	٣١٧٩	٢٤٦٠	٢٤٦٠	—	—	—
وزارة العدل	١١٨٨,٥	١٠٠٩,٥	١٧٩	١٧٩	—	—	—
وزارة الخارجية	١٩٧٤,٥	١٠٤٩,٥	٩٢٥	٩٢٥	—	—	—
وزارة التخطيط	٧٧٦,٢	٤١٨,٢	٣٥٨	٣٥٨	—	—	—
وزارة الدولة لشئون السودان	٥٠١٢,٨	٩٢٩,٨	٤٠٨٣	٨٢٣	—	٣٢٦٠	—
هيئة قناة السويس	١١٤٥٦٠,٢	٣٤٥٤٧,٢	٨٠٠١٣	١٣٢٤٦	—	٦٦٧٦٧	—
هيئة نقل الركاب بالاسكندرية	٦٨١٤,٣	١١٢٢,٣	٥٦٩٢	٣٥٨	—	٥٣٣٤	—
المجلس الأعلى للشباب	١٢٠٠	١٢٠٠	—	—	—	—	—
الأزهر	٤٤١٣,٥	٤٢٣٤,٥	١٧٩	١٧٩	—	—	—
الشركة الاقتصادية للقوات المسلحة	٤٠٠	٤٠٠	—	—	—	—	—
رئاسة الجمهورية	٩٩٥,٦	٢٨٦,٦	٧٠٩	٧٠٩	—	—	—
أمانة مجلس الوزراء	٤٠١,٧	٢٣١,٧	١٧٠	١٧٠	—	—	—
أمانة الحكم المحلى	١٦٩٧٥,٠	١٢٧٧٧	٤١٩٨	٤١٩٨	—	—	—
جهاز بناء وتنمية القرية	٢٥٣٤,٥	٢٤٦٤,٥	٧٠	٧٠	—	—	—
جهاز الصناعات الحرفية	١١٨,٧	٢٠,٧	٩٨	٩٨	—	—	—
المعهد القومى للتنمية الإدارية	٢٤,٥	١٥,٥	٩	٩	—	—	—
الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة	٤٥	٤٥	—	—	—	—	—
الثروة المائية	٧٣٩٦,٦	٢١٤٤,٦	٥٢٥٢	٥٢٥٢	—	—	—
الجهاز المركزى للمحاسبات	١٠٠	١٠٠	—	—	—	—	—
مجالس الخدمات	٧٦٥٣,٣	٧٠٤٤,٣	٦٠٩	٦٠٩	—	—	—
جملة الاستثمارات الموزعة (بالمليون جنيه)	١٣١٧,٧	٦٠٩,١	٧٠٨,٦	٣٨١,٥	٨,٥	١,٧	٦,٩
جملة الاستثمارات غير الموزعة (بالمليون جنيه)	٢١,٠	١٦,٧	٤,٣	١,٨	—	٢,٥	—
إجمالى استثمارات القطاع العام (بالمليون جنيه)	١٣٣٨,٧	٦٢٥,٨	٧١٢,٩	٣٨٣,٣	٨,٥	٤,٢	٦,٩

٤ ـ توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية :

باستبعاد الإنفاق الاستثمارى والمقدر بنحو ٢٩ مليون جنيه من إجمالى الاستخدامات الاستثمارية البالغ قدرها ١٥٩٤ مليون جنيه فإن الاستثمار الثابت يبلغ نحو ١٥٦٥ مليون جنيه (يشمل نحو ١٩ مليون جنيه قيمة الأرض) ولقد راعى مشروع الخطة المعروض فى توزيعه للاستثمارات الثابتة بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأولويات الرئيسية التى أعطتها الدولة لقطاعات البنية الأساسية والمرافق ، فقد تم تخصيص قدر أكبر لمشروعاتها لمواجهة قصورها عن الوفاء باحتياجات التنمية الحالية نتيجة لما عانته مما خصص لها من موارد محدودة فى السنوات الماضية .

هـذا بالإضافة إلى تهيئة الظروف المناسبة وزيادة القـدرة الاستيعابية للاقتصاد المصرى خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات العربية والأجنبية بما يتمشى وسياسة الانفتاح الاقتصادى ولقطاعات الغذاء بما يؤدى إلى زيادة حجم المتاح من السلع الغذائية الأساسية التى يعانى من عدم توافرها بالكميات الكافية أصحاب الدخول المحدودة وكذلك بالنسبة للخدمات الأساسية التى تلتزم بها الدولة تجاه الجماهير وللقطاعات التصديرية ـ البترول وقناة السويس ـ لما لها من دور جوهرى فى تحقيق أهداف نمو الناتج وتحسين عجز ميزان المدفوعات ، هذا فضلا عن تخصيص قدر كاف من الاستثمارات لمواد البناء ولقطاع الإسكان خاصة الشعبى منه للتخفيف من حدة مشاكل ذلك القطاع .

وفى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الخطة اهتمت بالإسراع فى زيادة طاقة المشروعات القائمة والبدء فى تنفيذ مشروعات جديدة التى تعمل فى مجال مواد البناء مع الأخذ فى الإعتبار البدء فى تنفيذ مشروعات جديدة ضمانا لاستمرار التنمية الاقتصادية . بمعدلات متزايدة فى السنوات القادمة .

ويوضح الجدول التالى رقم (٧) توزيع الاستثمارات على بنود المجموعات القطاعية بين كل من القطاعين العام والخاص :

جدول رقم (٧)

توزيع الاستثمارات حسب بنود المجموعات القطاعية الرئيسية وبين كل من القطاعين العام والخاص

(بالمليون جنيه)

البيان	قطاع عام	قطاع خاص	جملة	النسبة لإجمالى عام %	النسبة لإجمالى خاص %
قطاعات البنية الأساسية والمرافق :					
قطاع النقل والمواصلات والموانى(*)	٣٠٥,٦	٣٧,٠	٣٤٢,٦	٨٩,٢	١٠,٨
الإسكان	٤٤,٣	١٢٠,١	١٦٤,٤	٢٦,٩	٧٣,١
مرافق	٦٦,٧	—	٦٦,٧	١٠٠	—
كهرباء	٩٠,٢	—	٩٠,٢	١٠٠	—
جملة	٥٠٦,٨	١٥٧,١	٦٦٣,٩	٧٦,٣	٢٣,٧
مواد البناء :					
أسمنت	٥٤,٣	—	٥٤,٣	١٠٠	—
حديد	٢٣,٢	—	٢٣,٢	١٠٠	—
طوب وأخرى	١٧,٩	٢,٠	١٩,٩	٩٠	١٠
جملة	٩٥,٤	٢,٠	٩٧,٤	٩٨,٠	٢,٠
قطاعات الغذاء :					
زراعة وري وصرف	١٢٠,٧	١٥,٣	١٣٦,٠	٨٨,٨	١١,٢
صناعات غذائية	٣٢,٤	٢٠,٠	٥٢,٤	٦١,٨	٣٨,٢
جملة	١٥٣,١	٣٥,١	١٨٨,٤	٨١,٣	١٨,٧
الصناعات التصديرية :					
قناة السويس	١٠٩,٩	—	١٠٩,٩	١٠٠	—
البترول	٩٦,٤	—	٩٦,٤	١٠٠	—
السياحة	١٠,٢	٣,٠	١٣,٢	٧٧,٣	٢٢,٧
جملة	٢١٦,٥	٣,٠	٢١٩,٥	٩٨,٦	١,٤
أخرى	٣١٧,٧	٥٧,٦	٣٧٤,٣	٨٤,٦	١٥,٤
غير موزع	٢١,٠	—	٢١,٠	١٠٠	١٠٠
إجمالى عام	١٣٠٩,٥	٢٥٥,٠	١٥٦٤,٥	٨٣,٧	١٦,٣

(*) لاتتضمن قناة السويس .

ويتضح من الجدول السابق مايلى :

١ ـ تتركز مساهمة القطاع الخاص فى استثمارات مجموعة قطاعات البنية الأساسية والمرافق فى قطاع النقل والمواصلات والموانى حيث يساهم فى قطاع النقل بنسبة ١٠,٨٪ من إجمالى هذا القطاع وفى قطاع الإسكان حيث يساهم فيه بنسبة ٧٣,١٪ من إجمالى هذا القطاع ، ويبلغ إجمالى مساهمة القطاع الخاص بالنسبة لإجمالى استثمارات قطاعات البنية الأساسية والمرافق ككل نحو ٢٣,٧٪

٢ ـــ تنحصر مساهمة القطاع الخاص فى استثمارات مواد البناء على نشاط الطوب والأخرى حيث يساهم فيها بنسبة ١٠٪ من الإجمالى وفى استثمارات القطاعات التصديرية على مجال السياحة حيث يساهم فيها بنسبة ٢٢,٧٪ من الإجمالى .

٣ ـــ تبلغ مساهمة القطاع الخاص فى إجمالى استثمارات قطاعات الغذاء نحو ١٨,٧٪ من الإجمالى .

٤ ـــ كما تبلغ مساهمة القطاع الخاص فى استثمارات القطاعات الأخرى نحو ١٥,٤٪ .

ويوضح الجدول التالى رقم (٨) التوزيع النسبى لاستثمارات بنود المجموعات الأساسية بين قطاع عام وقطاع خاص .

جدول رقم (٨)

يوضح التوزيع النسبى للاستثمارات وفقا للمجموعات الأساسية بين قطاع عام وقطاع خاص

البيان	الأهمية النسبية ٪		
	قطاع عام	قطاع خاص	جملة
	٪	٪	٪
قطاعات البنية الأساسية والمرافق :			
النقل والمواصلات والموانى (*)	٢٣,٣	١٤,٥	٢١,٩
الإسكان	٣,٤	٤٧,١	١٠,٥
مرافق	٥,١	—	٤,٣
كهرباء	٦,٩	—	٥,٧
جملة	٣٨,٧	٦١,٦	٤٢,٤
مواد البناء :			
أسمنت	٤,٢	—	٣,٥
حديد	١,٨	—	١,٥
طوب وأخرى	١,٣	٠,٨	١,٢
جملة	٧,٣	٠,٨	٦,٢
قطاعات الغذاء :			
زراعة وري وصرف	٩,٢	٦,٠	٨,٧
صناعات غذائية	٢,٥	٧,٨	٣,٤
جملة	١١,٧	١٣,٨	١٢,١
القطاعات التصديرية :			
قناة السويس	٨,٤	—	٧,٠
البترول	٧,٤	—	٦,٢
السياحة	٠,٧	١,٢	٠,٨
جملة	١٦,٥	١,٢	١٤,٠
	٢٤,٢	٢٢,٦	٢٣,٩
أخرى :			
غير موزع	١,٦	—	١,٤
إجمالى عام	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(*) لا تتضمن قناة السويس .

ويوضح البيان التالى توزيع الاستثمارات الثابتة بين مجموعات القطاعات الاقتصادية والتوزيع النسبى لها :

	القيمة بالمليون جنيه	الأهمية النسبية
		٪
مجموعة القطاعات السلعية	٧١٧,٢	٤٦,٥
مجموعة قطاعات التوزيع	٤٩٩,٤	٣٢,٤
مجموعة قطاعات الخدمات	٣٢٦,٩	٢١,١
الإجمالى	١٥٤٣,٥	١٠٠,٠

ويوضح الجدول رقم (٩) توزيع الاستثمارات الثابتة حسب القطاعات الاقتصادية بين قطاع عام وخاص ونسبة كل من القطاع العام والخاص لإجمالى القطاع .

جدول رقم (٩)

توزيع الاستثمارات الثابتة حسب القطاعات الاقتصادية بين قطاع عام وخاص ونسبة كل من القطاع العام والخاص لإجمالى القطاع

(بالمليون جنيه)

البيان	قطاع عام	قطاع خاص	جملة	النسبة للإجمالى	
				عام	خاص
				٪	٪
زراعة وري	١٢٠,٧	١٥,٣	١٣٦,٠	٨٨,٧	١١,٣
صناعة وتعدين	٣٠٦,٢	٦٣,٥	٣٦٩,٧	٨٢,٨	١٧,٢
بترول	٩٦,٣	—	٩٦,٣	١٠٠	—
كهرباء	٩٠,٢	—	٩٠,٢	١٠٠	—
جهاز المقاولات	١٦,٨	٨,٢	٢٥,٠	٦٧,٢	٣٢,٨
جملة القطاعات السلعية ...	٦٣٠,٢	٨٧,٠	٧١٧,٢	٨٧,٩	١٢,١
نقل ومواصلات وتخزين	٤١٥,٥	٣٧,٠	٤٥٢,٥	٩١,٨	٨,٢
تجارة ومال	٤٤,٠	٢,٩	٤٦,٩	٩٣,٨	٦,٢
جملة قطاعات التوزيع ...	٤٥٩,٥	٣٩,٩	٤٩٩,٤	٩٢,٠	٨,٠
إسكان	٤٤,٣	١٢٠,١	١٦٤,٤	٢٦,٩	٧٣,١
مرافق	٦٦,٧	—	٦٦,٧	١٠٠	—
خدمات	٨٧,٨	٨,٠	٩٥,٨	٩١,٦	٨,٤
جملة قطاعات الخدمات ...	١٩٨,٨	١٢٨,١	٣٢٦,٩	٦٠,٨	٣٩,٢
إجمالى عام	١٢٨٨,٥	٢٥٥,٠	١٥٤٣,٥	٨٣,٥	١٦,٥

يتضح من الجدول السابق ان استثمارات القطاع العام موزعة على كافة أنواع القطاعات الاقتصادية فى حين أن استثمارات القطاع الخاص تتركز أساسا فى قطاعات الإسكان ، الصناعة ، الزراعة ، النقل والمواصلات ولاتمتد إلى قطاعات البترول والكهرباء والمرافق التى انفرد بها القطاع العام .

وتتفاوت نسبة مساهمة القطاع الخاص فى استثمارات القطاعات التى يساهم فيها كل من القطاع العام والخاص مابين ٦,٣٪ فى قطاع التجارة والمال ونحو ٧٣,١٪ فى قطاع الإسكان

ويوضح الجدول التالى رقم (١٠) التوزيع النسبى لاستثمارات كل من القطاع العام والقطاع الخاص حسب القطاعات الاقتصادية :

جدول رقم (١٠)

التوزيع النسبى لاستثمارات القطاع العام والخاص حسب القطاعات الاقتصادية

القطاعات الاقتصادية	الأهمية النسبية		
	عام	خاص	جملة
	٪	٪	٪
زراعة	٩,٣	٦,٠	٨,٨
صناعة وتعدين	٢٣,٨	٢٥,٠	٢٤,٠
بترول	٧,٥	—	٦,٢
كهرباء	٧,٠	—	٥,٩
جهاز المقاولات	١,٣	٣,٢	١,٦
جملة القطاعات السلعية	٤٨,٩	٣٤,٢	٤٦,٥
نقل ومواصلات وتخزين	٣٢,٣	١٤,٥	٢٩,٣
تجارة ومال	٣,٤	١,١	٣,٠
جملة قطاعات التوزيع	٣٥,٧	١٥,٦	٣٢,٣
إسكان	٣,٤	٤٧,١	١٠,٧
مرافق	٥,٢	—	٤,٣
خدمات	٦,٨	٣,١	٦,٢
جملة قطاعات الخدمات	١٥,٤	٥٠,٢	٢١,٢
إجمالى عام	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

٥ ـ توزيع الاستثمارات بحسب مكوناته :

تتكون استثمارات خطة عام ١٩٧٧ من المكونات التالية :

	مليون جنيه	الأهمية النسبية
		٪
أرض	١٨,٦	١,٢
مبانى وتشييد	٥٧١,٣	٣٧,٠
عدد وآلات ومعدات	٦٧٢,٠	٤٣,٦
وسائل نقل	٢١١,٩	١٣,٧
أخرى	٦٩,٧	٤,٥
الإجمالى	١٥٤٣,٥	١٠٠,٠

ومن الواضح أن تنفيذ المبانى والتشييد يتوقف على طاقة جهاز المقاولات فى حين أن العدد والآلات ووسائل النقل تتوقف إلى حد كبير على إمكانيات الاستيراد المتاحة

هذا وتجدر الإشارة فى هذا الشأن إلى أن حجم المبانى والتشييد تتفق وطاقة جهاز المقاولات الحالية شاملة الاستثمارات المخصصة لتدعيمه فى عام ١٩٧٧ كما أن زيادة حجم الاستثمارات عن المقدر لها فى خطة ١٩٧٧ سوف يتطلب تدعيم هذا الجهاز .

أما بالنسبة للعدد والآلات ووسائل النقل فلقد روعى إدراج مايلزم استيرادها منها فى ميزان التعامل مع العالم الخارجى ، حتى يمكن وضعها موضع التنفيذ الفعلى .

هذا ويبين الجدول التالى توزيع هذه المكونات بين القطاعين العام والخاص .

توزيع استثمارات خطة عام ١٩٧٧

على مكونات الاستثمار وبين القطاعين العام والخاص

(بالمليون جنيه)

	قطاع عام	قطاع خاص	جملة	عام	خاص
				٪	٪
أرض	١٢,٣	٦,٣	١٨,٦	٦٦,١	٣٣,٩
مبانى وتشييد	٤٣٦,٠	١٣٥,٣	٥٧١,٣	٧٦,٣	٢٣,٧
آلات ومعدات	٥٩٥,٧	٦٥,٨	٦٦١,٥	٩٠,١	٩,٩
وسائل نقل	١٦٩,٧	٤٢,٢	٢١١,٩	٨٠,١	١٩,٩
عدد وآلات	٦,٩	٣,٦	١٠,٥	٦٥,٧	٣٤,٣
دراسات وأبحاث	٣٢,١	—	٣٢,١	١٠٠	
أخرى	٣٥,٨	١,٨	٣٧,٦	٩٥,٢	٤,٨
جملة	١٢٨٨,٥	٢٥٥,٠	١٥٤٣,٥	٨٣,٥	١٦,٥

ويوضح الجدول رقم (١١) توزيع إجمالى الاستثمارات حسب القطاعات الاقتصادية بين مكونات الاستثمار من أرض ومبان وتشييد ووسائل نقل . . . الخ .

كما يوضح الجدول رقم (١٢) ورقم (١٣) توزيع استثمارات كل من القطاع العام والخاص حسب القطاعات الاقتصادية بين مكونات الاستثمار من أرض ومبان . . . الخ .

ويوضح الجدول رقم (١٤) توزيع استثمارات القطاع العام حسب جهات الإسناد بين مكونات الاستثمار من أرض ومبان وتشييد .

جـــدول رقم (١١)

إجمالى الاستثمارات الثابتة فى خطة عام ١٩٧٧ على مستوى القطاعات الرئيسية
موزعة بين العملات المحلية والأجنبية بمكوناتها وحسب نوع السلع الاستثمارية

(القيمة بالألف جنيه)

القطاعات	جملة	محلى	المكون الأجنبى					مكونات الاستثمار						
			جملة	نقدا		تسهيلات		أرض	مبانى وتشييد	آلات وتجهيزات	وسائل نقل	عدد وآلات	دراسات وأبحاث	أخرى
				حر	اتفاقات	حر	اتفاقات							
زراعة وورى	١٣٥٩٦٢,٥	٩٢١١٠,٥	٤٣٨٥٢,٠	٢٧٩٨٨,٠	٢٤٥٨,٠	١٣٩٤٦,٠	٦٠,٠	٧٥٨,٥	٥٥١١٤,٦	٤٦٨٠٩,٩	٤٧٠٩,٠	—	٢٧٥٢,٠	٢٥٨١٨,٥
صناعة وتعدين ..	٣٦٩٦٨٣,٣	١٦١٨٠٢,٥	٢٠٧٨٨٠,٨	١٥٣٧٨٢,٨	١٥٨٩,٠	٤٨٦٩٨,٠	٤٨١١,٠	٥٣٥٢,٠	٨٦٤٢٥,٧	٢٤٥٤٦١,٦	١٠٤٥٠,٠	٧١٠١,٠	٦٧٥٥,٠	٧٣٣٨,٠
بترول	٩٦٣٣٧,٧	٢٥٦٩٥,٦	٧٠٣٤٢,٠	٦٢٧١٧,٠	٧٦,٠	٦٨٧٥,٠	٦٧٤,٠	١١٤٠,٠	١٧٤٥٨,٠	٣٦٢٣٨,٠	٢٦٧٦١,٦	—	١٤٧٤٠,٠	—
كهرباء	٩٠١٩٩,٥	٣٢٥٤٧,٠	٥٧٦٥٢,٥	٢٢٩٢٥,٥	٤١٢٣,٠	٢٩٢٠٤,٠	١٤٠٠,٠	١٧٠٣,٠	١٣٠٠٠,٠	٧٣٩١٣,٥	٧٥١,٠	—	٤١٠,٠	٤٢٢,٠
جهاز المقاولات ..	٢٤٩٨٢,٥	٨٧٩٦,٨	١٦١٨٥,٧	٩٨١١,٧	٢٠,٠	٦٧٥٤,٠	—	٧٠,٠	١٠٣٥,٠	١٧٣١٠,٠	٦٤٨٧,٥	٨٠,٠	—	—
مجموع القطاعات السلعية	٧١٧١٦٥,٤	٣٢١٢٥٢,٤	٣٩٥٩١٣,٠	٢٧٧٢٢٥,٠	٨٢٦٦,٠	١٠٥٤٧٧,٠	٦٩٤٥,٠	٩٠٢٣,٥	١٧٣٠٣٣,٢	٤١٩٧٣٣,٠	٤٩١٥٩,١	٧٩٨١,٠	٢٤٦٥٧,٠	٣٣٥٧٨,٥
نقل ومواصلات	٤٥٢٥٤٦,٠	١٦٣٢٩١,٩	٢٨٩٢٥٤,١	٩٦٩٥٣,١	١٠٠,٠	١٩٤٧٠١,٠	—	١٢٩٤,٠	١٤٤٤٣٤,٤	١٥٣٩٠٥,٢	١٤٨٠٣٢,٥	١٥,٠	٤٧٨٩,٩	٧٥,٠
تجارة ومال	٤٦٨٩٣,٢	١٩٢٨٦,٧	٢٧٥٠٦,٥	٢٠٠٢٠,٥	—	٧٧٨٦,٠	—	٣٩٣٠,٠	١٩٦٧٣,٠	١٨٤١٨,٠	٣٧١٩,٢	١٣٤٣,٠	١٥٠,٠	٦٦٠,٠
مجموع قطاعات التوزيع	٤٩٩٤٣٩,٢	١٨٢٦٧٨,٦	٣١٦٧٦٠,٦	١١٦٩٧٣,٦	١٠٠,٠	٢٠٢٤٨٧,٠	—	٤٢٢٤,٠	١٦٤١٠٧,٤	١٧٢٣٢٣,٢	١٥١٧٥١,٧	١٣٥٨,٠	٤٩٣٩,٩	٧٣٥,٠
إسكان	١٦٤٤١٠,٠	١٤٦٢٥٧,٠	١٨١٥٣,٠	١٨٣٥٣,٠	—	—	—	١٧٠١,٠	١٥٥٦٠٥,٠	٦٤٣٢,٠	٧٥,٠	—	٣٣٥,٠	٢٦٢,٠
مرافق	٦٦٦٦٢,١	٣٢٩٥١,٨	٣٣٧١٠,٣	٣٠٠٢٦,٣	—	٣٦٨٤,٠	—	٥٠١,٠	٢٧٦٢٤,٥	٣٣٢٠١,٩	٤٧٤٧,٣	١٧٧,٤	٤١٠,٠	—
خدمات	٩٥٧٩٢,٠	٧٣٠٤٢,٤	٢٢٧٤٩,٦	٢٢٦١٤,٦	١٣٥,٠	—	—	٣١١٦,٤	٥٠٩١٥,٠	٢٩٧٨٥,٣	٦١١٧,٨	١٠٢٨,٠	١٧٥٣,٠	٣٠٧٦,٥
مجموع قطاعات الخدمات	٣٢٦٨٦٤,١	٢٥٢٢٥١,٢	٧٤٦١٢,٩	٧٠٩٩٣,٩	١٣٥,٠	٣٦٨٤,٠	—	٥٣١٨,٤	٢٣٤١٤٤,٥	٦٩٤١٩,٢	١٠٩٤٠,١	١٢٠٥,٤	٢٤٩٨,٠	٣٣٣٨,٥
الإجمالى ...	١٥٤٣٤٦٨,٧	٧٥٦١٨٢,٢	٧٨٧٢٨٦,٥	٤٦٥١٩٢,٥	٨٥٠١,٠	٣١١٦٤٨,٠	٦٩٤٥,٠	١٨٥٦٥,٩	٥٧١٢٨٥,٢	٦٦١٤٧٥,٤	٢١١٨٥٠,٩	١٠٥٤٤,٤	٣٢٠٩٤,٩	٤٧٦٥٢,٠

جدول رقم (١٢)

إجمالى الاستثمارات الثابتة للقطاع العام فى خطة ١٩٧٧ على مستوى القطاعات الرئيسية

موزعة بين العملات المحلية والأجنبية بمكوناتها وحسب نوع السلع الاستثمارية

(القيمة بالألف جنيه)

القطاعات	جملة	محلى	المكون الاجنبي					مكونات الاستثمار						
			جملة	نقدا		تسهيلات		أرض	مبانى وتشييد	آلات وتجهيزات	وسائل نقل	عدد وآلات	دراسات وأبحاث	أخرى
				حر	اتفاقات	حر	اتفاقات							
زراعة وري ...	١٢٠٦٦٢,٥	٨١٩١٠,٥	٣٨٧٥٢,٠	٢٢٢٨٨,٠	٢٠٥٨,٠	١٣٩٤٦,٠	٦٠,٠	٧٥٨,٥	٥١٧١٤,٦	٣٦٥٠٩,٩	٣١٠٩,٠	--	٢٧٥٢,٠	٢٥٨١٨,٥
صناعة وتعدين ..	٣٠٦١٨٣,٣	١٤٤٨٠٢,٠	١٦١٣٨٠,٨	١٠٦٢٨٢,٨	١٥٨٩,٠	٤٨٦٩٨,٠	٤٨١١,٠	١١٥٢,٠	٧٢٩٢٥,٧	٢٠٤١٦١,٦	١٠٤٥٠,٠	٤٩٠١,٠	٦٧٥٥,٠	٥٨٣٨,٠
بترول	٩٦٣٣٧,٦	٢٥١٩٥,٦	٧٠٣٤٢,٠	٦٢٧١٧,٠	٧٦,٠	٦٨٧٥,٠	٦٧٤,٠	١١٤٠,٠	١٧٤٥٨,٠	٣٦٢٣٨,٠	٢٦٧٦١,٦	—	١٤٧٤٠,٠	—
كهرباء	٩٠١٩٩,٥	٣٢٥٤٧,٠	٥٧٦٥٢,٥	٢٢٩٢٥,٥	٤١٢٣,٠	٢٩٢٠٤,٠	١٤٠٠,٠	١٧٠٣,٠	١٣٠٠٠,٠	٧٣٩١٣,٥	٧٥١,٠	—	٤١٠,٠	٤٢٢,٠
جهاز المقاولات ..	١٦٧٨٢,٥	٣٩٩٦,٨	١٢٧٨٥,٧	٦٠١١,٧	٢٠,٠	٦٧٥٤,٠	—	٧٠,٠	٦٣٥,٠	١٠٨١٠,٠	٥١٨٧,٥	٨٠,٠	—	—
مجموع القطاعات السلعية	٦٣٠١٦٥,٤	٢٨٩٢٥٢,٤	٣٤٠٩١٣,٠	٢٢٠٢٢٥,٠	٨٢٦٦,٠	١٠٥٤٧٧,٠	٦٩٤٥,٠	٤٨٢٣,٥	١٥٥٧٣٣,٣	٣٦١٦٣٣,٠	٤٦٢٥٩,١	٤٩٨١,٠	٢٤٦٠٧,٠	٣٢٠٧٨,٥
نقل ومواصلات	٤١٥٥٤٦,٠	١٤٢٧٩١,٩	٢٧٢٧٥٤,١	٧٧٩٥٣,١	١٠٠,٠	١٩٤٧٠١,٠	—	١٢٩٤,٠	١٤٤٤٣٤,٤	١٥٣٩٠٥,٢	١١١٠٣٢,٥	١٥,٠	٤٧٨٩,٩	٧٥,٠
تجارة ومال	٤٣٩٩٣,٢	١٨٠٨٦,٧	٢٥٩٠٦,٥	١٨١٢٠,٥	—	٧٧٨٦,٠	—	٢٩٣٠,٠	١٨٦٧٣,٠	١٨٤١٨,٠	٢٧١٩,٢	٧٤٣,٠	١٥٠,٠	٣٦٠,٠
مجموع قطاعات التوزيع	٤٥٩٥٣٩,٣	١٦٠٨٧٨,٦	٢٩٨٦٦٠,٦	٩٦٠٧٣,٦	١٠٠,٠	٢٠٢٤٨٧,٠	—	٤٢٢٤,٠	١٦٣١٠٧,٤	١٧٢٣٢٣,٢	١١٣٧٥١,٧	٧٥٨,٠	٤٩٣٩,٥	٤٣٥,٠
إسكان	٤٤٣١٠,٠	٤٣٠٥٧,٠	١٢٥٣,٠	١٢٥٣,٠	—	—	—	٧٠١,٠	٤١٩٠٥,٠	١٠٣٢,٠	٧٥,٠	—	٣٤٥,٠	٣٦٢,٠
مرافق	٦٦٦٦٢,١	٣٢٩٥١,٨	٣٣٧١٠,٣	٣٠٠٢٦,٣	—	٣٦٨٤,٠	—	٥٠١,٠	٢٧٦٢٤,٥	٣٣٢٠١,٩	٤٧٤٧,٣	١٧٧,٤	٤١٠,٠	—
خدمات	٨٧٧٩٢,٠	٦٥٠٤٢,٤	٢٢٧٤٩,٦	٢٢٦١٤,٦	١٣٥,٠	—	—	٢٠١٦,٤	٤٧٦١٥,٠	٢٧٤٨٥,٣	٤٨١٧,٨	١٠٢٨,٠	١٧٥٣,٠	٣٠٧٦,٥
... ...	...	...	...	...	...	...	—	...	...	...	...	...	...	...
الإجمالى ...	١٢٨٤٦٨,٧	٥٩١١٨٢,٢	٦٩٧٢٨٦,٥	٤٧٠١٩٢,٥	٨٥٠١,٠	٣١١٦٤٨,٠	٦٦٤٥,٠	١٢٢٦٥,٩	٤٣٠٩٨٥,٢	٥٩٥٦٧٥,٤	١٦٩٦٥٠,٩	٦٩٤٤,٤	٣٢٠٩٤,٩	٣٥٨٥٢,٠

جدول رقم (١٣)

إجمالى الاستثمارات الثابتة للقطاع الخاص لخطة عام ١٩٧٧ على مستوى القطاعات الرئيسية

موزعة بين العملات المحلية والأجنبية بمكوناتها وحسب نوع السلع الاستثمارية

(القيمة بالألف جنيه)

القطاعات	جملة	محلى	المكون الأجنبي					مكونات الاستثمار							
			جملة	نقدا		تسهيلات		أرض	مبانى وتشييد	آلات وتجهيزات	وسائل نقل	عدد وآلات	دراسات وأبحاث	أخرى
				حر	اتفاقات	حر	اتفاقات							
زراعة وري	١٥٣٠٠	١٠٢٠٠	٥١٠٠	٥١٠٠	—	—	—	—	٣٤٠٠	١٠٣٠٠	١٦٠٠	—	—	—
صناعة وتعدين	٦٣٥٠٠	١٧٠٠٠	٤٦٥٠٠	٤٦٥٠٠	—	—	—	٤٢٠٠	١٣٥٠٠	٤١٣٠٠	—	٣٠٠٠	—	١٥٠٠
بترول	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
كهرباء	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
جهاز المقاولات	٨٢٠٠	٤٨٠٠	٣٤٠٠	٣٤٠٠	—	—	—	—	٤٠٠	٦٥٠٠	١٣٠٠	—	—	—
مجموع القطاعات السلعية	٨٧٠٠٠	٣٢٠٠٠	٥٥٠٠٠	٥٥٠٠٠	—	—	—	٤٢٠٠	١٧٣٠٠	٥٨١٠٠	٢٩٠٠	٣٠٠٠	—	١٥٠٠
نقل ومواصلات	٣٧٠٠٠	٢٠٥٠٠	١٦٥٠٠	١٦٥٠٠	—	—	—	—	—	—	٣٧٠٠٠	—	—	—
تجارة ومال	٢٩٠٠	١٣٠٠	١٦٠٠	١٦٠٠	—	—	—	—	١٠٠٠	—	١٠٠٠	٦٠٠	—	٣٠٠
مجموع قطاعات التوزيع	٣٩٩٠٠	٢١٨٠٠	١٨١٠٠	١٨١٠٠	—	—	—	—	١٠٠٠	—	٣٨٠٠٠	٦٠٠	—	٣٠٠
إسكان	١٢٠١٠٠	١٠٣٢٠٠	١٦٩٠٠	١٦٩٠٠	—	—	—	١٠٠٠	١١٣٧٠٠	٥٤٠٠	—	—	—	—
مرافق	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
خدمات	٨٠٠٠	٨٠٠٠	—	—	—	—	—	١١٠٠	٣٣٠٠	٢٣٠٠	١٣٠٠	—	—	—
مجموع قطاعات الخدمات	١٢٨١٠٠	١١١٢٠٠	١٦٩٠٠	١٦٩٠٠	—	—	—	٢١٠٠	١١٧٠٠٠	٧٧٠٠	١٣٠٠	—	—	—
الإجمالى	٢٥٥٠٠٠	١٦٥٠٠٠	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	—	—	—	٦٣٠٠	١٣٥٣٠٠	٦٥٨٠٠	٤٢٢٠٠	٣٦٠٠	—	١٨٠٠

جدول رقم

توزيع الاستخدامات الاستثمارية للقطاع العام حسب
وبين مكونات الاستثمار النقدية

جهات الاسناد	جملة الاستخدامات الاستثمارية	محلى	المكون الأجنبى				
			جملة	نقدا		تسهيلات	
				حر	اتفاقات	حر	اتفاقات
وزارة الزراعة	٦٦٠٢٠,٠	٥١٧٥٧,٠	١٤٢٦٣,٠	٩٠٠٧,٠	١٣١٨,٠	٣٩٣٨,٠	—
وزارة الرى	٤٨٣٠٠,٠	٣١١٤٣,٠	١٧١٥٧,٠	٩١٢٩,٠	١٢٢٠	٦٧٤٨	٦٠
وزارة الصناعة والتعدين	١٦٥٠٦٢,٩	٩٤٧٢٦,٩	٧٠٣٣٦	٤٠٠٤٥	١٢٨١	٢٥٢٠٩	٣٨٠١
وزارة الإنتاج الحربى	٢٦٥٩٧	٩٧٢٨	١٦٨٦٩	١٣٠٠٤	٥٨٣	١٨٧٢	٩١٠
وزارة الكهرباء	١٠٢٠٤٩,٢	٤٠١٩٤,٢	٦١٨٥٥	٢٥٦٣٨	٣٩٧٣	٣٠٩٩٤	١٣٥٠
وزارة البترول	١٤٠٤٠٩,٦	٣٨٢٠٢,٦	١٠٢٢٠٧	٨٤٥٨٦	٧٦	١٦٨٧١	٦٧٤
وزارة النقل	١٢٠٧٣٧,٨	٣٩٣١٢,٨	٨١٤٢٥	١٧٦٦٤	٥٠	٦٣٧١١	—
وزارة المواصلات	٥١٨٠٧,٩	١٦٨٧٩,٩	٣٤٩٢٨	١٣١١٩	—	٢١٨٠٩	—
وزارة النقل البحرى	٤٠١٢٤,٥	١٠٥٤٤,٥	٢٩٥٨٠	٩١٧٢	—	٢٠٤٠٨	—
وزارة الطيران المدنى	١٩٧٣٢,٦	٩١٧١,٦	١٠٥٦١	٨٢٣٤	—	٢٣٢٧	—
وزارة السياحة	١٠١٩٤	٥٥٩٤	٤٦٠٠	٤٦٠٠	—	—	—
وزارة التموين	٢٥٤٣٥,٨	٩٣٨٤,٨	١٦٠٥١	٨٨٩١	—	٧١٦٠	—
وزارة المالية	٥١٥	٢٨٢	٢٣٣	٢٣٣	—	—	—
وزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادى	٦٣٤٠,٦	٤٠٠٩,١	٢٣٣١,٥	٥٤١,٥	—	١٧٩٠	—
وزارة التجارة	٢٠٢١٦,٨	٨١٦٤,٨	١٢٠٥٢	٢٩٥٥	—	٩٠٩٧	—
وزارة التأمينات	٢٠٣١,١	٩٥٧,١	١٠٧٤	١٠٧٤	—	—	—
وزارة الإسكان والتعمير	٢٠٣٨٦٠,٥	١٠٨٨٢٩,٥	٩٥٠٣١	٧٥٣٥٩	—	١٩٤٢٢	٣٥٠
وزارة التربية والتعليم	١٧٦٩٦,٥	١٦٠٨٥,٥	١٦١١	١٦١١	—	—	—
وزارة التعليم العالى	٢٧٢٧٢,٢	١٤٧٤٢,٢	١٢٥٣٠	١٢٥٣٠	—	—	—
وزارة البحث العلمى	٤٠٠٨	٢٥٧٦	١٤٣٢	١٤٣٢	—	—	—
وزارة الثقافة والإعلام	١٤٨٨٢,٥	٥٥٤٤,٥	٩٣٣٨	٤٤٠٧	—	٤٩٣١	—
وزارة الصحة	٢٢٦٨١,٨	١٤٦٢٦,٨	٨٠٥٥	٨٠٥٥	—	—	—
وزارة الشئون الاجتماعية	١٠٤٦,٩	٩٥١,٩	٩٥	٩٥	—	—	—
وزارة القوى العاملة	١٦٠٠	١٦٠٠	—	—	—	—	—
وزارة الأوقاف	٨٧٥	٨٧٥	—	—	—	—	—

جـ (١٤)

حسب جهات الاسناد بين نقد محلى وأجنبى بمكوناته

لثابت والانفاق الاستثمارى

(القيمة بالألف)

مكونات الاستثمار العينى								الاتفاق الاستثمارى		
أرض	مبانى وتشييد	آلات وتجهيزات	وسائل نقل	عدد وآلات	أبحاث	أخرى	جملة	أجور	دورية وتحويلات	جملة
٢٤٩,٠	٢٠٥٩٧,٠	١٦٧٣٨,٠	٢٢١٦,٠	—	٣٠٦,٠	٢٤٦٨٧,٠	٦٤٧٩٣,٠	—	—	٢٢٧,٠
٥٦٠	٣٢٦٩١	١١٥٠٢	٧٠٢	—	٢٤٤٥	٤٠٠٥	٤٨٣٠٠	—	—	—
٤٦٠	٤٠٧٦٣	١٠٤٨٢٨,٩	٥٨٦٢	١٦٤٧	٧٢٦٥	٤٢٣٧	١٦٥٠٦٢,٩	—	—	—
٧٧	٥٨٦٧	١٨٥٩١	٤٢٦	٨٨٠	—	٧٥٦	٢٦٥٩٧	—	—	—
١٨٥٨	١٣٣٤٥	٧٤٤٤٤,٤	١٣٦٢,٥	٢٢١٤	٣٩٠	٤٣١	٩٤٠٤٤,٩	—	—	٠٠٤,٣
٣٥٤٠	٢٥٧٩٨	٥٨٧٢٩	٣٧٦٠٢,٦	—	١٤٧٤٠	—	١٤٠٤٠٩,٦	—	—	—
٥٤٩	٣٠٥٣٦,٦	١٠٣٣٠,٤	٧٧٤٣٣,٢	—	١٨٨٨,٦	—	١٢٠٧٣٧,٨	—	—	—
٥٢٠	١٢٦٤٨,٩	٣٧٥٨٨,٣	٧١٢,٦	—	١٣٥	—	٥١٦٠٤,٨	٢٠٣,١	—	٢٠٣,١
٥٠	١١٦٣٦,٨	١٦٦٩١,٢	١١٥٤٧,٥	—	١٩٩	—	٤٠١٣٤,٥	—	—	—
—	٦١٨١,٥	١٠٧٤١,٢	١٣٠٧,٤	—	١٣٥٦,٣	—	١٩٥٨٦,٤	٨٦,٢	٦٠	١٤٦,٢
٦٩١	٤١٥٧	٣٤٦٦	٦٨٣	—	١٠٨	١٠٨٩	١٠١٩٤	—	—	—
—	٥١٢٠	١٩٢٦٥,٨	—	٨٣٥	١٤٠	٧٥	٢٥٤٣٥,٨	—	—	—
—	١٢٠	٣١٣	٢٠	٦٢	—	—	٥١٥	—	—	—
—	٥٥٦٠,٤	٥٣٢	١١٠,٢	٣٨	١٠٠	—	٦٣٤٠,٦	—	—	—
١٠٢٠	٦٧٩٥	١١٥٠١,٨	١٤٠	—	—	٧٦٠	٢٠٢١٦,٨	—	—	—
١٠	٨١٩,١	٧١٢	٣٧٤	٦٦	٥٠	—	٢٠٣١,١	—	—	—
١٣٠	٩٢٤١٥,٥	٩٣٢٩٥	١١٩٧٥	—	٧٣٥	٨٠٠	١٩٩٣٥٠,٥	٤٥١٠	—	٤٥١٠
١٠٤٠	٨٦١٠	٤٨٤٤,١	١٥٠	—	—	٧٦٠	١٥٤٠٤,١	—	٢٢٩٢,٤	٢٢٩٢,٤
٢٠	١٢١٩٥,٦	٣٩٥٥,٣	٢٣٥	—	—	—	١٦٤٠٥,٨	١٠٢١,٤	٩٨٤٥	٠٨٦٦,٤
٤٠	٥٤٤,٥	١٥٠١	٢٥٩	٥	١٣١١	٥٠,٥	٣٧١١	٥٠	٢٤٧	٣٩٧
١٤٠	١٧٥٩	١٢٥٠٤,٥	١٥٧	١٠٠	—	٢٢٢	١٤٨٨٢,٥	—	—	—
—	١١١٥٠	١٠٣٣٦,٨	٥٨٥	١٥٠	١٥٠	٢٥٠	٢٢٦٢١,٨	٤٠	٢٠	٦٠
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
—	٢٢١٦	١٣٢,٩	٧٦	١١٥	—	٢,٩	٢٧٤٨,٩	٣٥٨	٤١٥	٧٧٣

(تابع) جدول رقم

توزيع الاستخدامات الاستثمارية للقطاع العام ـ
وبين مكونات الاستثمار الثـ

جهات الاسناد	جملة الاستخدامات الاستثمارية	محلى	جملة	المكون الأجنبي			
				نقدا		تسهيلات	
				حر	اتفاقات	حر	اتفاقات
وزارة الداخلية	٥٦٣٩	٣١٧٩	٢٤٦٠	٢٤٦٠	—	—	—
وزارة العدل	١١٨٨,٥	١٠٠٩,٥	١٧٩	١٧٩	—	—	—
وزارة الخارجية	١٩٧٤,٥	١٠٤٩,٥	٩٢٥	٩٢٥	—	—	—
وزارة التخطيط	٧٧٦,٢	٤١٨,٢	٣٥٨	٣٥٨	—	—	—
وزارة الدولة لشئون السودان	٥٠١٢,٨	٩٢٩,٨	٤٠٨٣	٨٢٣	—	٣٢٦٠	—
هيئة قناة السويس	١١٤٥٦٠,٢	٣٤٥٤٧,٢	٨٠٠١٣	١٣٢٤٦	—	٦٦٧٦٧	—
هيئة نقل الركاب بالإسكندرية	٦٨١٤,٣	١١٢٢,٣	٥٦٩٢	٣٥٨	—	٥٣٣٤	—
المجلس الأعلى للشباب	١٢٠٠	١٢٠٠	—	—	—	—	—
الأزهر	٤٤١٣,٥	٤٢٣٤,٥	١٧٩	١٧٩	—	—	—
الشركة الاقتصادية للقوات المسلحة	٤٠٠	٤٠٠	—	—	—	—	—
رئاسة الجمهورية	٩٩٥,٦	٢٨٦,٦	٧٠٩	٧٠٩	—	—	—
رئاسة مجلس الوزراء	٤٠١,٧	٢٣١,٧	١٧٠	١٧٠	—	—	—
رئاسة الحكم المحلى	١٦٩٧٥	١٢٧٧٧	٤١٩٨	٤١٩٨	—	—	—
جهاز بناء وتنمية القرية	٢٥٣٤,٥	٢٤٦٤,٥	٧٠	٧٠	—	—	—
جهاز الصناعات الحرفية	١١٨,٧	٢٠,٧	٦٨	٤٨	—	—	—
معهد القومى للتنمية الإدارية	٢٤,٥	١٥,٥	٩	٩	—	—	—
جهاز المركزى للتنظيم والإدارة	٤٥	٤٥	—	—	—	—	—
الطوارئ المائية	٧٣٩٦,٦	٢١٤٤,٦	٥٢٥٢	٥٢٥٢	—	—	—
جهاز المركزى للحاسبات	١٠٠	١٠٠	—	—	—	—	—
الخدمات	٧٦٥٣,٣	٧٠٤٤,٣		٦٠٩	—	—	—
جملة الاستثمارات الموزعة	١٣١٧٧٢٢,١	٦٠٩١٠١,٦	٦١٨,٥	٣٨١٥٢٤,٥	٨٥٠١	٢١١٦٠٨	٦٩٤٥

جـ (١٤)

نسب جهات الإسناد وبيان نقد محلى وأجنبى بمكوناته
بابات والانفاق الاستثمارى .

(القيمة بالألف جنيه)

مكونات الاستثمار العينى								الانفاق الاستثمارى		
أراض	مبانى وتشييد	آلات وتجهيزات	وسائل نقل	عدد وآلات	أبحاث	أخرى	جملة	أجور	دورية وتحويلات	جملة
—	٢١٢٠	١٨٠٨	١٠٥٦	٦٥٥	—	—	٥٦٣٩	—	—	—
١٠٠	٧٢٥	١٦٤,٥	—	—	—	٧٥	١٠٦٤,٥	٣٠	١٠٤	١٢٤
—	١٧٥٤	٣٢,٥	١٨٨	—	—	—	١٩٧٤,٥	—	—	—
—	٣٢٦,٨	٤٣٣,٢	٢٩,٢	—	٨٧	—	٧٧٦,٢	—	—	—
—	١٠١	٤١٨٧,٨	٥٤٠	—	—	١٨٤	٥٠١٢,٨	—	—	—
—	٦٨٣١٩,٢	٤٤٥٥١	١١٩٠	—	٥٠٠	—	١١٤٥٦٠,٢	—	—	—
—	٢٣٨,١	٢٥٦,٤	٦٣٠٩	—	١٠	—	٦٨١٤,٣	—	—	—
—	٦٣٠	٥٠٠	٧٠	—	—	—	١٢٠٠	—	—	—
—	٢٠٠٠	١٦٦٣,٥	—	—	—	—	٣٦٦٣,٥	—	—	٧٥٠
—	٣١٥	٣٥	٥٠	—	—	—	٤٠٠	—	—	—
—	—	٥٧٠,٤	٤٢٥,٢	—	—	—	٩٩٥,٦	—	—	—
—	٤٠	٩٣,٨	٢٦٧,٩	—	—	—	٤٠١,٧	—	—	—
٤٤٩	٨٧١	١١٠٢٠,٨	٤٢٧٨,٨	١٧٧,٤	١٧٨	—	١٦٩٧٥	—	—	—
٢٤١,٩	٦٢٧,٧	١٢٣٣,٤	١٨	—	—	٤١٣,٥	٢٥٣٤,٥	—	—	—
—	٧١,٧	٤٧	—	—	—	—	١١٨,٧	—	—	—
—	—	—	٢٤,٥	—	—	—	٢٤,٥	—	—	—
—	—	٢٠	٢٥	—	—	—	٤٥	—	—	—
٨	١٤٢٦	٥٤٧١,٦	٣٧	—	١	٤٥٣	٧٣٩٦,٦	—	—	—
—	—	٢٥	٧٥	—	—	—	١٠٠	—	—	—
٥١٣	٤٩٩٢	١٠١٧	١١٣١,٣	—	—	—	٧٦٥٣,١	—	—	—
١٢٢٦٥,٩	٤٣٥٩٨٥,٢	٥٩٥٦٧٥,٤	١٦٩٦٥٠,٩	٦٦٤,٤	٢٢٠٩٤,٩	٣٠٨٥٢	١٢٨٨٤٦٨,٧	—	—	٣٦٢٥٣,٤

٦ — توزيع الاستثمارات الموزعة للقطاع العام حسب أنواع الموازنات

تتوزع الاستثمارات الموزعة للقطاع العام في المشروع الخطة ١٩٧٧ حسب أنواع الموازنات كما يلي :

توزيع الاستثمارات الموزعة للقطاع العام حسب أنواع الموازنات :

نوع الموازنة	جملة الاستثمار	الهيكل
جهاز إداري	١٧٧,٧	١٣,٥
هيئات خدمية	١٢٩,٠	٩,٨
هيئات اقتصادية	٤٥٩,٣	٣٤,٩
شركات	٥٥١,٧	٤١,٨
	١٣١٧,٧	١٠٠,٠

ويتضح من البيان السابق أن جملة الاستثمارات المخصصة للوحدات الإنتاجية (شركات وهيئات اقتصادية) التي تعتبر حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية تقدر بنحو ١٠١١ مليون جنيه وهو ما يمثل نحو ٧٦,٧ ٪ من جملة الاستثمارات الموزعة في القطاع العام .

ويقدر قيمة ما خصص للشركات من هذا الحجم الاستثماري نحو ٥٥١,٧ مليون جنيه أي بنسبة ٥٤,٦ ٪ بينما خصص للهيئات الاقتصادية نحو ٤٥٩,٣ مليون جنيه أي بنسبة ٤٥,٤ ٪

أما الاستثمارات التي خصصت للوحدات الخدمية (جهاز إداري وهيئات خدمية) والتي تعتبر إحدى ركائز التنمية الاجتماعية فقد قدر لها نحو ٣٠٦,٧ مليون جنيه أي بنسبة ٢٣,٣ ٪ من جملة الاستثمارات الموزعة في القطاع العام .

وقدر حجم الاستثمارات المخصصة للجهاز الإداري من هذا القدر الاستثماري نحو ١٧٧,٧ مليون جنيه أي بنسبة ١٣,٥ ٪ بينما خصص للهيئات الخدمية نحو ١٢٩ مليون جنيه أي بنسبة ٩,٨ ٪

٧ — توزيع الإقليمي لاستثمارات خطة ١٩٧٧ :

- يبلغ إجمالي الاستخدامات الاستثمارية الثابتة في القطاع العام لخطة عام ١٩٧٧ نحو ١٢٨٨,٥ مليون جنيه

— يبلغ إجمالي الاستخدامات الاستثمارية الثابتة في القطاع العام والتي أمكن توزيعها مكانيا على المحافظات المختلفة نحو ٩٣٠,٥ مليون جنيه أي بنسبة ٧٢,٢ ٪ من إجمالي الاستخدامات الاستثمارية الثابتة ، أما باقي استثمارات الخطة وتبلغ نحو ٣٥٧,٩ مليون جنيه (أو ٢٧,٨ ٪ تقريبا) وتشمل الآتي :

(أ) الاستثمارات غير الموزعة الباقي قدرها نحو ٢٥٧,٢ مليون جنيه أي ٢٠ ٪ من إجمالي الاستثمارات ولم تمكن الجهات من توزيعها على المحافظات مثل مشروعات كهربة الريف والمخصص لها نحو ١٥,٢ مليون جنيه ، ومشروعات الجهد الفائق والعالي المخصص لها ٢١,٢ مليون جنيه ، واستثمارات الإحلال والتجديد الخاصة بقطاع الصناعة وقدرها نحو ٤٠ مليون جنيه والاستثمارات المخصصة لشراء أتوبيسات لشركات نقل ركاب الأقاليم والمقدرة بنحو ٣٥,٧ مليون جنيه ، ٤١,٤ مليون جنيه تجديدات بهيئة السكك الحديدية ، ١٤,٨ مليون جنيه للتلغراف ومشروع الميكروفيلم .

(ب) الاستثمارات المركزية وتقدر بنحو ١٠٠,٧ مليون جنيه أي بنسبه ٧,٨ ٪ وهذه المشروعات تخدم جميع المحافظات مثل مشروعات الإنتاج الحربي ومخصص لها نحو ٢٦,٦ مليون جنيه ، وجهاز المقاولات ومخصص له نحو ١٦,٨ مليون جنيه ومشروعات الشرب والصرف الصحي ومخصص لها ٣,٦ مليون جنيه كما تشمل ٧ مليون جنيه لمشروعات أعالي النيل ومقاومة الحشائش والبحوث بقطاع الري ، وكذلك ١٨,١ مليون جنيه لمشروعات تحسين الأراضي والثروة المائية بقطاع الزراعة .

ويوضح الجدول رقم (١٥) توزيع تلك الاستثمارات على المحافظات حسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة

جدول رقم (١٥) توزيع الاستثمارات الثابتة للقطاع العام فى خطة عام ١٩٧٧ على المحافظات وفقا لقطاعات الاقتصاد القومى (القيمة بالألف جنيه)

البيان	الزراعة	الرى والصرف	الصناعة والتعدين	البترول	جهاز المقاولات	الكهرباء	النقل والمواصلات	التجارة والمال	الإسكان	المرافق العامة	الخدمات	إجمالى الاستثمارات	الأهمية النسبية لموزع ٪	الأهمية النسبية للإجمالى ٪
القاهرة	٤٣١٦,١	—	٩٥٢١٦,٩	٥٢٣٨,٠	—	١٠٩٣١,٦	٩٦٤٥٢,٠	٢١٣٩٩,٣	١٤٧٢٠,٠	٣٢٢١١,٤	٢٤٦٥٠,٣	٣٠٥١٠٥,٦	٣٢,٨	٢٣,٧
الإسكندرية	١٠٤٢٤,١	٢٥٦٧,٩	٢٢٦١٨,١	٤٧٣١٩,٦	—	١٠٠٩٣,٧	٤٩٥٦٨,٠	٤٦٤٦,٩	٥١٣٠,٠	٨١٩٦,٤	٥٠٣٩,٦	١٦٥٦٠٤,٣	١٧,٨	١٢,٨
بور سعيد	—	—	٣٤٥٣,٩	٣٤٥٣,٩	—	—	١٢٥٧٥,٠	٣٨٠١,٠	٣٧٠٠,٠	٩٢١,٣	١٩٨٢,٤	٢٦٤٣٣,٦	٢,٨	٢,١
السويس	٧١٥,٠	—	٢٥٤٧,٨	٧٩٤٩,٠	—	٢٥٥٨,٣	٥٢٢١٥,٠	١٤٦٨,٠	٤٣٨٠,٠	٦٩٧,٨	٤٥٤,٣	٧٣٩٨٥,٢	٧,٨	٥,٧
دمياط	٤٧,٢	٣٥٢,٩	١١٤٠,٠	—	—	٩٠,٢	٧٢٧,٠	—	٥٦٢,٠	١٥٥١,٩	١٠٤٤,٤	٥٥١٥,٦	٠,٦	٠,٤
الدقهلية	٣٣٥,٢	٢٥٢٨,٤	١٥٠٣٨,١	—	—	١٢٥,٧	٦٨٩,٠	—	٦٢٦,٠	١٥٢٤,٥	٣١٢٠,٥	٢٣٩٨٧,٤	٢,٦	١,٨
الشرقية	٣٤٨,٧	٢٤٨٠,٥	٣٤١٠,٨	٤٧٩,٠	—	٩٥,٣	٤٣٤,٠	—	٥٥٠,٠	٤٧٨,١	٢٧٥٧,٥	١١٠٣٣,٩	١,٣	٠,٨
القليوبية	١٠٧٩,٢	٢٧٧,٢	٦٤٦٥,٠	٢٧٧٥,٠	—	١٠٥,٢	١٨٧٥,٠	١٠٣,٠	١٤٥٩,٠	٤٩٥,٣	١٤٥٣,٩	١٦٠٨٧,٨	١,٧	١,٣
كفر الشيخ	٢٥٥٣,٦	٢٠١٢,٦	١١٠٦,٠	٢٢٠٦,٠	—	٨٧,٦	٨٦٣,٠	—	٣٧٦,٠	١٥٨٥,٧	٩٩٩,٠	١١٧٨٩,٥	٠,٣	٠,٩
الغربية	١٢٤,٩	١٧٩٧,٥	٥٨٢٨,٠	٩١٢,٠	—	١١٠,٢	١٤٣٨,٠	٣٠٨,٠	١٢٣٢,٥	١٥٢٦,٦	٢٩٨٢,٧	١٦٢٩٠,٤	١,٧	١,٢
المنوفية	٩٦,٨	١٠١٩,٠	٩٦١,٠	—	—	١٠٦,٢	٥٢٨,٠	—	٧٤٦,٠	١١٧٢,٧	٢١٥٢,٠	٦٠٨١,٧	٠,٦	٠,٥
البحيرة	٢٣٤٧٠,٨	٧٦٩٣,٩	١١٧٤٤,٠	—	—	٣٦١٤,٦	١٦٧٩,٠	—	١١٧٩,٥	٢١٩٨,٧	١٢٣٨,٥	٥٢٨١٩,٠	٥,٧	٤,١
الاسماعيلية	٢١٧٧,٠	٣٠٠,٠	١٦٧٤,٤	—	—	٧٨٠,٥	٤٧٩٦٨,٠	٣٠,٠	٢٥٤٧,٠	١٤٣٦,٣	٥٨١,٧	٥٧٤٩٩,٩	٦,٢	٤,٥
الجيزة	١٦٤٨,٩	٤٥٧,٨	١٦١٨٦,٩	—	—	١٢١٢١,٥	٩٣٦,٠	—	١٣١٤,٠	٥٦٧,٤	٣٦٦٧,٧	٣٦٩٠٠,٣	٤,٠	٢,٩
بنى سويف	٩٦,٦	١٨٣٣,٥	—	—	—	٦٢,٦	٨٠٧,٠	—	٣٤٨,٠	٥٥١,٨	٨٤٣,٨	٤٥٤٣,٣	٠,٥	٠,٣
الفيوم	٢٠٦,٨	٢٥٥,٣	١٠١٥,٨	—	—	٦٠,٦	٣٠٦,٠	—	٣٣٤,٠	٣٢٢,٨	٥٧٠,٨	٣٠٧٢,١	٠,٣	٠,٢
المنيا	١٤٢٦,٠	٣٢٩٧,٤	١٦٩,٠	—	—	٥٦٨,٢	٤٥٠,٠	٤,٠	٩٤٢,٠	٨٥٩,٧	١٨١٠,٨	٨٥٢٧,١	٠,٩	٠,٧
أسيوط	٦٢,٠	٨٢٥,٠	١٤٤١,٠	—	—	٧٢,٨	٧٤٤,٠	—	١٠٧٠,٠	١١٩٩,٧	٢٣١٠,٣	٧٧٢٤,٨	٠,٨	٠,٦
سوهاج	١٣٨,٠	١٣٣٧,٠	١٨١,٠	—	—	٦٠,٦	٢٤٧,٠	٣٥,٠	٣٤٨,٠	١٢٥٠,٨	٢٢٠٥,٤	٥٨٠٢,٨	٠,٦	٠,٥
قنا	١٠٤,٠	١٢٢٢,٥	١٥١١٦,٠	—	—	٦٢,٦	٤٠٨٦,٠	—	٣٣١,٠	٢١٢٦,٨	١٧٠٩,١	٢٤٧٥٨,٠	٢,٧	١,٩
أسوان	٢٠٣٨,٥	٣٨٥٩,٥	٦٢٤٢,٠	—	—	٦٨,٤	٤٥٧,٠	٣٥,٠	٣٢٠,٠	٥٤١,٤	٩٠٣,٩	١٤٤٦٥,٧	١,٦	١,١
البحر الأحمر	٣,٠	—	٤٥٤٢,٤	٢٨٠٣٣,٠	—	٣٥,٣	٤٨٥٥,٠	٨٠,٠	٤٠٠,٠	٤٣٩,٤	١٢٣٠,٤	٣٩٦١٨,٥	٤,٣	٣,١
الوادى الجديد	٣٩٨,٤	٢٩٥,٠	٣٤٤٢,٤	١٢٨٣,٠	—	٦٠,٦	٥٠٠,٠	٦٠,٠	٣١٢,٠	٢٥١,٣	١٩٥,٩	٦٧٩٨,٦	٠,٧	٠,٥
مرسى مطروح	٦٤,٠	١٣٦,٨	١٢,٠	—	—	٥٩,٩	٣٩٠٨,٠	٣٠,٠	٣٠٤,٠	٩٠٥,٩	١٦٢,٧	٥٥٨٣,٣	٠,٦	٠,٥
سيناء	—	١٠٧,٤	٢٨٩,٠	١٤٣,٠	—	٣٤,٠	١٩٦,٠	٦٠,٠	٥٠٠,٠	٩٥,٤	١٣٢,٧	١٥٥٨,٤	٠,٢	٠,١
جملة الاستثمارات الموزعة	٥١٨٧٤,٨	٣٣٦٥٧,١	٢١٩١٤١,٥	٩٦٣٣٧,٦	—	٤١٩٦٧,١	٢٨٤٥٠٣,٠	٣١٩٦٠,٢	٤٣٨٠١,٠	٦٣١٠٩,١	٦٤٢٠٥,٣	١٣٠٥٥٦,٧	١٠٠,٠	٧٢,٢
جملة الاستثمارات المركزية	١٨٠٦٨,٦	١٧٠٦٢,٠	٢٧٨٣٥,٢	—	١٦٧٨٢,٥	—	—	—	٥٠٩,٠	٣٥٥٣,٠	١٦٩٠٤,٧	١٠٠٧١٥,٠	—	٧,٨
جملة الاستثمارات الغير موزعة	—	—	٥٩٢٠٦,٦	—	—	٤٨٢٣٢,٤	١٣١٠٤٣,٠	١٢٠٣٧,٠	—	—	٦٦٨٢,٠	٢٥٧١٩٧,٠	—	٢٠,٠
إجمالى عام الاستثمارات الثابتة فى القطاع العام	٦٩٩٤٣,٤	٥٠٧١٩,١	٣٠٦١٨٣,٣	٩٦٣٣٧,٦	١٦٧٨٢,٥	٩٠١٩٩,٥	٤١٥٥٤٦,٠	٤٣٩٩٣,٢	٤٤٣١٠,٠	٦٦٦٦٢,١	٨٧٧٩٢,٠	١٢٨٨٤٦٨,٧	—	١٠٠,٠

ويوضح الجدول رقم (١٦) الأهمية النسبية للاستثمارات موزعة على المحافظات فى سنوات ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ . ويتضح منه تزايد حجم الاستثمارات المخصصة لمحافظة القاهرة والاسكندرية فقد تزايدت الأهمية النسبية لتوزيع الاستثمارات فى محافظة القاهرة من ١٦,٣ ٪ فى عام ١٩٧٥ إلى ٢٣,٧ ٪ عام ١٩٧٧ ، كما تزايدت أيضا بالاسكندرية من ٥,٧ ٪ عام ١٩٧٥ إلى ١٢,٨ ٪ عام ١٩٧٧

وباستعراض هيكل الاستثمارات المخصصة لمحافظة القاهرة فى ١٩٧٧ اتضح أن نحو ثلثى الاستثمارات موجهة لمشروعات نشاط الصناعة والنقل فقد بلغ حجم الاستثمارات فى قطاع النقل والمواصلات نحو ٩٦,٥ مليون جنيه منها ٢٤,٣ مليون جنيه لمشروعات هيئة النقل العام ، ٢٤,٥ مليون جنيه لمشروعات هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية

وفى قطاع الصناعة بلغت الاستثمارات ٩٥,٦ مليون جنيه منها ٥٧,٨ مليون جنيه لمشروعات مواد البناء والمصانع الخاصة بالمساكن سابقة التجهيز ، ٨ مليون جنيه لمشروعات الأدوية ، ٨ مليون جنيه لشركة الورق الأهلية .

أما محافظة الاسكندرية فتبلغ الاستثمارات الموجهة للنشاط البترول والنقل والمواصلات نحو ثلثى استثمارات المحافظة . ففى قطاع البترول تبلغ نحو ٤٧ مليون جنيه موجهة إلى معامل تكرير البترول .

أما قطاع النقل بالمحافظة فتقدر استثماراته بنحو ٤٩,٥ مليون جنيه منها نحو ٢٠ مليون جنيه لهيئة ميناء الاسكندرية ، ٨ مليون جنيه للشركة المصرية للملاحة البحرية .

أما محافظة السويس فتقدر استثماراتها بنحو ٧٢,٨ مليون جنيه منها ٥٢ مليون جنيه لقطاع النقل موجهة لإنشاء نفق الشط .

و بالنسبة لمحافظة البحيرة فتقدر استثماراتها بنحو ٥٢,٨ مليون جنيه منها نحو ٢٣,٥ مليون جنيه لمشروعات استصلاح الأراضى فى مديرية التحرير ومشروعات الثروة المائية .

جدول رقم (١٦)

بيان مقارن بالأهمية النسبية للاستثمارات المخصصة للمحافظات فى خطة ١٩٧٧ بالنسبة لسنتى ١٩٧٥ و ١٩٧٦

المحافظة	الأهمية النسبية (٪)		
	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
	٪	٪	٪
القاهرة	١٦,٣	١٩,٦	٢٣,٧
الاسكندرية	٥,٧	١٠,٤	١٢,٨
بورسعيد	٣,٤	٢,٩	٢,١
السويس	٤,٢	٤,٢	٥,٧
دمياط	٠,٥	٠,٧	٠,٤
الدقهلية	١,٨	١,٦	١,٨
الشرقية	٠,٧	١,٤	٠,٨
القليوبية	١,٠	٢,٠	١,٣
كفر الشيخ	٠,٨	١,٤	٠,٩
الغربية	١,٧	١,٦	١,٢
المنوفية	٠,٧	٠,٨	٠,٥
البحيرة	٤,٥	٤,٨	٤,١
الاسماعيلية	٣,٢	٢,٥	٤,٥
الجيزة	٢,٧	٨,١	٢,٩
بنى سويف	٠,٤	٠,٨	٠,٣
الفيوم	٠,٢	٠,٢	٠,٢
المنيا	٠,٨	١,١	٠,٧
أسيوط	٠,٦	٠,٩	٠,٦
سوهاج	٠,٧	٠,٧	٠,٥
قنا	٢,٦	٣,٥	١,٩
أسوان	١,٤	١,٧	١,١
البحر الأحمر	٢,٨	١,٣	٣,١
الوادى الجديد	٠,٣	١,٣	٠,٥
مطروح	١,٤	٠,٣	٠,٥
سيناء	٠٠	٠,٢	٠,١
إجمالى المحافظات	٥٨,٤	٧٤,١	٧٢,٢
مركزى	٢١,٤	٢٥,٩	٧,٨
غير موزع	٢٠,٢	٠٠	٢٠,٠
إجمالى عام	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

٨ ــ توزيع الاستثمارات على جهات الاسناد وبحسب نوع المشروعات المدرجة تحت كل منها :

لقد سبق أن أشرنا إلى أن إجمالى الاستثمارات المخصصة للقطاع العام تمثل الجزء الغالب من إجمالى الاستثمارات . ومن ثم فإن تنفيذها بالكامل يعتبر أساسيا فيما يتعلق بتحقيق بعض أهداف الخطة العامة . ولهذا فلقد اقتضى الأمر توزيعها توزيعا تفصيليا على جهات الاسناد وبحسب نوع المشروعات المدرجة تحت كل منها .

وبين ذلك الملحق (كتاب المشروعات)

التعامل الجارى مع العالم الخارجى

لما كانت متحصلاتنا من العالم الخارجى ومدفوعاتنا اليه تتم جميعا بالعملات الأجنبية ، فان الاجراءات الأخيرة المتعلقة بتحديد مايعامل من تجارتنا الخارجية بالأسعار الرسمية وما يعامل بالأسعار التشجيعية تكون فى جوهرها اجراءات داخلية تستهدف فى الحقيقة ترشيد استخدام الواردات ، بينما يظل موقفنا قبل العالم الخارجى على أساس الأسعار الرسمية كما هو ولذا نقتصر هنا على عرض التعامل الجارى مع العالم الخارجى بالأسعار الرسمية للنقد الأجنبى دون النظر الى ما سوف يدخل فى الموازنة العامة بالأسعار التشجيعية .

وعلى هذا الأساس يقدر العجز الجارى فى ميزان المدفوعات لعام ١٩٧٧ بنحو ٩٦٨ مليون جنيه ، وهو ما يبلغ نحو ٨٠٪ مما كان مخططا لهذا العجز فى عام ١٩٧٦ ، والبالغ قدره ٩٦٤ مليون جنيه بالأسعار الجارية (مقابل ١٢٠٤ مليون جنيه الواردة بخطة عام ١٩٧٦) . ولو أنه بناء على ما توافر من بيانات عن تنفيذ خطة التجارة الخارجية فى عام ١٩٧٦ يتوقع أن يقتصر العجز الجارى لتلك السنة على حوالى ٨١٦ مليون جنيه .

وهذا التحسن فى العجز الجارى بين خطة ومتوقع عام ١٩٧٦ هو محصلة عوامل ايجابية وأخرى سلبية : ففى الجانب الايجابى يجب الاشارة الى الاتجاه النزولى فى الأسعار العالمية لبعض السلع المستوردة فضلا عن ضغط وارداتنا من السلع الاستثمارية بما يتمشى مع ماتقرر من استثمارات الشريحة الثانية ، والسحب من المخزون فى توفير بعض احتياجاتنا من السلع الوسيطة مما أدى الى ضغط وارداتنا من المجموعتين (الاستثمارية والوسيطة) بنحو ٤٥٦ مليون جنيه . أما فى الجانب السلبى فقد تسبب النقص المتوقع فى صادرات السلع الصناعية عن المخطط لها فى زيادة العجز المتوقع فى ١٩٧٦ بحوالى ٥٧ مليون جنيه، هذا فضلا عن القصور المتوقع فى فائض العمليات غير المنظورة بحيث اقتصر على نحو ٢٣٤ مليون جنيه فى حين كان المقرر له فى خطة ١٩٧٦ أن يصل الى حوالى ٢٧٣ مليون جنيه أى يخفض فى الفائض قدره حوالى ٣٩ مليون جنيه .

واذا قورن العجز الجارى فى خطة ١٩٧٦ (١٢٠٤ مليون جنيه) بالعجز الجارى فى خطة ١٩٧٧ (٩٦٨ر٢ مليون جنيه) يظهر تحسن فى هذا العجز بنحو ٢٣٦ مليون جنيه ويبدو هذا التحسن بصورة أوضح فى الميزان الجارى السلعى اذا بلغ حوالى ٣١٣ مليون جنيه أما فائض العمليات التجارية غير المنظورة فقد انخفض من حوالى ٢٧٣ مليون جنيه فى خطة ١٩٧٦ الى حوالى ١٩٦ مليون جنيه نتيجة الاعتدال فى تقدير ايرادات قناة السويس من ٢١٥ مليون جنيه فى خطة ١٩٧٦ الى حوالى ١٥٠ مليون جنيه فقط فى خطة ١٩٧٧ وذلك لأن المقدر تحقيقه من هذه الايرادات فى ١٩٧٦ ، لا يتجاوز حوالى ١٤٠ مليون جنيه .

الصادرات السلعية :

يقدر أن تصل قيمة الصادرات السلعية فى خطة ١٩٧٧ الى حوالى ٩٢٠ مليون جنيه ، منها حوالى ٣٢١ر٤ مليون جنيه لصادرات السلع الزراعية أى زيادتها بحوالى ٧٤ر٤ مليون جنيه وبنسبة ١ر٣٠٪ عما كان مقدرا لها فى خطة ١٩٧٦ .

وترجع هذه الزيادة أساسا الى زيادة حصيلة صادرات القطن المقدرة فى ١٩٧٧ ، عن نظيرتها المقدرة فى خطة ١٩٧٦ بحوالى ٢٨ مليون جنيه وحصيلة صادرات الأرز المقدر زيادتها أيضا بحوالى ١٣ر٤ مليون جنيه . والمقدر أيضا أن تزيد حصيلة صادرات الموالح بحوالى ٨ر٤ مليون جنيه وأن تزيد حصيلة البطاطس بحوالى ٨ر٣ مليون جنيه .

وظاهرة التحسن فى قيمة متحصلات السلع الزراعية سواء أكان راجعا الى زيادة الكمية أو ارتفاع الأسعار العالمية لبعض سلع هذه المجموعة هى فى حد ذاتها ظاهرة صحية ومبشرة ولكن يتعذر الاعتماد عليها لفترة طويلة وبنفس هذه المعدلات العالية وذلك للحدود المضروبة على كل من التوسع الأفقى والتوسع الرأسى فى الاستغلال الزراعى ومن ثم يتعين زيادة التركيز على الانتاج الصناعى المستخدم لهذه المواد الخام لمحاولة تنمية العوائد الاقتصادية منها أو الاتجاه نحو انتاج حاصلات زراعية أخرى تزيد قيمتها التصديرية عن المنتجات التقليدية مثل الزهور والنباتات الطبية .

أما عن الصادرات الصناعية (بدون البترول ومنتجاته) فقد قدرت فى خطة ١٩٧٧ بنحو ٢٥٤ مليون جنيه مقابل حوالى ٢٣٢ مليون جنيه فى خطة ١٩٧٦ أى بزيادة حوالى ٢٢ مليون جنيه فقط وبنسبة حوالى ٩٪ ويرجع ذلك الى أن صادرات مجموعة الغزل والمنسوجات وتمثل حوالى ٤٣٪ منها قد زادت قيمة صادراتها بحوالى ٦ر٦ مليون جنيه فقط من حوالى ٩٨ر٤ مليون جنيه المقدر فى خطة ١٩٧٦ الى حوالى ١٠٦ مليون جنيه المقدر فى خطة ١٩٧٧ وذلك لاستمرار انخفاض سعر منتجاتنا من سلع هذه المجموعة فى الأسواق العالمية وعدم نمو حجم الفائض التصديرى منها بصورة تعوض انخفاض الأسعار .

ويعوض الجمود أو النقص فى قيمة بعض مجموعات الصادرات الصناعية بزيادة فى قيمة بعض المجموعات الأخرى مثل المنتجات المعدنية والهندسية التى كان مقدرا لها ٣١ر٠ مليون جنيه فى خطة ١٩٧٦

ثم أصبح المقدر لها فى خطة ١٩٧٧ حوالى ١ر٥٩ مليون جنيه أى بزيادة حوالى ٦ر٩٠٪

أما عن صادرات البترول الخام ومنتجاته التى يرجى منها التزايد السريع والكبير لملء فجوة ميزان المدفوعات الجارى فقد قدر لها أن تصل الى حوالى ٣٤٥ مليون جنيه مقابل حوالى ٢ر٢٠٥ مليون جنيه فى خطة ١٩٧٦ أى بزيادة تبلغ نسبتها حوالى ٧٣٪ • وفى نفس الوقت زاد تقدير الاستيراد من البترول الخام ومنتجاته ومستلزمات قطاع البترول فى خطة ١٩٧٧ عما قدر استيراده فى خطة ١٩٧٦ بحوالى ٤٥ر٣ مليون جنيه • وقد تضمنت زيادة قيمة صادرات البترول الخام ومنتجاته فى ١٩٧٧ التحسن الذى طرأ على السعر بالاضافة الى زيادة الفوائض القابلة للتصدير والتى يرجى أن تستمر فى التحسن لفترة طويلة مقبلة •

الواردات السلعية :

قدرت قيمة الواردات السلعية فى عام ١٩٧٧ بحوالى ٢٠٨٤ر٣ مليون جنيه مقابل ٢١٦١ مليون جنيه المقدر فى خطة ١٩٧٦ أى بنقص نسبته حوالى ٣ر٦٪ وظاهرة عدم امكان ضغط قيمة وارداتنا السلعية بصورة ملموسة يعكس عجز الاقتصاد المصرى حتى الآن عن امكان احلالها بالمنتجات الوطنية ، وهى ظاهرة غير خطيرة فى حد ذاتها اذا صاحبها زيادة فى حجم الصادرات تفوق الزيادة فى حجم الواردات كما هو ظاهر بالنسبة لخطة ١٩٧٧ اذ بلغت الزيادة فى قيمة الصادرات السلعية حوالى ٢٣٦ مليون جنيه عن المقدر لها فى خطة ١٩٧٦ وان لم يمكن خفض قيمة الواردات السلعية بأكثر من ٧٧ مليون جنيه •

والمقدر أن تصل قيمة واردات مجموعة السلع الاستهلاكية الى حوالى ٥١٤ مليون جنيه مقابل حوالى ٥٩١ مليون جنيه قيمة المقدر فى خطة ١٩٧٦ أى بنقص حوالى ٧٧ مليون جنيه وبنسبة حوالى ١٣٪ وهى نسبة تبدو كبيرة اذا قورنت بالمعدل السنوى لنمو السكان والمعدل المقدر لزيادة فى الدخل القومى ، الا أن هذا الخفض فى الحقيقة خفض سعرى لا كمى ، والفضل فى ذلك يرجع الى انخفاض الأسعار العالمية لعدد من الواردات الاستهلاكية فمثلا الأسعار المقدرة لاستيراد القمح خلال ١٩٧٧ لا تزيد عن ٧١٪ عن الأسعار التى كانت مقدرة فى خطة ١٩٧٦ مما ترتب عليه انخفاض قيمة المستورد من القمح بنحو ٤٨ مليون جنيه رغم استهداف زيادة الكمية المستوردة بنحو ٢٠٠ ألف طن ، وكذلك الأسعار المقدرة لاستيراد زيت الطعام لم تبلغ أكثر من ٧٨٪ من الأسعار التى كانت مقدرة فى خطة ١٩٧٦ • وعلى الناحية الأخرى فان هناك كثيرا من السلع الاستهلاكية المستوردة التى زادت أسعارها زيادة كبيرة عما كان مقدرا لها فى ١٩٧٦ ومن أمثلتها اللبن الذى زاد بنسبة حوالى ١١٣٪ والشاى الذى زاد بنسبة حوالى ١٧٪ وأيضا مالت أسعار كافة أنواع اللحوم الحية والمجمدة والأسماك المحفوظة للارتفاع بنسب مختلفة • أما عن واردات السكر فى ١٩٧٧ فالمقدر أن تصل قيمتها الى حوالى ٦ر٣٣ مليون جنيه مقابل حوالى ٤ر٦٣ مليون جنيه نتيجة انخفاض سعره بنسبة حوالى ٣ر٣٣٪ ، وانخفاض الكمية المستوردة بأكثر من ٢ر٢١٪ • والمأمول أن يصل حجم انتاجنا للسكر الى مستوى الاستهلاك خلال الأعوام القليلة القادمة بعد استعادة حجم الطاقة الانتاجية السابقة والتوسعات المخططة له الصناعة •

أما عن السلع الوسيطة (بدون بترول ومنتجاته) فسوف تصل قيمة المستورد منها الى حوالى ٩٩١ مليون جنيه مقابل حوالى ٩٨٥ مليون جنيه فى خطة ١٩٧٦ أى يمكن افتراض ثبات قيمتها وذلك بالرغم من وضوح ظاهرة انخفاض الأسعار المقدرة فى ١٩٧٧ عن نظيرتها التى كانت مقدرة فى خطة ١٩٧٦ وهو ما يعنى زيادة الكميات المستوردة من السلع الوسيطة • ومن الأمثلة على ذلك أن سعر الاستيراد للأسمدة الآزوتية ٥ر١٥٪ كان فى خطة ١٩٧٦ حوالى ٢٤ جنيها للطن فى حين أن متوسط السعر المقدر فى خطة ١٩٧٧ هو حوالى ١٨ جنيها للطن فقط ، ولكن الكمية المقدر استيرادها زادت من ٨٢٤ ألف طن فى خطة ١٩٧٦ الى ١٥٨٠ ألف طن فى خطة ١٩٧٧ أى بمعدل حوالى ٩٢٪ • واذا كانت معدلات التسميد العالية مطلوبة لأغراض التوسع الرأسى فى الزراعة الا أن هذه الزيادة الكبيرة لتدل على عدم ملاحقة انتاج صناعتنا السمادية لأغراض التنمية الأمر الذى يدعو الى العمل على زيادة استثمارات هذه الصناعة • الا أنه من ناحية أخرى فقد قدر نقص الكمية المستوردة من حديد التسليح من ٤٥٠ ألف طن فى خطة ١٩٧٦ الى حوالى ١٣٠ ألف طن فى خطة ١٩٧٧ ونقصت قيمة المستورد بحوالى ٥ر٣٨ مليون جنيه وكذلك نقصت الكمية المقدر استيرادها من الأسمنت من ١٦٥٠ ألف طن فى خطة ١٩٧٦ الى حوالى ٥٠٠ ألف طن فى خطة ١٩٧٧ ونقصت قيمة المستورد من ٤ر٢٦ مليون جنيه الى ٩ مليون جنيه اذ يقدر توفير بقية احتياجات السوق من هذه المواد عن طريق الاستيراد بدون تحويل عملة الذى لا تتضمنه التقديرات السابقة •

أما عن وارداتنا من البترول الخام ومستلزمات قطاع البترول فى خطة ١٩٧٧ فقد سبق الاشارة الى زيادة قيمتها بحوالى ٤٥ مليون جنيه بسبب ارتفاع أسعار البترول الخام المقدرة فى خطة ١٩٧٧ عن المقدرة فى خطة ١٩٧٦ بحوالى ٦ر٢ جنيها للطن أى بنسبة حوالى ٥١٪ وبالتالى ارتفاع قيمة المنتجات أيضا •

أما عن واردات مجموعة السلع الاستثمارية فتقدر بحوالى ٤٦٥,٢ مليون جنيه فى خطة ١٩٧٧ على أساس احتياجات المشروعات المدرجة فى خطة تلك السنة مقابل حوالى ٥١٦ مليون جنيه فى خطة ١٩٧٦ ، ولكن المنتظر تحقيقه من واردات هذه المجموعة فى ١٩٧١ لن يصل إلى أكثر من ٣٠٠ مليون جنيه ، كما أن المحقق فى سنة ١٩٧٥ من واقع إحصاءات ميزان المدفوعات قد بلغ حوالى ٣٢٨ مليون جنيه ، فضلا عن أن الحكومة جادة فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لترشيد الاستيراد دون تحويل عملة الذى تركز فى السنوات الماضية فى الاستيراد الاستهلاكى وخاصة الترفى وتوجيهه إلى الاستيراد الاستثمارى والوسيط بما يمكن من الوفاء بالاحتياجات من السلع الاستثمارية والوسيطة .

المتحصلات والمدفوعات غير المنظورة :

بلغت قيمة المتحصلات غير المنظورة فى خطة ١٩٧٧ حوالى ٤٥١ مليون جنيه مقابل حوالى ٤٤٣ مليون جنيه فى خطة ١٩٧٦ والمتوقع أن تحقق المتحصلات الفعلية لسنة ١٩٧٦ أكثر من ذلك بالرغم من أن رسوم المرور فى قناة السويس لم تزد على ١٤٠ مليون جنيه وكان مقدرا لها فى خطة ١٩٧٦ حوالى ٢١٥ مليون جنيه وقد عوض هذا النقص الكبير عن المخطط فى إيرادات قناة السويس الزيادة الكبيرة التى طرأت على تحويلات المصريين فى الخارج والتحويلات من الخارج لأغراض سياحية . أما عن المقدر فى خطة ١٩٧٧ لإيرادات قناة السويس فلم يزد على ١٥٠ مليون جنيه . هذا وقد حدثت زيادة كبيرة أيضا فى تقدير متحصلات الملاحة من ٨,٥ مليون جنيه فى خطة ١٩٧٦ إلى حوالى ٢٨ مليون جنيه فى خطة ١٩٧٧

أما من المدفوعات غير المنظورة فقد قدر زيادتها فى ١٩٧٧ إلى حوالى ٢٥٥ مليون جنيه من حوالى ١٧٠ مليون جنيه كانت مقدرة لها فى خطة ١٩٧٦ ومن الأسباب البارزة للزيادة تخصيص حوالى ٣٢,٥ مليون لتشغيل السوق الموازية أضيفت إلى حجم هذه المدفوعات وكان المقدر لها فى خطة ١٩٧٦ حوالى مليون جنيه فقط .

ويوضح الجدول رقم (١٧) ميزان التعامل مع العالم الخارجى فى عام ١٩٧٧ مقارنا بما هو متوقع فى عام ١٩٧٦ :

جدول رقم (١٧)

التعامل الجارى مع العالم الخارجى لعام ١٩٧٧ مقارنا بعام ١٩٧٦

(بالمليون جنيه)

البيان	١٩٧٧		١٩٧٦		متوقع ١٩٧٦
	بالأسعار الجارية	بأسعار ١٩٧٦	بالأسعار الجارية	بأسعار الخطة	بالأسعار الجارية
الصادرات السلعية :					
سلع زراعية	٣٢١,٤	٢٧١,٩	٢٥٨,٠	٢٤٧,٠	٢٧٠,٠
سلع صناعية	٥٩٨,٦	٥٦٦,٠	٤٧٨,٠	٤٣٧,٠	٤٠٠,٠
المجموع	٩٢٠,٠	٨٣٧,٩	٧٣٦,٠	٦٨٤,٠	٦٧٠,٠
المتحصلات غير المنظورة :					
خدمات	٣٢٣,١	٣٢٣,١	٣٥٤,٠	٣٥٤,٠	٣٨٢,٥
تحويلات	١٢٨,٠	١٢٨,٠	٨٩,٠	٨٩,٠	١٩٨,٨
المجموع	٤٥١,١	٤٥١,١	٤٤٣,٠	٤٤٣,٠	٥٨١,٣
جملة الموارد (بدون الدعم العربى)	١٣٧١,١	١٢٨٩,٠	١١٧٩,٠	١١٢٧,٠	١٢٥١,٣
الواردات السلعية					
سلع استهلاكية	٥١٤,٠	٥٨٩,٠	٤٦٦,٠	٥٩١,٠	٤٧٥,٠
سلع وسيطة	١١٠٥,١	١٠٩٤,٣	١٠١٢,٠	١٠٥٤,٠	٨٥٠,٠
سلع استثمارية	٤٦٥,٢	٤٦٢,٨	٤٩٥,٠	٥١٦,٠	٢٧٥,٠
المجموع	٢٠٨٤,٣*	٢١٤٦,١	١٩٧٣,٠	٢١٦١,٠	١٦٠٠,٠
المدفوعات غير المنظورة :					
خدمات	١٧٨,٠	١٧٨,٠	١١٦,٠	١١٦,٠	٢٣٨,٥
تحويلات	٧٧,٠	٧٧,٠	٥٤,٠	٥٤,٠	١٠٨,٨
المجموع	٢٥٥,٠	٢٥٥,٠	١٧٠,٠	١٧٠,٠	٣٤٧,٣
جملة الاستخدامات	٢٣٣٩,٣	٢٤٠١,١	٢١٤٣,٠	٢٣٣١,٠	١٩٤٧,٣
العجز الجارى	٩٦٨,٢-	١١١٢,١-	٩٦٤,٠-	١٢٠٤,٠-	٦٩٦,٠-

* تشمل واردات القطاع الخاص الاستثمارية

الموازنة العامة للدولة

تعكس الأرقام الإجمالية للموازنة العامة للدولة لعام ١٩٧٧ آثار الإجراءات الاقتصادية والمالية التى تستهدف إصلاح المسار الاقتصادى وضغط العجز بالموازنة العامة ، والتخفيف عن كاهل محدودى الدخل مع توفير جميع متطلبات دعم وتطوير القوات المسلحة .

ويستخلص من الموازنة العامة للدولة عن عام ١٩٧٧ ما يلى :

أولا — بالنسبة للموازنة الجارية للحكومة والهيئات العامة :

يقدر إجمالى كل من الاستخدامات والموارد الجارية لعام ١٩٧٧ لموازنة الخدمات والهيئات الاقتصادية بنحو ٥٤٠٢ مليون جنيه وذلك مقابل نحو ٤٧٧٨ مليون جنيه فى عام ١٩٧٦ أى بزيادة قدرها ٦٢٤ مليون جنيه بنسبة زيادة ١٣ ٪ والبيان التالى يوضح إجمالى موارد واستخدامات هذه الموازنات لعام ١٩٧٧ مقارنة بموازنة ١٩٧٦ :

بيان	١٩٧٧	١٩٧٦	الزيادة أو النقص	نسبة التغير
	جنيه	جنيه		٪
الجهاز الإدارى (مركزى ومحلى)	١٨٠٧,٦	١٣٧٩,١	+٤٢٨,٥	١٣,١
هيئات خدمية	١١٧٥,١	١٢٩٥,١	-١٢٠,٠	(-)٩,٣
هيئات اقتصادية	٢٤١٩,٣	٢١٠٣,٦	+٣١٥,٧	١٥,٠
إجمالى	٥٤٠٢,٠	٤٧٧٧,٨	+٦٢٤,٢	١٣,١

ويرجع انخفاض استخدامات وموارد الهيئات الخدمية بنحو ٩,٣ ٪ عن عام ١٩٧٦ الى نقص المصروفات التحويلية التخصصية نتيجة لقصر الدعم على السلع الأساسية .

أ — الاستخدامات الجارية :

وبالنسبة لعناصر الاستخدامات الجارية فقد بلغ المستهدف للأجور فى موازنة ١٩٧٧ نحو ٩٣٧,٧ مليون جنيه بزيادة قدرها ١٦٩,٥ مليون جنيه عن عام ١٩٧٦ وهذه الزيادة تخدم غرضين :

(١) زيادة حجم التوظف بمقدار ٤٣,١ مليون جنيه .

(٢) تحسين فى معدل الأجر بمقدار ١٢٦,٤ مليون جنيه

أما بالنسبة للنفقات الجارية والتحويلية الجارية فقد بلغ المقدر لها فى عام ١٩٧٧ نحو ٣٧٥,٣ مليون جنيه مقابل نحو ٣٥٥٠ مليون جنيه لعام ١٩٧٦ بنسبة زيادة ٤,٦ ٪ بدون فائض الحكومة الذى قدر بنحو ٧٤٩,٢ مليون جنيه لعام ١٩٧٧ مقابل ٤٥٩,٥ مليون جنيه فى عام ١٩٧٦ بنسبة زيادة نحو ٦٣ ٪ (الجداول من ١٨ إلى ٢١)

ب — الإيرادات الجارية :

(١) الإيرادات السيادية .

قدر إجمالى الإيرادات السيادية بالموازنات المختلفة بنحو ١٧٨٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٧ مقابل ١٣٤١ مليون جنيه تقدير عام ١٩٧٦ أى بزيادة ٣٣ ٪ تقريبا ، وهذه الزيادة الكبيرة ترجع إلى عدة عوامل أهمها احتساب الرسوم الجمركية على أساس السعر التشجيعى والتى تبلغ حصيلتها نحو ١٠٢ مليون جنيه ، كما أن الإيرادات السيادية بالهيئات الخدمية قد ارتفعت من ٣٣١,٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٦ إلى نحو ٤١٠ مليون جنيه لعام ١٩٧٧ كنتيجة لاتساع مظلة التأمينات وزيادة الأجور (جدول رقم ٢٢).

وقد قدرت الضرائب الغير مباشرة بالإيرادات السيادية بنحو ١٠٠٥ مليون جنيه لعام ١٩٧٧ مقابل ٧٢٦ مليون جنيه لعام ١٩٧٦ وذلك للزيادة المنتظرة والمقدرة للضرائب والرسوم السلعية وفروق الأسعار وضرائب الدمغة حسب الجدول المرفق (جدول رقم ٢٣) .

(٢) الإيرادات الجارية والتحويلية الجارية :

بلغ المقدر للإيرادات الجارية والتحويلية الجارية (دون العجز الجارى) بموازنة ١٩٧٧ نحو ٢٨٧٤ مليون جنيه وذلك مقابل ٢٤٨٤ مليون جنيه لعام ١٩٧٦ بزيادة نحو ٣٩٠ مليون جنيه بنسبة ١٦ ٪ وهذه الزيادة ترجع إلى زيادة إيرادات النشاط الجارى بنفس القدر تقريبا .

وقد انخفضت مجموعة الإيرادات التحويلية الجارية بالهيئات الإقتصادية نتيجة لتضمين مجموعة الإعانات بمبالغ الدعم من صندوق موازنة الأسعار وتكاليف المعيشة فى هذا العام وبذلك ارتفعت الإعانات الى ٤٧٢,٧ مليون جنيه لعام ١٩٧٧ مقابل ٥٧,٢ مليون جنيه لعام ١٩٧٦ . (جدول رقم ٢٤) .

الإعانات :

تقدر جملة الإعانات بموازنة ١٩٧٧ بنحو ٣٢١ مليون جنيه مقابل نحو ٥٩٣ مليون جنيه لعام ١٩٧٦ بنقص قدره ٢٧٢ مليون جنيه بنسبة خفض ٤٦ ٪ وهو مايتمشى مع الاتجاه إلى تخفيض العجز بالموازنة تدريجيا . (جدول رقم ٢٥) .

ويبلغ صافى الضرائب غير المباشرة بعد طرح الإعانات منها نحو ٦٨٤ مليون جنيه لعام ١٩٧٧ .

الاستهلاك الجماعى :

يقدر الاستهلاك الجماعى لعام ١٩٧٧ بنحو ١٥٩٠ مليون جنيه مقابل ١٤٢٥ مليون جنيه لعام ١٩٧٦ بنسبة زيادة ١١,٦ ٪ وارتفاع هذه النسبة يرجع أساسا إلى الزيادة فى أجور موازنة الخدمات ونفقات القوات المسلحة وصندوق الطوارئ حسب الجدول المرفق . (جدول رقم ٢٦) .

جدول رقم (١٨)

إجمالى الاستخدامات والموارد الجارية للموازنة العامة للدولة

(بالمليون جنيه)

بيـــان	١٩٧٥ ختامى	١٩٧٦ ربط	١٩٧٧	نسبة التغير ٪
الاستخدامات الجارية :				
باب ١ — الأجور	٦٣٤,٣	٧٦٨,٢	٩٣٧,٧	٢٢,٠
باب ٢ — نفقات جارية وتحويلات جارية (بدون فائض الحكومة)	٣٧٣٢,٥	٣٥٥٠,١	٣٧١٥,١	٤,٦
جملة الانفاق الجارى	٤٣٦٦,٨	٤٣١٨,٣	٤٦٥٢,٨	٧,٧
فائض الحكومة	٢٧٩,٨	٤٥٩,٥	٧٤٩,٢	٦٣
جملة الاستخدامات الجارية	٤٦٤٦,٦	٤٧٧٧,٨	٥٤٠٢,٠	١٣,١
الموارد الجارية :				
باب ١ — الإيرادات السيادية	٩٨٤,٩	١٣٤١,١	١٧٨٠,٢	٣٢,٧
باب ٢ — إيرادات جارية وتحويلية (بدون العجز الجارى)	٢٨٩١,١	٢٤٦٧,٦	٢٨٧٤,٠	١٦,٥
جملة الإيرادات الجارية	٣٨٧٦,٠	٣٨٠٨,٧	٤٦٥٤,٢	٢٢,٢
عجز العمليات الجارية	٧٧٠,٦	٩٦٩,١	٧٤٧,٨	٢٢,٨(—)
إجمالى الإيرادات الجارية	٤٦٤٦,٦	٤٧٧٧,٨	٥٤٠٢,٠	١٣,١

جدول رقم (١٩) الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٧٧
مقارنة بربط ١٩٧٦ على مستوى الموازنات الفرعية

(بالمليون جنيه)

البيـــان	ربط ١٩٧٦							خطـــة ١٩٧٧						
	حكومة مركزية	حكم محلى	جملة الجهاز الإدارى	هيئات خدمية	جملة موازنة الخدمات	هيئات اقتصادية	إجمالى الموازنة	حكومة مركزية	حكم محلى	جملة الجهاز الإدارى	هيئات خدمية	جملة موازنة الخدمات	هيئات اقتصادية	إجمالى الموازنة
الاستخدامات الجارية :														
الباب الأول : الأجور	٢٥٢,٢	٢٩٧,١	٥٤٩,٣	٩٠,٩	٦٤٠,٢	١٢٨,٠	٧٦٨,٢	٣٣٦,٣	٣٤٣,٠	٦٧٩,٣	١٠٧,٤	٧٨٦,٧	١٥١,٠	٩٣٧,٧
الباب الثانى : نفقات جارية وتحويلات جارية	٥٠٣,١	٧٢,٩	٥٧٦,٠	١١٩٧,٦	١٧٧٣,٦	١٧٧٦,٥	٣٥٥٠,١	٥١١,٠	٨٦,٨	٥٩٧,٨	١٠٥٧,٣	١٦٥٥,١	٢٠٦٠,٠	٣٧١٥,١
جملة الانفاق الجارى	٧٥٥,٣	٣٧٠,٠	١١٢٥,٣	١٢٨٨,٥	٢٤١٣,٨	١٩٠٤,٥	٤٣١٨,٣	٨٤٧,٣	٤٢٩,٨	١٢٧٧,١	١١٦٤,٧	٢٤٤١,٨	٢٢١١,٠	٤٦٥٢,٨
فائض الحكومة	٢٥٣,٨	—	٢٥٣,٨	٠٦,٦	٢٦٠,٤	١٩٩,١	٤٥٩,٥	٥٣٠,٥	—	٥٣٠,٥	١٠,٤	٥٤٠,٩	٢٠٨,٣	٧٤٩,٢
جملة الاستخدامات الجارية	١٠٠٩,١	٣٧٠,٠	١٣٧٩,١	١٢٩٥,١	٢٦٧٤,٢	٢١٠٣,٦	٤٧٧٧,٨	١٣٧٧,٨	٤٢٩,٨	١٨٠٧,٦	١١٧٥,١	٢٩٨٢,٧	٢٤١٩,٣	٥٤٠٢,٠
الموارد الجارية :														
الباب الأول : الإيرادات السيادية	٩٤٦,٠	٥٥,٧	١٠٠١,٦	٣٣١,٦	١٣٣٣,٢	٧,٩	١٣٤١,١	١٢٩٥,٢	٦٧,٠	١٣٦٢,٢	٤٠٩,٧	١٧٧١,٩	٨,٣	١٧٨٠,٢
الباب الثانى : إيرادات جارية وتحويلية ...	٦٣,١	٢٧,٤	٩٠,٦	٣١١,٢	٤٠١,٨	٢٠٦٥,٨	٢٤٦٧,٦	٨٢,٦	٣٣,٣	١١٥,٩	٣٦٤,٩	٤٨٠,٨	٢٣٩٣,٢	٢٨٧٤,٠
جملة الإيرادات الجارية	١٠٠٩,١	٨٣,١	١٠٩٢,٢	٦٤٢,٨	١٧٣٥,٠	٢٠٧٣,٧	٣٨٠٨,٧	١٣٧٧,٨	١٠٠,٣	١٤٧٨,١	٧٧٤,٦	٢٢٥٢,٧	٢٤٠١,٥	٤٦٥٤,٢
تجز العمليات الجارية	—	٢٨٦,٩	٢٨٦,٩	٦٥٢,٣	٩٣٩,٢	٢٩,٩	٩٦٩,١	—	٣٢٩,٥	٣٢٩,٥	٤٠٠,٥	٧٣٠,٠	١٧,٨	٧٤٧,٨
جملة الموارد الجارية	١٠٠٩,١	٣٧٠,٠	١٣٧٩,١	١٢٩٥,١	٢٦٧٤,٢	٢١٠٣,٦	٤٧٧٧,٨	١٣٧٧,٨	٤٢٩,٨	١٨٠٧,٦	١١٧٥,١	٢٩٨٢,٧	٢٤١٩,٣	٥٤٠٢,٠

جدول رقم (٢٠)

الباب الثانى — نفقات جارية وتحويلات جارية على مستوى السنوات والمجموعات بالموازنة العامة للدولة

(بالمليون جنيه)

البيان	١٩٧٥ ختامى	١٩٧٦ ربط	١٩٧٧	نسبة التغير % ١٩٧٧ / ٧٦
الباب الثانى :				
مستلزمات سلعية	٢٩٠,٢	٢٦٠,٧	٣٠٤,٧	١٦,٩
مشتريات بغرض البيع	٧٩١,٢	٧٢٨,٢	٩٤٩,٩	١٤,٧
مستلزمات خدمية	١٦٠,٧	١٦٥,٢	٢٣٣,٨	٤١,٥
م . تحويلية جارية	٥١٠,٤	٤٥٥,٥	٤٧٣,٦	٤,٠
م . تحويلية وتخصصية	١٣٤٣,٦	١٢٧٦,٢	١١٨٥,٩	(—) ٧,١
فائض العمليات الجارية (دون فائض الحكومة)	٣٠٠,١	١٩٩,١	٢٠٢,٦	١,٨
اعتمادات إجمالية	٣٣٦,٣	٣٦٥,٢	٣٦٤,٦	٠,٢ (—)
جملة الباب الثانى (دون فائض الحكومة)	٣٧٣٢,٥	٣٥٥٠,١	٣٧١٥,١	٤,٦
فائض الحكومة	٢٧٩,٨	٤٥٩,٥	٧٤٩,٢	٦٣
جملة الباب الثانى	٤٠١٢,٣	٤٠٠٩,٦	٤٤٦٤,٣	١١,٣

جدول رقم (٢١) تفاصيل الباب الثانى — النفقات والتحويلات الجارية بالموازنة العامة للدولة

على مستوى الموازنات والمجموعات

(بالمليون جنيه)

البيان	ربط ١٩٧٦							خطة ١٩٧٧						
	حكومة مركزية	حكم محلى	جملة الجهاز الإدارى	هيئات خدمية	جملة موازنة الخدمات	هيئات اقتصادية	جملة الموازنة	حكومة مركزية	حكم محلى	جملة الجهاز الإدارى	هيئات خدمية	جملة موازنة الخدمات	هيئات اقتصادية	جملة الموازنة
الباب الثانى :														
نفقات جارية وتحويلات جارية														
مستلزمات سلعية	٣٣,٢	٢٥,١	٥٨,٣	٣٥,١	٩٣,٤	١٦٧,٣	٢٦٠,٣	٢٣,٨	٢٩,٧	٥٣,٥	٤١,٧	٩٢,٢	٢٠٩,٥	٣٠٤,٧
مشتريات بغرض البيع	—	١١,٨	١١,٨	١٠,٥	٢٢,٣	٨٠٥,٩	٨٢٨,٢	—	١٤,٢	١٤,٣	١٤,٦	٢٨,٨	٩٢١,١	٩٤٩,٩
مستلزمات خدمية	٥١,٧	٢٢,٢	٧٣,٩	١٨,٥	٩٢,٤	٧٢,٨	١٦٥,٢	٥٣,٠	٢٦,١	٧٩,١	٢٧,٦	١٠٦,٧	١٢٧,١	٢٣٣,٨
م . تحويلية جارية	٢,٩	٤,٣	٧,٢	٧٢,٨	٨٠,٠	٣٧٥,٥	٤٥٥,٥	٣,٢	٥,٦	٨,٨	٨٣,٠	٩٠,٨	٣٨٢,٨	٤٧٣,٦
م . تحويلية تخصصية	٦٢,١	٦,٥	٦٨,٦	١٠٥٥,٣	١١٢٣,٨	١٥٢,٤	١٢٧٦,٢	٧٧,٣	٦,٢	٨٣,٥	٨٨٠,٨	٩٦٤,٣	٢٢١,٦	١١٨٥,٩
فائض العمليات الجارية (دون فائض الحكومة)	—	—	—	٤,٩	٤,٩	١٩٤,٢	١٩٩,١	—	—	—	٩,٦	٩,٦	١٩٣,٠	٢٠٢,٦
اعتمادات إجمالية	٣٥٣,٢	٣,٠	٣٥٦,٢	٠,٦	٣٥٦,٨	٨,٤	٣٦٥,٢	٣٥٣,٧	٥,٠	٣٥٨,٧	١,٠	٣٥٩,٧	٤,٩	٣٩٤,٦
جملة الإنفاق الجارى	٥٠٣,١	٧٢,٩	٥٧٦,٠	١١٩٧,٦	١٧٧٣,٦	١٧٧,٦٥	٣٥٥٠,١	٥١١,٠	٨٦,٨	٥٩٧,٨	١٠٥٧,٣	١٦٥٥,١	٢٠٦٠,٠	٣٧١٥,١
فائض الحكومة	٢٥٣,٨	—	٢٥٣,٨	٦,٦	٢٦٠,٤	١٩٩,١	٤٥٩,٥	٥٣٠,٥	—	٥٣٠,٥	١٠,٤	٥٤٠,٩	٢٠٨,٣	٧٤٩,٢
جملة الباب الثانى	٧٥٦,٩	٧٢,٩	٨٢٩,٨	١٢٠٤,٢	٢٠٣٤,٠	١٩٧٥,٦	٤٠٠٩,٦	١٠٤١,٥	٨٦,٨	١١٢٨,٣	١٠٦٧,٧	٢١٩٦,٠	٢٢٦٨,٣	٤٤٦٤,٣

جدول رقم (٢٢)

الإيرادات السيادية

(بالمليون جنيه)

بيان	١٩٧٥ ختامي	١٩٧٦ ربط	١٩٧٦ متوقع	١٩٧٧ مستهدف
(١) الإيرادات السيادية للحكومة المركزية :				
الضرائب والرسوم العقارية ...	١٤,٦	٢٠,٥	١٦,٠	١٨,٢
الضرائب على دخول الأعمال ...	١٨٩,٣	٢١٨,٣	٢٣٠,٠	٢٨٠,٩
الضرائب على دخول الأفراد ...	٣١,١	٣٢,٧	٣٣,٠	٤٤,٤
ضرائب الدمغة	٥٢,٣	٤٧,٥	٥٧,٠	٧٢,٠
ضرائب التركات	٢,٦	٢,٨	٣,٠	٣,٠
الضرائب والرسوم السلعية ...	٤٧٦,٨	٤٦٣,١	٥٢٢,٠	٦٦٠,٠ (*)
فروق الأسعار	١٤٧,٠	١٥٨,٦	١٦٩,٥	٢٠٠,١
إيرادات سيادية متنوعة	٢,٥	٢,٤	٢,٥	١٦,٤
جملة الإيرادات السيادية للحكومة المركزية	٩١٦,١	٩٤٥,٩	١٠٣٣,٠	١٢٩٥,٢
ب) الإيرادات السيادية للحكم المحلي				
الضرائب والرسوم العقارية ...	١٦,٥	١٨,٩	١٧,٠	—
الضرائب ورسوم محلية أخرى ...	٣٤,٦	٣٦,٨	٣٦,٥	—
جملة الإيرادات السيادية للحكم المحلي	٥١,١	٥٥,٧	٥٣,٥	٦٧,٠
(ا + ب) جملة الإيرادات السيادية بالجهاز الإداري ...	٩٦٧,٢	١٠٠١,٦	١٠٨٦,٥	١٣٦٢,٢
ج) الإيرادات السيادية بالهيئات الخدمية	٢٧٨,٥	٣٣١,٦	٣٣٥,٠	٤٠٩,٧
جملة الإيرادات السيادية بموازنة الخدمات	١٢٤٥,٧	١٣٣٣,٢	١٤٢١,٥	١٧٧١,٩
د) الإيرادات السيادية بالهيئات الاقتصادية	٧,١	٧,٩	٧,٥	٨,٣
إلى عام الإيرادات السيادية بالموازنة	١٢٥٢,٨	١٣٤١,١	١٤٢٩,٠	١٧٨٠,٢

(*) تتضمن ١٠١,٧ مليون جنيه فروق أسعار تشجيعية .

جدول رقم (٢٣)

الضرائب غير المباشرة

(بالمليون جنيه)

بيان	١٩٧٥ ختامي	١٩٧٦ ربط	١٩٧٦ متوقع	١٩٧٧ مستهدف
الضرائب غير المباشرة بالجهاز الإداري :				
ضرائب الدمغة	٥٢,٢	٤٧,٥	٥٧,٠	٧٢,٠
ضرائب الرسوم السلعية	٤٧٦,٨	٤٦٣,١	٥٢٢,٠	٦٦٠,٠ (*)
فروق الأسعار	١٤٧,٠	١٥٨,٦	١٦٩,٥	٢٠٠,١
ضرائب ورسوم ذات صفة سيادية	١٧,٥	١٧,٤	١٧,٠	٢٠,٠
إيرادات ورسوم مختلفة	٣١,٠	١٣,٢	٣٢,٠	٢٢,٠
أخرى	٥,٠	٧,٢	٧,٠	٨,٠
جملة	٧٢٩,٥	٧٠٧,٠	٨٠٤,٥	٩٨٢,٣
ضرائب غير مباشرة بموازنات أخرى	١٧,٧	١٩,١	١٨,٠	٢٣,١
إجمالي	٧٤٧,٣	٧٢٦,١	٨٢٢,٥	١٠٠٥,٤

(*) تتضمن ١٠١,٧ مليون جنيه فروق أسعار تشجيعية .

جدول رقم (٢٤)

الإيرادات الجارية بالموازنة العامة

(بالمليون جنيه)

بيان	١٩٧٦ ربط	١٩٧٧
الإيرادات السيادية	١٣٤١,١	١٧٨٠,٢
إيرادات خدمية ومتنوعة	٩٤,٥	٢٤,٧
إيرادات محلية		

جدول رقم (٢٥)
الإعانات
(بالمليون جنيه)

بيان	١٩٧٥ ختامى	١٩٧٦ ربط	١٩٧٦ متوقع	١٩٧٧
(أ) صندوق موازنة الأسعار وتكاليف المعيشة :				
هيئة السلع التموينية	٤٩٠,٢	٤٢٢,٤	٤٠٠,٠	٢١٦,٥
هيئات أخرى	١٣١,٩	١٣١,٣	١١٠,٠	٥٩,٩
فوائد	—	—	—	—
جملة	٦٢٢,١	٥٥٣,٧	٥١٠,٠	٢٧٦,٤
(ب) عجز اقتصادى بالهيئات الاقتصادية	٦,٧	١٣,٦	١٣,٠	١٧,٨
(ج) إعانة مقاومة آفات القطن	٢٧,٥	٢٥,٩	٢٣,٠	٢٧,٠
جملة الإعانات	٦٥٦,٣	٥٩٣,٢	٥٤٦,٠	٣٢١,٢

جدول رقم (٢٦)
الاستهلاك الجماعى
(بالمليون جنيه)

بيان	١٩٧٥ ختامى	١٩٧٦ ربط	١٩٧٦ متوقع	١٩٧٧
١ ــ الجهاز الإدارى :				
أجور	٤٣٥,٦	٥٤٩,٣	٥٢٨,٠	٦٦٢,٣
مستلزمات سلعية	٤٨,١	٥٨,٢	٥٠,٠	٥٣,٥
مستلزمات خدمية	٦٦,٨	٧٣,٩	٦٨,٠	٧٩,١
قوات مسلحة	٢٥٣,٠	٢٨٦,٨	٢٨٦,٨	٢٩٢,٢
صندوق الطوارئ	٣٠٠,٠	٣١٥,٠	٣١٥,٠	٣٢٥,٥
مجلس الشعب	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠
إيجار مدفوع	٣,٠	٣,٢	٣,٩	٤,٠
إيجار محسوب	٢٠,٠	٢١,٠	٢٠,٠	٢١,٠
جملة	١١٢٨,٥	١٣٠٩,٥	١٢٧٣,٧	١٤٣٩,٦
٢ ــ الهيئات الخدمية :				
أجور	٧١,١	٨٢,٧	٧٨,٠	١٠٥,٠
مستلزمات سلعية وخدمية ...	٢٧,٩	٥١,٣	٤٦,٠	٦٧,٤
يستبعد إيرادات النشاط الجارى	١٤,١-	١٨,٦-	١٨,٠-	٢٢,٠-
صافى الهيئات الخدمية	٨٤,٩	١١٥,٤	١٠٦,٠	١٥٠,٤
الاستهلاك الجماعى	١٢١٣,٤	١٤٢٤,٩	١٣٧٩,٧	١٥٩٠,٠

ثانيا ــ بالنسبة لموازنة شركات القطاع العام :

نستعرض فيما يلى الأهداف فى خطة عام ١٩٧٧ بالنسبة لشركات قطاع الأعمال (شاملة البنوك التجارية وشركات التأمين) مقارنة بالنتائج الفعلية لها فى عام ١٩٧٥ كما جاء فى حساباتها الختامية وما هو متوقع لها فى عام ١٩٧٦ مع مراعاة الظروف التى مرت فى هذه السنة ومعدلات التغير فى السنوات السابقة .

ويلاحظ أن خطة هذه الشركات التى سنتناولها بالتحليل بنيت أساسا على موازناتها المعتمدة .

١ ــ الإنتاج والناتج :

يعرض الجدول التالى الإنتاج والناتج فى هذه الشركات كما هو مستهدف فى عام ١٩٧٧ مقارنا بالمحقق فى عام ١٩٧٥ والمتوقع عام ١٩٧٦ :
(بالمليون جنيه)

البيان	١٩٧٥ فعلى	١٩٧٦ متوقع	١٩٧٧ مستهدف	معدل النمو ٪ ٧٦/٧٧	معدل النمو ٪ ٧٥/٧٧
الإنتاج بتكلفة عوامل الإنتاج	٢٩٣٣,٠	٣١٥٦,٨	٣٥٨٢,١	١٣,٣	٢٢,١
المستلزمات السلعية والخدمية	١٦٤٤,٠	١٧٩٢,٠	٢٠٩٠,٠	١٦,٦	٢٧,١
الناتج الإجمالى	١٢٨٩,٠	١٣٦٤,٨	١٤٩٢,٠	٧,٢	١٥,١
الإهلاك	١٥٥,٠	١٧٩,٦	١٩٥,٥	٨,٨	٢٦,١
الناتج الصافى	١١٣٤,٠	١١٨٥,٢	١٢٩٦,٥	٩,٣	١٤,٣

وباستقراء الجدول السابق يسترعى الانتباه أن معدلات نمو مستلزمات الإنتاج السلعية والخدمية تزيد بكثير عن معدلات الإنتاج .

ونوضح فيما يلى النسب المئوية للمستلزمات والإهلاك إلى الإنتاج :

بيان	١٩٧٥ فعلى	١٩٧٦ متوقع	١٩٧٧ مستهدف
نسبة المستلزمات : الإنتاج ...	٥٦,٤ ٪	٥٦,٧ ٪	٥٨,٤ ٪
نسبة الإهلاك : الإنتاج	٥,٣ ٪	٥,٧ ٪	٥,٦ ٪

ومن الجدول يتضح زيادة النسبة من سنة إلى أخرى خصوصا فى المستلزمات .

٢ ـ الناتج الصافى وتوزيعاته :

ويعرض الجدول التالى توزيع عناصر الناتج الصافى فى السنوات الثلاث مع إبراز التوزيع النسبى لها .

السنوات / العناصر	١٩٧٥ فعلى	١٩٧٦ متوقع	١٩٧٧ مستهدف	التوزيع النسبى ١٩٧٥	التوزيع النسبى ١٩٧٦	التوزيع النسبى ١٩٧٧
الأجور الإجمالية	٤٩٠,٠	٥٣٢,٦	٦٢٠,٠*	٤٣,٢	٤٤,٩	٤٧,٨
فائض العمليات الجارية	٤٤٦,٠	٤٣٩,٣	٤٦٠,٣	٣٩,٣	٣٧,١	٣٥,٥
الفوائد وفروقها	٨٥,٣	٩٠,٠	١٨٨,٢	٧,٥	٧,٦	١٤,٥
الإيجارات	٦,٦	٨,٠	٢٦,٧	٠,٦	٠,٧	٢,١
فرق تقويم التغير فى المخزون	١٠٦,١	١١٥,٣	١,٣	٩,٤	٩,٧	٠,١
الإجمالى	١١٣٤,٠	١١٨٥,٢	١٢٩٦,٥	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وباستقراء الجدول السابق يتضح زيادة الوزن النسبى للأجور عاما بعد عام مما كان له أثره فى تناقص الوزن بالنسبة لفائض العمليات الجارية، كما يلاحظ زيادة الفوائد وخاصة فى سنة الخطة .

* بخلاف ٣٠ مليون جنيه تكاليف الكادر الجديد فى الشركات .

٣ ـ الفائض القابل للتوزيع :

يعرض الجدول التالى الفائض القابل للتوزيع (بعد خصم الضريبة) فى شركات القطاع العام وتقسيمه ما بين موزع (حصة الدولة فى الأرباح) وحصتها فى الإدارة ، والإشراف وحصة المساهمين وحصة العاملين فى الأرباح وحصة بنك ناصر ،وبين محتجز (احتياطى شراء سندات حكومية واحتياطيات أخرى وتغطية خسائر سنوات سابقة) .

بيان	١٩٧٦ متوقع	١٩٧٧ مستهدف	معدل النمو %
الفائض القابل للتوزيع	٣٨٣,٠	٤١٧,٠	٨,٩
(ا) موزع	٣٠٠,٠	٣٢٦,٣	٨,٨
(ب) محتجز (احتياطيات) ...	٨٣,٠	٩٠,٧	٩,٣

الصورة القطاعية

لمشروع خطة عام ١٩٧٧

نعرض فيما يلى الصورة القطاعية لمشروع خطة عام ١٩٧٧

قطاع الزراعة والرى :

قدرت الاستثمارات اللازمة لقطاع الزراعة والرى فى خطة عام ١٩٧٧ بنحو ١٣٦ مليون جنيه بلغ المكون الأجنبي منها نحو ٤٣,٩ مليون جنيه موزعا بين القطاعين العام والخاص على النحو التالى :

البيان	جملة	محلى	أجنبى
	مليون جنيه	مليون جنيه	مليون جنيه
قطاع عام	١٢٠,٧	٨١,٩	٣٨,٨
قطاع خاص	١٥,٣	١٠,٢	٥,١
جملة	١٣٦,٠	٩٢,١	٤٣,٩

وبلغت استثمارات وزارة الزراعة ٥٩,٥ مليون جنيه ووزارة الرى ٤٧,١ مليون جنيه و٧,٤ مليون جنيه للثروة المائية ، ٤,٤ مليون جنيه لوزارة الدولة لشئون السودان وذلك فى قطاع الزراعة والرى .

وقد استهدفت استثمارات عام ١٩٧٧ تنفيذ البرامج والمشروعات والأهداف الانتاجية على النحو التالى :

ـ دعم مراكز البحوث الزراعية لاعطاء دفعة قوية لأجهزة البحث العلمى التطبيقى وامكان استفادة الزراعة من تطبيق البحوث العلمية .

ـ ازالة معوقات الانتاج الزراعى فى الأراضى القديمة والجديدة وحل مشكلتى الصرف وتدهور التربة .

ـ اعطاء دفعة قوية لمشروعات تحسين وصيانة الأراضى الزراعية وذلك فى مساحة ١١٢ ألف فدان .

ـ التوسع فى ميكنة العمليات الزراعية ورفع كفاءة العامل الزراعى وبالتالى رفع الكفاءة الانتاجية للانتاج النباتى والحيوانى .

ـ بناء التركيب المحصولى على اساس احداث مجالات مكانية ومناخية للتخصص فى الانتاج وخلق مزيد من الطاقات التصديرية وتقليل الواردات الزراعية باتباع الآتى :

(أ) تحقيق الاكتفاء الذاتى من البقوليات مثل الفول والعدس وكذلك محصول السمسم بزيادة المساحات المخصصة لها وزيادة المساحة التى ستزرع بالقمح المكسيكى الى نحو ٦٠٠ ألف فدان .

(ب) الوصول بمساحة القطن الى نحو ١,٥ مليون فدان تنتج نحو ٨,٤ مليون قنطار متري زهر لاتاحة قدر أكبر من القطن للتصدير .

(ج) زيادة مساحة قصب السكر الى نحو ٢٦٠ ألف فدان لتوفير الخام اللازم لمصانع السكر المحلية وتحقيق الاكتفاء الذاتى من السكر .

(د) زراعة نحو ٩٦٥ ألف فدان بأنواع الخضر ينتج منها نحو ٧٢٨٢ ألف طن على مدار السنة .

(هـ) الوصول بمساحة الفاكهة الى نحو ٣٢٤ ألف فدان تنتج نحو ١٨٧٨ ألف طن من الأنواع المختلفة للفاكهة بجانب انتاج نحو ٤١٥ ألف طن من البلح .

(و) تطوير أساليب الانتاج الزراعى واستخداماته والتوسع فى مشروعات التصنيع الزراعى لرفع قيمة الانتاج والدخل الزراعى .

ـ الوصول بانتاج بندى المائدة الى ٢٦ مليون دجاجة وانتاج البيض الى نحو ١٢٠ مليون بيضة بجانب انتاج نحو ٣٠ مليون كتكوت توزع على القطاع الخاص .

ـ الوصول بانتاج اللحوم الى نحو ٩ آلاف طن والألبان الى نحو ١٢ ألف طن .

كما راعى مشروع الخطة ادراج الاستثمارات اللازمة للتنمية الأفقية بهدف :

١ ـ اعطاء دفعة قوية لاستكمال الأراضى المستصلحة وتزويدها بالمرافق الهامة والحيوية حتى يمكن ادخالها فى مراحل الاستزراع .

٢ ـ احلال وابدال آلات ومعدات شركات استصلاح الأراضى والمحافظة على طاقتها الانتاجية .

٣ ـ الاستمرار فى استزراع الأراضى التى دخلت فى مرحلة الاستزراع بالحاصلات والعمل على رفع كفاءتها الانتاجية ـ وفى هذا المجال روى تخفيف الأعباء المالية الملقاة على عاتق الدولة فى استزراع الاراضى الجديدة ـ وتصحيح المسار الاقتصادى لهذه الاراضى ،وذلك بقصر ما يحتفظ به فى صورة مزارع دولة على مساحة قدرها نحو ٢٠٥ آلاف فدان بالقطاع الشمالى والتى تصلح لمشروعات التصنيع الزراعى واستخدام الأساليب الفنية والتكنولوجية لها للعمل على زيادة انتاجيتها . كذلك طرح باقى الاراضى المستصلحة وقدرها نحو ٣١٩ ألف فدان للبيع أو التمليك تشجيعا للقطاع الخاص .

وقد خصص للثروة السمكية الاستثمارات اللازمة فى مشروع الخطة لتحقيق الاهداف التالية :

١ ـ انشاء مزارع سمكية فى مساحة قدرها ٧٥٠٠ فدان داخل الوادى تنتج نحو ٧٥٠٠ طن سنويا .

٢ ـ توفير الزريعة لامداد البحيرات والمزارع السمكية بها .

٣ ـ تطوير سفن الصيد فى أعالى البحار وتدريب أطقم السفن لرفع انتاجية الأسطول من نحو ١٥ ألف طن الى نحو ٣٠ ألف طن .

وكذلك تجهيز مركز لتدريب صيادى الاسفنج .

٤ ـ تدعيم الأسطول بشركة المصايد الشمالية بمركبين جديدين هذا وقد أدرجت الاستثمارات اللازمة لجهاز تنمية بحيرة ناصر بهدف تحقيق مايلى :

ـ توفير نحو ٧ لنشات لتجميع ونقل الأسماك داخل بحيرة ناصر بالاضافة الى انشاء مصنع للتثليجة .

ـ استكمال الدراسة الخاصة بتصنيف التربة لوديان الضفة الغربية لبحيرة ناصر وكذلك حفر خمسة آبار اختبارية .

ـ البدء بانشاء مصنعين للرخام والجرانيت لاستغلال المورد الطبيعى الذى يتمثل فى سلسلة جبال الضفة الشرقية للبحيرة .

وقد خصص مشروع الخطة الاستثمارات اللازمة لوزارة الرى لتحقيق الأهداف التالية :

ـ تنفيذ شبكات الصرف المغطى فى مساحة ١٥٠ ألف فدان .

ـ تعميق وتوسيع المصارف الرئيسية والفرعية فى مساحة ١٨٠ ألف فدان .

ـ استكمال محطات طلمبات الصرف الجارى تنفيذها .

ـ تنفيذ مشروعات تحويل الحياض فى مساحة ٧ آلاف فدان .

ـ تحسين أداء مرفق الرى والصرف بتوسيع وتعميق الترع بما يتلاءم مع احتياجاتها الفعلية من المياه .

ـ استكمال مجارى الرى والصرف الرئيسة والفرعية فى حوالى ٢٤ ألف فدان .

ـ البدء فى تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع قناة جونجلى بجنوب السودان .

ـ القيام بالأبحاث الخاصة بجسم السد وبحيرة ناصر والبدء فى مشروع مفيض توشكى .

ويستهدف أن يصل الانتاج الزراعى فى عام ١٩٧٧ الى نحو ٢٤٠٠ مليون جنيه مقوما بالاسعار الجارية لعام ١٩٧٦ بزيادة قدرها نحو ٧٠ مليون جنيه عن الانتاج المتوقع تحقيقه فى عام ١٩٧٦ كما يقدر أن يبلغ الدخل المتولد عن ذلك الانتاج نحو ١٧٢٠ مليون جنيه بزيادة قدرها نحو ٥٥ مليون جنيه عن المتوقع تحقيقة فى عام ١٩٧٦ بمعدل نمو قدره ٣ر٣٪ .

قطاع الصناعة :

تضمنت الخطة تخصيص استثمارات قدرها ٣٦٩ر٧ مليون جنيه لقطاع الصناعة تمثل نحو ٢٣ر٨٪ من اجمالى الاستثمار فى الخطة ، وهو ما يزيد عن ضعف الاستثمارات المخصصة لوزارة الصناعة فى تلك السنة ويرجع ذلك الى أن هناك وزارات يدخل فى نطاق اشرافها بعض الأنشطة الصناعية فمثلا وزارة الانتاج الحربى مدرج لها نحو ٢٦ر٦ مليون جنيه لنشاطها الصناعى المدنى ووزارة الكهرباء مدرج لها نحو ٧ر٤ مليون جنيه لانتاج الكابلات والمحولات . ووزارة التجارة مدرج لها نحو ٩ر٤ مليون جنيه للمحالج ومحطات تعبئة الخضر والفاكهة وحفظها ونشاط انتاج الأحذية بشركة باتا ، ووزارة التموين مدرج لها ٩ مليون جنيه للمضارب والمخابز ومصانع الثلج والتعبئة واعداد اللحوم الطازجة ، ووزارة الصحة ٨ مليون جنيه لصناعة وتعبئة الأدوية ، ووزارة الاسكان مدرج لها نحو ٧٤ مليون جنيه لصناعة مواد البناء ، وقناة السويس مدرج لها نحو ٤ر٧ مليون جنيه لشركاتها الصناعية ، هذا بالاضافة الى ما هو مخصص للقطاع الخاص وقدره ٦٣ر٥ مليون جنيه .

ومن اجمالى مقدار ماهو مخصص من استثمارات وزارة الصناعة والبالغ قدرها ١٦٥ر١ مليون جنيه فى خطة عام ١٩٧٧ يخص النشاط الصناعى نحو ١٥٥ر٩ مليون جنيه والباقى وقدره ٩ر٢ مليون جنيه خصص للمشروعات التكميلية واللازمة لخدمة القطاع من نقل ومواصلات واسكان وكهرباء وخلافه .

ويوضح البيان التالى توزيع استثمارات وزارة الصناعة وهيئاتها ومصانعها فى خطة ١٩٧٧ موزعة طبقا لنوعية المشروعات :

نوعية المشروعات	جملة الاستثمارات	الأجنبى منها	نسبة الجملة إلى الإجمالى العام
	مليون جنيه	مليون جنيه	٪
إحلال وتجديد ..	٤٠ر٣	٢٨,٦	٢٤,٤
جارى تنفيذه	١٠١ر١	٣٢,٩	٦١,٣
جديد	١٩,٥	٦,٦	١١,٨
تعمير	١,٧	٠,٩	١,٠
مشاركة	٢,٥	١,٣	١,٥
الإجمالى العام ..	١٦٥,١	٧٠,٣	١٠٠

وواضح مما سبق أن الجانب الأكبر من الاستثمارات وقدره ١٠١ر١ مليون جنيه (بنسبة ٦١ر٣٪) قد خصص للمشروعات الجارى تنفيذها وهذا وضع طبيعى للحصول على عائد سريع من الاستثمارات التى تم تنفيذها ولن يستفاد منها الا بعد استكمال باقى الاستثمارات للمشروع ـ ويلى ذلك فى الترتيب من ناحية الحجم استثمارات الاحلال والتجديد وقدرها ٤٠ر٣ مليون جنيه تمثل ٢٤ر٤٪ من اجمالى الاستثمارات وهذا وضع طبيعى كذلك لأن الاحلال والتجديد له الأهمية الكبيرة فى المحافظة على الطاقات القائمة ـ وتأتى المشروعات الجديدة فى الترتيب الثالث اذ يبلغ حجم استثماراتها ١٩ر٥ مليون جنيه (بنسبة ١١ر٨٪) وكذلك ترد فى الأهمية الثالثة بعد الجارى تنفيذه والاحلال والتجديد .

هذا ويبلغ نصيب مشروعات المشاركة من الاستثمارات ٢ر٥ مليون جنيه (بنسبة ١ر٥٪) بينما يبلغ نصيب مشروعات التعمير ١ر٧ مليون جنيه بنسبة ١٪ من اجمالى الاستثمارات .

وقد روعى فى توزيع استثمارات وزارة الصناعة تحقيق ما تستهدفه الخطة ، أما أهم المشروعات التى حظيت بالنصيب الأكبر من استثمارات الوزارة فهى :

ـ مجمع الألمونيوم وتوسعاته وخصها نحو ١٤ر٢ مليون جنيه .

ـ مجمع الحديد والصلب ومشروعاته التكميلية حتى يمكن استكمال الفرن الرابع وخصص له نحو ١٣ مليون جنيه .

ـ مشروعات الفوسفات بالحمراوين وأبو طرطور وخصها ٧ر٩ مليون جنيه .

ـ مشروع يوريا طلخا وخصص له نحو ١٣ر٨ مليون جنيه حتى يمكن البدء فى تشغيله فى العام القادم .

ـ مشروع الفيروسليكون وخصص له نحو ٥ر٧ مليون جنيه .

ـ تطوير وتوسيع مصانع الغزل والنسيج بالمحلة وكفر الدوار وصباغة البيضا وقد خصص لذلك ١٠ر٧ مليون جنيه ، كما أدرج لغزل السميك بالزقازيق وغزل دمياط نحو ٣ر٥ مليون جنيه . هذا فضلا عن نحو ٤ر٧ مليون جنيه لانتاج ألياف البولى استر .

ـ مصنع سكر دشنا ومدرج له نحو ٣ مليون جنيه علما بأنه سيبدأ انتاجه فى موسم العصير الحالى .

ويستهدف أن يصل الانتاج الصناعى مقوما بالتكلفة وبأسعار ١٩٧٦ الى نحو ٣٧٥٤ مليون جنيه وأن يبلغ الدخل المتولد عنه نحو ١٠٢٤ مليون جنيه . وهذا يعنى أن معدل النمو الحقيقى المستهدف للدخل الصناعى يقدر بنحو ٢ر٩٪ بالمقارنة بالمتوقع لعام ١٩٧٦

كما تستهدف خطة ١٩٧٧ زيادة كثير من السلع ومن أهمها مايلى :

ـ الوصول بانتاج السكر الى نحو ٦٤٤ ألف طن فى عام ١٩٧٧ مقابل نحو ٥٧٥ ألف طن متوقع انتاجها فى عام ١٩٧٦ ونحو ٥٢١ ألف طن فى عام ١٩٧٥

ـ زيادة انتاج السلى الصناعى بنحو ١٣ ألف طن عن المتوقع لعام ١٩٧٦

ـ زيادة انتاج غزل القطن بنحو ٥ آلاف طن ومنسوجاته بنحو ١ر٧ ألف طن .

ـ زيادة انتاج الأحذية بنحو ٢ر٤ مليون زوج .

ـ زيادة انتاج الأسمدة بنحو ١٠٠ ألف طن (١٥ر٥٪)

ـ زيادة فحم الكوك بنحو ٧٥ ألف طن .

ـ زيادة انتاج حديد التسليح بنحو ٢٠ ألف طن .

ـ زيادة كتل الألومنيوم بنحو ١٥ ألف طن .

ـ زيادة الانتاج من اللوارى بنحو ٤٣٠ لورى ، ومن عربات الركوب بنحو ٥٣٢٠ سيارة .

ـ زيادة الانتاج من الثلاجات بنحو ٥٠ ألف ثلاجة ومن التليفزيون بنحو ٢٠ ألف جهاز فضلا عن زيادة الانتاج من عدادات الكهرباء والمياه بنحو ٢٠ ألف ، ٢٥ ألف عداد على التوالى .

قطاع الطاقة والوقود :

يعتبر الطاقة المحرك الأساسى لدفع عجلة الانتاج وهى تمثل عنصرا رئيسيا فى اقتصاديات المجتمع ورفاهيته ويشمل قطاع الطاقة فى جمهورية مصر العربية الطاقة المولدة من البترول ومشتقاته وتلك المولدة من محطات التوليد الكهربائية .

البترول :

تبلغ الاستثمارات لقطاع البترول فى عام ١٩٧٧ نحو ٩٦٫٣ مليون جنيه وهو نصيب الجانب الوطنى بخلاف حوالى ١٦٦ مليون جنيه سيمولها الجانب الأجنبى موزعة كما يلى :

١٤٤ مليون جنيه يمولها المقاول الأجنبى منفردا فى مشروعات البحث والتنمية .

٢٢ مليون جنيه استثمارات الجانب الأجنبى فى الشركات المشتركة .

وقد روعى عند توزيع استثمارات القطاع أن تغطى مشروعات البحث عن البترول فى المناطق الصحراوية وخليج السويس والدلتا ووادى النيل وكذلك تحت مياه البحر الأبيض والأحمر ، وكذلك استكمال تنمية حقول البترول والغازات المكتشفة والاستمرار فى البحث والتنقيب عن حقول جديدة .

كما أخذ فى الاعتبار الاستثمارات اللازمة للاحلال والتجديد حيث أنها ضرورية للمحافظة على الانتاج القائم .

كما روعى رفع كفاءة معامل التكرير الموجودة لسد حاجة الاستهلاك المحلى والتوسع فى تصدير المنتجات ، وتحسين مواصفات بعض المنتجات البترولية .

وتتضمن هذه الاستثمارات مبلغ ٢٫٩ مليون جنيه لمشروعات التعمير فى منطقة القناة وتشمل مشروعات للتكرير والنقل والتوزيع .

وتستهدف خطة عام ١٩٧٧ أن يبلغ الانتاج من البترول الخام والغازات نحو ٢٢٫٥ مليون طن (مقابل نحو ١٨٫٤ مليون طن متوقع انتاجها فى [illegible] مليون طن

غازات ومكثفات) . وأن يتم معالجة نحو ١١ مليون طن وبحيث يصل انتاجنا من المنتجات البترولية نحو ١٠٫٥ مليون طن .

وعلى هذا الأساس ستصل قيمة انتاجنا من البترول الخام نحو ٤١٦ مليون جنيه يخص الدولة منه نحو ٣٤٤ مليون جنيه . أما الباقى فللشركات الأجنبية وتصل قيمة انتاجنا من المنتجات البترولية نحو ٢٤٠ مليون جنيه .

كما يقدر الدخل الاجمالى الذى سيتولد عن هذا الانتاج نحو ٤١٣ مليون جنيه منها نحو ٣٧٠ مليون جنيه من نشاط البترول الخام و ٤٣ مليون جنيه من المنتجات البترولية .

ويقدر اجمالى استهلاكنا من المنتجات البترولية نحو ٩٫٧ مليون طن وذلك بخلاف نحو ٠٫٧ مليون طن غازات لمصانع الأسمنت والأسمدة والمحطات الحرارية .

كما تستهدف الخطة أن تصل صادراتنا من البترول الخام ومنتجاته نحو ٣٤٤ مليون جنيه مقابل نحو ٢٥٦ مليون جنيه متوقع تحقيقها فى عام ١٩٧٦ أى بزيادة قدرها نحو ٦٨ مليون جنيه معظمها ناتج عن التوسع فى صادراتنا من البترول الخام من نحو ٤٫٤ مليون طن فى عام ١٩٧٦ الى نحو ٦٫١ مليون طن فى عام ١٩٧٧

أما بالنسبة لوارداتنا فى عام ١٩٧٧ فيقدر أن تنخفض بنحو ٧ مليون جنيه حيث ينتظر أن تصل قيمتها الى نحو ١١٤ مليون جنيه مقابل نحو ١٢١ مليون جنيه .

الكهرباء :

أما خطة قطاع الكهرباء لعام ١٩٧٧ تستهدف سد طلب كافة القطاعات الأخرى على الطاقة الكهربائية ويأتى فى مقدمة هذه القطاعات قطاع الصناعة ثم يليه الاستهلاك العائلى والأغراض العامة ، ويقدر اجمالى هذا الطلب بحوالى ١٣٫٣ مليار كيلووات / ساعة تقدر قيمتها بحوالى ١٢٣ مليون جنيه فى مقابل ١٠ مليار ك٠و٠س٠ متوقع استهلاكها فى عام ١٩٧٦ تقدر قيمتها بحوالى ١٠١ مليون جنيه ، ٨٫٧ مليار ك٠و٠س تم استهلاكها فى عام ١٩٧٥ وبلغ قيمتها ٨٨٫٧ مليون جنيه٠

وتقدر الطاقة الكهربائية المطلوب توليدها خلال عام ١٩٧٧ للوفاء بهذه الاحتياجات نحو ١٦ مليار ك٠و٠س منها نحو ١٠٫٨ مليار ك٠و٠س٠ من محطات التوليد المائية موزعة بين ٨٫٩ مليار ك٠و٠س٠ من محطة

الـد العالى وتحو ٩ر١ من محطة كهرباء أسوان أما الباقى وقدره نحو ٢ر٥ مليار ك٠و٠س٠ فسوف يتم توليدها من المحطات الحرارية ٠

هذا وتجدر الاشارة الى أن الفرق بين الطاقة الكهربائية المطلوب توليدها المقدرة بنحو ١٦ مليار ك٠و٠س٠ والطاقة الكهربائية المترتبة على الطلب والمقدرة بنحو ١٣ر٣ مليار ك٠و٠س٠ يمثل الطاقة الكهربائية اللازمة لعمليات الاستهلاك الذاتية لمحطات الكهرباء الى جانب الطاقة المتوقع فقدها فى الشبكات أثناء عمليات النقل والتوزيع ٠

وترجع الزيادة الكبيرة فى الطاقة الكهربائية المتوقع استخدامها بين عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ الى زيادة طاقة تشغيل مجمع الألمونيوم وبدء تشغيل المرحلة الأولى لخط أنابيب البترول بين السويس والاسكندرية فى أوائل عام ١٩٧٧

كما يقدر الدخل المتولد فى نشاط الكهرباء فى عام ١٩٧٧ بحوالى ٨٥ر٥ مليون جنيه فى مقابل ٨١ مليون جنيه متوقع تحقيقها فى عام ١٩٧٦

وتقدر الاستخدامات الاستثمارية المخصصة لوزارة الكهرباء فى خطة عام ١٩٧٧ نحو ١٠٢ مليون جنيه منها نحو ٨٥ مليون جنيه لنشاط الكهرباء ، أما الباقى فقد وجه الى بعض الأنشطة الأخرى مثل الصناعة وجهاز المقاولات والاسكان الى آخره ٠

وتقدر جملة الاستثمارات المخصصة لقطاع الكهرباء نحو ٩٠ر٢ مليون جنيه منها ١ر٤ مليون جنيه فى وزارة البترول ، نحو ٢ مليون جنيه فى الأمانة العامة للحكم المحلى ومجالس الخدمات ونحو ١ر٥ مليون جنيه فى وزارات الصناعة والزراعة والاسكان ٠ أما الباقى وقدره ٨٥ر٣ مليون جنيه فى وزارة الكهرباء التى تعتبر جهة التنفيذ الرئيسية فى قطاع الكهرباء ٠

وقد تم توزيع تلك الاستثمارات بين محطات التوليد وخصص لها نحو ٢٧ر٣ مليون جنيه وشبكات النقل والتوزيع والتى أدرج لها ٣٣ مليون جنيه ومشروع كهربة الريف وخصه ١٨ر٥ مليون جنيه الى جانب مشروعات الأبحاث والدراسات اللازمة لمشروع منخفض القطارة والمحطات النووية وأبحاث استغلال الطاقة الشمسية ٠ وهناك بعض البرامج الأخرى مثل برنامج عمليات الاحلال والتجديد اللازمة للمحافظة على الطاقات القائمة ورفع كفاءتها وبرامج التدريب ٠

أما أهم محطات الكهرباء فى خطة عام ١٩٧٧ فهى :

١ ـ استكمال انشاء محطة توليد كفر الدوار التى تبلغ قدرتها ٢٢٠ ميجاوات ، والبدء فى اضافة وحدة ثالثة بها تبلغ قدرتها ١١٠ ميجاوات ٠

٢ ـ استكمال توسيع محطة توليد غرب القاهرة بوحدة رابعة تبلغ قدرتها ٨٧ ميجاوات من المتوقع أن تبدأ هذه المحطة العمل خلال عام ١٩٧٩ ٠

٣ ـ مشروع محطة توليد كهرباء أبو قير وهذه المحطة مكونة من أربع وحدات قدرة كل منها ١٥٠ ميجاوات أى أن القدرة الاجمالية للمحطة تبلغ ٦٠٠ ميجاوات ، ومن المتوقع أن يبدأ تشغيل الوحدتين الأولى والثانية من هذه المحطة خلال عام ١٩٨١ أما الوحدتين الثالثة والرابعة ففى خلال عام ١٩٨٢ ٠

٤ ـ محطتى كهرباء الاسماعيلية والسويس وقدرة كل منهما ٣٠٠ ميجاوات ٠

٥ ـ المحطات الغازية اللازمة للمناطق الساحلية والصحراوية ٠

جهاز المقاولات :

خصص لتدعيم جهاز المقاولات فى مشروع الخطة استثمارات قدرها نحو ٢٥ مليون جنيه ، منها نحو ١٦ر٨ مليون جنيه للقطاع العام والباقى وقدرة ٨ر٢ مليون جنيه للقطاع الخاص ، وذلك للمحافظة على طاقته الانتاجية وتطويرها وتدعيمها وتعويض استهلاكاته ٠

وبذلك يصبح جهاز المقاولات باستخدام الاستثمارات المخصصه له فى مشروع الخطة ، بالاضافة الى ماخصص له من استثمارات فى خطة سنتى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ لاستيراد المعدات الميكانيكية الخدمية ووسائل النقل المتطورة وأدوات تدريب العاملين فى هذا المجال ، قد توفرت له كافة الامكانيات لزيادة طاقاته الانتاجية وهيأته للاضطلاع بتنفيذ حجم المبانى والتشييد فى عام ١٩٧٨ المتوقع زيادته عن ذلك الحجم فى عام ١٩٧٧ ٠

قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس :

بلغ حجم استثمارات قطاع النقل والمواصلات فى خطة ١٩٧٧ نحو ٤٥٣ مليون جنيه منها نحو ٣٧ مليون جنيه للقطاع الخاص والباقى وقدره ٤١٦ مليون جنيه للقطاع العام من هذا الحجم نحو ٢٣١ مليون جنيه استثمارات مخصصة لوزارات النقل والمواصلات والنقل البحرى والطيران ونحو ١١٠ مليون جنيه فى هيئة قناة السويس والباقى وقدره ٧٥ مليون جنيه لقطاع النقل فى الوزارات المختلفة مثل وزارات التموين والبترول والصناعة والثقافة والاعلام وقد خصص لوزارة النقل جملة استمارات قدرها ٧ر١٢٠ مليون جنيه فى خطة عام ١٩٧٧ منها ٣ر٤٢

مليون جنيه لهيئة السكك الحديدية لتجديد الخطوط الحديدية بحوالى ١٤٠ كم / سكة وشراء نحو ٢٢ جرار بقوة ١٦٠٠ حصان من القرض السعودى ومائة عربة بضاعة ، ٦٥ عربة ركاب من شركة سيماف هذا فضلا عن الانتهاء من مشروع كهربة اشارات خط كوبرى الليمون / المرج .

كما خصصت بالخطة استثمارات تقدر بنحو ٦٧ مليون جنيه لكل من هيئة النقل العام بالقاهرة وهيئة نقل الركاب بالاسكندريه وشركات نقل الركاب بالاقاليم لشراء واستيراد ألف اتوبيس من الولايات المتحدة لخدمة الركاب بالمحافظات المختلفة وذلك ضمن القرض الامريكى فضلا عن شراء ٣٥٠ أتوبيس لهيئة النقل العام بالقاهرة وشراء ٦٥ أتوبيس لهيئة نقل الركاب بالاسكندريه من القرض اليابانى كما راعت الخطه ادراج استثمارات تقدر بنحو ٤٥ مليون جنيه لمشروعات هيئة المواصلات السلكيه واللاسلكيه والتى من اهمها دخال نحو ٣١ الف خط تليفونى جديدمنها ١٠ آلاف خط لمدينة نصر ، ٧ آلاف خط بالدقى ، ٦ الاف خط بكل من شبرا وسيدى بشر والفين خط بالاقاليم هذا بالاضافه الى استكمال العمل فى زيادة سعة السنترال الالى بالقاهرة من ١٤٠٠ الى ٣٢٠٠ خط لتحسين خدمة النداء الالى فى السنترالات التى تتمتع بهذه الخدمة .

كما ادرجت الخطة الاستثمارات اللازمة لاستكمال الكبارى العلوية بالقاهرة وانشاء أتوستراد مصر الجديدة/حلوان والذى ينتظر تمويله من صندوق النقد العربى السعودى للتنمية .

وقد خصص وزارة النقل البحرى استثمارات قدرها حوالى ٤٠ مليون جنيه منها نحو ٧ر٨ مليون جنيه لتنفيذ تعاقداتها مع الترسانات المحلية بالاضافة الى شراء سفينة من الخارج وحوالى ٢٤ر٤ مليون جنيه يمول النقد الأجنبى اللازم لها عن طريق قروض البنك الدولى والحكومة الأمريكية والحكومة اليابانية وذلك لشراء معدات وآلات وانشاء ملاحق خارجية لرفع كفاءة العمل داخل هيئة ميناء الاسكندرية لمنع تكرار حدوث التكدس وخصص لمصلحة الموانى والمنائر نحو ٩ر٤ مليون جنيه لتطوير ميناء بورسعيد الحالى وتجديد الأرصفة والمنشآت لموانى السويس والأدبية وسفاجا واستكمال المرحلة الأولى لميناء مرسى مطروح وكذلك تحسين خدمات المنائر ، وقد خصص لوزارة الطيران المدنى جملة استثمارات تقدر بنحو ٢٠ مليون جنيه منها نحو ٥ مليون جنيه لاستكمال مبنى الطيران الآلى ومراكز التدريب واستكمال حظيرة الطائرات وتزويدها بالأجهزة لحماية الطائرات من العوامل الجوية واستخدام الأجهزة فى اجراء الصيانات البسيطة والكشف الدورى على الطائرات وكذلك انشاء مبنى لتموين الطائرات وتجهيزاته ومن المتوقع الانتهاء من المبنى خلال عام ١٩٧٧ وكذا البدء فى انشاء مبنى مجمع البضائع وتجهيزه للقضاء على ظاهرة تكدس البضائع أما الهيئة العامة للطيران المدنى فخصص لها نحو ٦ مليون جنيه لتحويل مطار الأقصر الى مطار دولى ومراقبة المجال الجوى للجمهورية واليدء فى تحويل مطار جاناكليس الى مطار دولى كما خصص لهيئة ميناء القاهرة الجوى جملة استثمارات تقدر بحوالى ٥ر٦ مليون جنيه لاستكمال تطوير ميناء القاهرة الجوى وقد خصص لهيئة قناه السويس وشركاتها جملة استثمارات قدرها ٥ر١١٤ مليون جنيه خص منها للشركات الصناعية ٧ر٤ مليون جنيه والباقى وقدره ٨ر١٠٩ مليون جنيه لقطاع النقل والمواصلات لمواجهة اعادة الملاحة واستعواض مادمر باستثمارات قدرها ٥ر٣٢ مليون جنيه وتطوير القناه وقد خصص له استثمارات قدرها ٦٦ مليون جنيه وسوف يتم فى المرحلة الأولى (٥٣ قدم غاطس) تطوير القناه بهدف توسيع وتعميق القناه للوصول بقطاعها المائى الى ٣٢٠٠ م٢ والى غاطس ٥٣ قدم للسماح بعبور القافلات المحملة حتى ١٥٠ الف طن ، ٢٠٠ ألف طن بحمولة مخفضة .

ويلاحظ أن هذا المشروع يتم تمويله من القرض اليابانى قيمته ١٣١ مليون دولار (بالسعر الرسمى) وبالاضافة الى أنه جارى عقد قروض مع البنك الدولى والدول العربية لاستكمال تحويل النقد الأجنبى اللازم لتنفيذ المرحلة الأولى للمشروع .

وخصص نحو ٢ر٧ مليون جنيه لانشاء أنفاق تحت القناه بغرض ربط الضفة الشرقية للقناة بالضفة الغربية وأدرجت الخطة أيضا ٢١ مليون جنيه لخطوط نقل البترول وكذا ١٠ر٧ مليون جنيه لانشاء صومعتين جديدتين بالقاهرة والاسكندرية واستكمال التوسع الآلى فى الصومعتين القائمتين .

قطاع التجارة والمال :

خصص مشروع خطة عام ١٩٧٧ لقطاع التجارة والمال استثمارات قدرها نحو ٩ر٤٦ مليون جنيه موزعة بين نحو ٨ر١٠ مليون جنيه لوزارة التجارة لمشروعات تجارة وتصدير الأقطان ولانشاء وتطوير محطات فرز وتعبئة الخضر والفواكه ومخازن تبريد لحفظ الخضروات وكذلك لاستكمال سوق القاهرة الدولى ونحو ٢ر٧ مليون جنيه لوزارة التموين لتجديد صومعتى الغلال بالقاهرة والاسكندرية وتزويدهما بشفاطات جديدة لزيادة كفاءة التفريغ بهما مع البدء فى انشاء صومعتين جديدتين للغلال بالقاهرة والاسكندرية بسعة تبلغ نحو ٢٠٠ ألف طن قمح وانشاء مجمع تبريد بالقاهرة بطاقة تخزينية بالتجميد قدرها نحو ١٠ آلاف طن وذلك لحفظ اللحوم والأسماك والدواجن المستوردة . هذا بالاضافة

الى انشاء ثلاجتين فى بورسعيد . هذا بالاضافة الى انشاء وتطوير فروع البيع وتدعيم وسائل النقل لتسهيل انسياب السلع لمواطن الاستهلاك ورفع كفاءة السحب من الموانى .

كما تضمنت استثمارات القطاع نحو ٦ر١ مليون جنيه لوزارة الاقتصاد والتعاون الاقتصادى لاستكمال المناطق الحرة بالقاهرة والاسكندرية والسويس وبورسعيد ، بالاضافة الى الاستثمارات اللازمة للجهاز المصرفى وشركات التأمين لتطوير أعمالها بما يتلاءم مع الاحتياجات الحالية لهذا النشاط .

وقد خص وزارة البترول من استثمارات ذلك القطاع نحو ٦ر٢١ مليون جنيه ونحو ٥ر٢ مليون جنيه لوزارتى المالية والتأمينات .

قطاع الإسكان :

لقد راعى مشروع خطة عام ١٩٧٧ العمل على تخفيف حدة مشكلة الاسكان الناجمة عن عدم كفاية مايبنى سنويا من وحدات سكنية لسد حاجة الأسر الناشئة وتخفيف حدة التكدس القائم ومتطلبات الاحلال لما يتهدم من وحدات سكنية عن طريق تخصيص استثمارات تقدر بنحو ٤ر١٦٤ مليون جنيه ، منها نحو ٣ر٤٤ مليون جنيه للقطاع العام ونحو ١ر١٢٠ مليون جنيه للقطاع الخاص ، بهدف توفير ١٠٠ ألف وحدة سكنية وقد قدرت استثمارات القطاع العام على أساس قيامه باستكمال الوحدات المتخلفة من السنوات السابقة التى أوشكت على الانتهاء والبالغ قدرها ٢٠ ألف وحدة سكنية والسير فى استكمال الوحدات التى بدىء فى تنفيذها فى عام ١٩٧٦ والبالغ عددها نحو ١٤ ألف وحدة سكنية واستكمال الساكن الخاصة لطلبة الجامعات والأزهر وكذا مساكن العاملين بالمناطق الصناعية .

كما قدرت استثمارات القطاع الخاص على أساس استكمال الوحدات الوشيكة الانتهاء وتقدر بنحو ٣٠ ألف وحدة سكنية والسير فى تنفيذ نحو ٣٦ ألف وحدة جديدة تمول من المدخرات المحلية والخارجية بما فى ذلك مدخرات المصريين فى الخارج .

قطاع المرافق :

اهتم مشروع الخطة بالمرافق العامة خاصة بعد أن أصبح الشعب يعانى من ضعف كفاءتها ، وباعتبارها من أهم العناصر التى تمس الجماهير من ناحية وباعتبارها من المشروعات الارتكازية الضرورية واللازمة للمشروعات الانتاجية من ناحية أخرى .

لذلك فقد خصص فى مشروع الخطة نحو ٦٧ مليون جنيه للمرافق العامة روعى فيها الأولويات التالية :

١ ـ الاهتمام بمشروعات الاحلال واصلاح مرافق مياه الشرب والمجارى ورفع كفاءتها .

٢ ـ التركيز على انهاء المشروعات التى قاربت على الانتهاء ومنها محطات مياه مسطرد ، وجزيرة الذهب وشمال حلوان بالقاهرة ومحطات مياه الشرب بالمدن والقرى المحرومة وخاصة التى وردت مهماتها الميكانيكية من مدة طويلة .

٣ ـ الاستفادة من القروض والتسهيلات الواردة من البنك الدولى والصندوق العربى للانماء الاقتصادى والجانب الألمانى واليابانى فى تدعيم عمليات مياه الشرب والمجارى ، وانشاء السحارات الخاصة بالصرف الصحى تحت المجارى المائية .

٤ ـ السير فى تغذية القرى المتخلفة ضمن برنامج لتغذية جميع القرى حتى عام ١٩٨٠

٥ ـ السير فى استكمال مجارى أسوان وقنا وسوهاج والأقصر ومنوف وكفرالدوار وسمنود وقليوب مع تدعيم مجارى القاهرة واستكمال مشروع مجارى الأسكندرية .

خدمات التنمية الاجتماعية :

أخذت خطة عام ١٩٧٧ فى اعتبارها التركيز على مجالات التنمية الاجتماعية التى تدعم نمو الاقتصاد القومى وانطلاقه نحو تحقيق الأهداف القومية من خلال الاهتمام بالموارد البشرية ، واعداد قوة العمل المؤهلة والمدربة القادرة على البحث العلمى ، وتطوير الانتاج والارتقاء بمعدلات الأداء فى مختلف قطاعات الانتاج .

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف ، فقد خصص لقطاعات خدمات التنمية الاجتماعية فى خطة عام ١٩٧٧ استثمارات تقدر بنحو ٨ر٩٥ مليون جنيه وذلك مقابل نحو ٩ر٦٥ مليون جنيه فى عام ١٩٧٦ وبزيادة تبلغ نسبتها نحو ٤ر٤٥٪

وعلى مستوى كل من قطاعات خدمات التنمية الاجتماعية فان خطة عام ١٩٧٧ تستهدف معالجة المشكلات الرئيسية لهذه القطاعات علاوة على ارساء قواعد ارتكازية للنهوض به ومراعاة تأثره وتأثيره فى غيره من القطاعات الأخرى .

وبالنسبة لقطاع التعليم والبحث العلمى والتدريب فقد خص هذا القطاع استثمارات قدرها ٥٣ر٤ مليون جنيه فى خطة عام ١٩٧٧ • وقد أعطيت الأولوية للاستثمارات المؤدية الى التوسع فى التعليم الثانوى الفنى ودور المعلمين ، سواء من ناحية الانشاء أو التجهيزات ، بغية تحقيق الزيادة المستهدفة فى نسبة المقيدين بهذا التعليم الى نحو ٦٥٪ من اجمالى المقيدين فى المرحلة الثانوية • كما أعطيت الأولوية للاستثمارات الخاصة بالتعليم الابتدائى التى تكفل الارتفاع بمعدلات استيعاب الأطفال الملزمين الى نحو ٨٧٪ من جملة عدد الملزمين وقدره ٩٥٩ ألف ملزم مقابل ٧٩٢ر٤ ألف ملزم قبلوا فى عام ١٩٧٦ وبغية استيعاب هذا العدد فان خطة عام ١٩٧٧ تستهدف فتح ٢٩٩٣ فصلا جديدا بالمدارس التعليمية لهذا الغرض •

أما بالنسبة للتعليم الاعدادى فانه يتوقع قبول ٥٥٤ ألف طالب بنسبة ٩٥٪ من اجمالى المقدر نجاحهم فى شهادة اتمام الدراسة الابتدائية فى عام ١٩٧٧ وقدره ٥٧٣ ألف طالب ، وذلك مقابل حوالى ٤٨٥ ألف طالب تم قبولهم فى عام ١٩٧٦ وبنسبة ٩٣ر٦٪ من جملة الناجحين فى عام ١٩٧٦ وقدره ٥١٨ ألف طالب •

وفيما يختص بالتعليم الثانوى العام والفنى فان خطة عام ١٩٧٧ تستهدف قبول ٢٩٤ر٤ ألف طالب وبنسبة ٨٦ر٤٪ من اجمالى المتوقع نجاحهم فى شهادة اتمام الدراسة الاعدادية والذين يقدر عددهم بحوالى ٣٤٠ر٧ ألف طالب فى عام ١٩٧٧ وذلك مقابل حوالى ٢٨٧ ألف طالب تم قبولهم فى عام ١٩٧٦ وبنسبة ٨٦ر٤٪ من جملة الناجحين فى عام ١٩٧٦ والذين يقدر عددهم بنحو ٣٣٢ ألف طالب ، وتتضمن الخطة الاستثمارات اللازمة لفتح ١٥٥٠ فصلا جديدا منها ٢٦٠ فصلا بالثانوى العام و ١٢١١ فصلا بالثانوى الفنى بمختلف أنواعه و٧٩ فصلا بدور المعلمين والمعلمات •

وفى مجال التعليم الجامعى والعالى ركزت الخطة على تدعيم الجامعات القائمة بما فيها جامعة الأزهر وفروعها ومعاهد اعداد الفنيين وذلك بتخصيص الاستثمارات اللازمة لاستكمال المبانى الضرورية لكلياتها ومعاهدها ، والتجهيزات والمعدات اللازمة لمعاملها وورشها ، والبعثات العلمية لتوفير احتياجاتها من هيئات التدريس مع الاهتمام بالاسكان الطلابى بغية حل مشكلة الاغتراب ، وقد بلغت جملة الاستثمارات المخصصة لهذه الأغراض نحو ٢٣ر٧ مليون جنيه فى عام ١٩٧٧ مقارنة بحوالى ١٨ر٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٦ هذا وتستهدف الخطة قبول نحو ٩١ر٨ ألف طالب وطالبة بالكليات المختلفة مقابل ٨٢ر٦ ألف طالب وطالبة فى عام ١٩٧٦ ، كما تستهدف الخطة قبول نحو ١٨ر٧ ألف طالب وطالبة بمعاهد اعداد الفنيين التجاريين والصناعيين مقابل ١٦ر٨ ألف طالب وطالبة فى عام ١٩٧٦ •

وفيما يختص بالبحث العلمى فان خطة عام ١٩٧٧ تركز على تنفيذ عقود البحوث التى تمت بين أكاديمية البحث العلمى ومختلف هيئاتها ومراكز البحوث لمعالجة المشكلات القومية والقطاعية وخاصة فى الزراعة والصناعة والاسكان ، مع الاهتمام بأبحاث الطاقة الذرية فى الاستخدامات السلمية • وقد خص خطة عام ١٩٧٧ فى هذه المجالات استثمارات قدرها ٣ر٣ مليون جنيه •

أما فيما يختص بالتدريب فقد أعطيت الأولوية فى هذا المجال الى برامج التدريب المهنى قصيرة الأجل لرفع مستوى الأداء للعمالة الماهرة ونصف الماهرة ، وتلبية الاحتياجات المترتبة على نمو القطاعات الأخرى وقد خصصت استثمارات تقدرها ٦ر١ مليون جنيه للتدريب فى خطة عام ١٩٧٧ مقابل مليون جنيه فى عام ١٩٧٦

وبالنسبة لقطاع الصحة فان خطة عام ١٩٧٧ تستهدف استكمال ١٨ مستشفى فى عواصم المحافظات ومراكزها ، كما تستهدف استكمال العيادات الشاملة التى تقدم الخدمة العلاجية التخصصية ، بالاضافة الى تدعيم مرفق الاسعاف بالسيارات والتجهيزات ، الى جانب استكمال الوحدات العلاجية القائمة بالتجهيزات الطبية •

أما فى الجانب الوقائى فان الخطة تستهدف احلال وتجهيز الأسرة العلاجية للأمراض المعدية ، بالاضافة الى استكمال الحملة الميكانيكية المتنقلة كما أن الخطة تركز على استكمال مشروع المجمعات الصحية والمراكز الطبية التى تقوم بالأعمال الوقائية بالمحافظات والأقاليم ، مع الاهتمام بمشروعات التأمين الصحى واستكمال وحداته •

وقد بلغت جملة الاستثمارات لهذا القطاع فى خطة عام ١٩٧٧ نحو ٢٠ر٩ مليون جنيه شاملة قطاع الدواء ، وذلك مقابل استثمارات قدرها ١٠ر٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٦

وفى مجال الخدمات الثقافية والاعلامية فقد خصها فى خطة عام ١٩٧٧ استمارات قدرها ١٤٫٩ مليون جنيه وذلك بهدف استكمال مبنى مجمع اللغة العربية واستكمال قصور بيوت الثقافة واحلال وتجديد دور العرض السينمائى والمسرحى ، واستكمال وترميم الآثار ومبنى دار الكتب والمطبعة التابعة لها .

هذا مع الاهتمام بمشروعات تدعيم وسائل الاعلام الداخلى والخارجى، كما خصصت الاستمارات اللازمة لاتحاد الاذاعة والتليفزيون وقدرها ٤٫٤ مليون جنيه ، وتستهدف الخطة أيضا استكمال المشروعات القائمة فى ميدان الخدمات الاجتماعية والدينية وخدمات الشباب .

أما فيما يختص بقطاع الأمن والعدالة والخدمات السيادية فقد خصص له فى خطة عام ١٩٧٧ استمارات قدرها ١١٫١ مليون جنيه وذلك بهدف التركيز على الآلية الحديثة المتعلقة بمعدات الشرطة لخدمة الأمن الداخلى ، وتزويد المحاكم بالتجهيزات التى تؤدى الى سرعة التقاضى وخاصة أجهزة التصوير ونقل الأحكام .

مرفق رقم (١)

توزيع إجمالى الاستثمارات الحالية لمشروع خطة ١٩٧٧
حسب جهات الإسناد بين العملات المحلية والأجنبية بمكوناتها
(بالسعر الرسمى)

(بالألف جنيه)

البيان	جملة الاستثمار	جملة المحلى	المكون الأجنبى				
			جملة	نقدا		تسهيلات	
				حر	اتفاقيات	حر	اتفاقيات
وزارة الزراعة	٥٩١٠٥	٥٠٠٥٥	٨٥٥٠	٥٠٣٢	١٣١٨	٢٢٠٠	—
« الرى	٤٠٤٥٠	٣٠٣٠٠	١٠١٥٠	٥١٠٠	١٢٢٠	٣٧٧٠	٦٠
« الصناعة والتعدين	١٣٢٨٠٠	٩١٢٦٣	٤١٥٣٧	٢٢٣٧٢	١٢٨١	١٤٠٨٣	٣٨٠١
« الإنتاج الحربى	١٨٩٩٥	٨٩١٢	١٠٠٨٣	٧٥٤٤	٥٨٣	١٠٤٦	٩١٠
« الكهرباء	٧٤٠٥٠	٣٧١٨٩	٣٦٨٦١	١٤٣٢٣	٣٩٧٣	١٧٣١٥	١٢٥٠
« البترول	٩٠٢٤٨	٣٢٨١٨	٥٧٤٣٠	٤٧٢٥٥	٧٦	٩٤٢٥	٦٧٤
« النقل	٨٠٥٠٥	٣٤٩٩٤	٤٥٥١١	٩٨٦٨	٥٠	٣٥٥٩٣	—
« المواصلات	٣٤٥٣٨,٣	١٥٠٢٥	١٩٥١٣	٧٣٢٩	—	١٢١٨٤	—
« النقل البحرى	٢٥٥٠٠	٨٩٧٥	١٦٥٢٥	٥١٢٤	—	١١٤٠١	—
« الطيران المدنى	١٤٥١١	٨٦١١	٥٩٠٠	٤٦٠٠	—	١٣٠٠	—
« السياحة	٧٩٢٠	٥٣٥٠	٢٥٧٠	٢٥٧٠	—	—	—
« التموين	١٧٥٠٠	٨٥٣٣	٨٩٦٧	٤٩٦٧	—	٤٠٠٠	—
« المالية	٤٠٠	٢٧٠	١٣٠	١٣٠	—	—	—
« الاقتصاد والتعاون الاقتصادى	٥١٨٨	٣٨٨٥,٥	١٣٠٢,٥	٣٠٢,٥	—	١٠٠٠	—
« التجارة	١٤٢٢٣	٧٤٩٠	٦٧٣٣	١٦٥١	—	٥٠٨٢	—
« التأمينات	١٥٠٠	٩٠٠	٦٠٠	٦٠٠	—	—	—
« الإسكان والتعمير	١٥٧٠٠٠	١٠٣٨٠٠	٥٣٢٠٠	٤٢١٠٠	—	١٠٨٥٠	٢٥٠
« التربية والتعليم	١٦٩٠٠	١٦٠٠٠	٩٠٠	٩٠٠	—	—	—
« التعليم العالى	٢١٦٠٠	١٤٦٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	—	—	—
« البحث العلمى	٣٣٠٠	٢٥٠٠	٨٠٠	٨٠٠	—	—	—
« الثقافة والإعلام	١٠٣٠٠	٥٠٨٣	٥٢١٧	٢٤٦٢	—	٢٧٥٥	—
« الصحة	١٨٧٠٠	١٤٢٠٠	٤٥٠٠	٤٥٠٠	—	—	—
« الشئون الاجتماعية	١٠٠٠	٩٤٧	٥٣	٥٣	—	—	—
« القوى العاملة	١٦٠٠	١٦٠٠	—	—	—	—	—